الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي-ميلة-
معهد العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

ميدان العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير
شعبية:علوم اقتصادية،تجارية وعلوم التسيير
تخصص:مالية

الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانسLMD

من إعداد الطلبة:
- روابح نبيلة.
- زاوي فوزية.
- مخبي صارة.

تحت إشراف الأستاذ:
– منـــــاع فـــــاتح.

السنة الجامعية:2011/2010

شكر وعرفان

أحمدك يامن تنزهت ذاتك عن الأشباه والنظائر،ونشكرك بالهداية والوقاية.....نحمدك يا رب تحسبا ليوم تبلى فيه السرائر ويظهر فيه ما في الضمائر ويكشف فيه المستور،ويحمل فيه الصدور،وأسألك أن تجعلنا من الذين إذا أحسنوا استبشروا،وإذا أساؤوا استغفروا،وإذا قالوا صدقوا...وإنك خير مسؤول،وأكرم مأمون.

وفاءا لأهل الوفاء،واعترافا بالفضل والجميل،نتقدم بالشكر الجميل إلى كل من علمنا حرفا،ولم يبخل علينا بمعلومة،ولو كانت بسيطة في مبنانا لكن عميقة في معناها.

كما نخص بالشكر والتقدير أستاذنا الفاضل"مناع فاتح" الذي تفضل مشكورا بالإشراف علينا،وقدم لنا النصح والتوجيه والإرشاد،فجزاه الله خيرا على ما أولانا به من عناية ومنحنا ثقة ....ونرجو من المولى عز وجل أن يحقق له مشروعه الذي يسعى لتحقيقه بجد وإتقان.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ ريغي هشام الذي قدم لنا يد العون في إنجاز هذا البحث،وإلى عمال مديرية الشؤون الدينية بميلة وبالأخص المشرف على قسم الزكاة.

وفي الأخير نشكر كل من يحب الخير ويسعى لغرسه في قلوب الناس.

فهرس المحتويات:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- قائمة الأشكال.
- قائمة الجداول.
- مقدمة عامة.....(أ-ج)

الفصل الأول:مفاهيم عامة حول ظاهرة البطالة والفقر.....(01)
تمهيد.....(02)
المبحث الأول:أساسيات حول ظاهرة البطالة.....(03)
المطلب الأول:مفهوم البطالة(تعريف،أنواع،قياس البطالة).....(03)
المطلب الثاني:تفسير البطالة عند أهم المدارس الاقتصادية(كينز،الكلاسيك فريدمان).....(09)
المطلب الثالث:آثار البطالة.....(13)
المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول الفقر.....(15)
المطلب الأول:مفهوم الفقر.....(15)
المطلب الثاني:تعريف الفقر.....(15)
المطلب الثالث: تحديد خطوط الفقر ومقاييسه.....(16)
المطلب الرابع:إستراتيجية الحد من مظاهر الفقر والعوامل المسية له.....(18)
المبحث الثالث:الفقر والبطالة في الإسلام.....(21)
المطلب الأول:نظرة الإسلام للفقر.....(21)
المطلب الثاني: نظرة الإسلام للبطالة.....(21)
المطلب الثالث:وسائل الإسلام لعلاج كل من ظاهرة الفقر و البطالة.....(22)
خلاصة الفصل.....(27)
الفصل الثاني:الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للزكاة.....(28)
تمهيد. .....(29)
المبحث الأول:الأبعاد الاقتصادية للزكاة.....(30)
المطلب الأول:الدور الاستثماري للزكاة.....(30)
المطلب الثاني:آثار الزكاة على الطلب الكلي.....(31)
المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....(35)
المبحث الثاني:الأبعاد الاجتماعية للزكاة.....(38)
المطلب الأول:الدور التوزيعي والإنمائي للزكاة.....(38)
المبحث الثالث:سبل تحقيق أسلوب التمويل الزكوي.....(39)

المطلب الأول:الوسيلة الإعلامية.....(39)
المطلب الثاني:الجهاز الإداري. .....(41)
المطلب الثالث:جهاز المتابعة.....(44)
خلاصة الفصل الثاني.....(46)
الفصل الثالث:صندوق الزكاة حالة الجزائر.....(47)
تمهيد.. .....(48)
المبحث الأول:دوافع إنشاء صندوق الزكاة.....(49)
المطلب الأول:الدوافع التنظيمية.....(49)
المطلب الثاني:الدوافع الاجتماعية.....(49)
المطلب الثالث:الدوافع الاقتصادية.....(50)
المبحث الثاني:طرق جمع وتوزيع الزكاة.....(52)
المطلب الأول:تعريف صندوق الزكاة.....(52)
المطلب الثاني:دور صندوق الزكاة.....(53)
المطلب الثالث:المستويات التنظيمية لصندوق الزكاة.....(55)
المبحث الثالث:طرق جمع وتوزيع الزكاة.....(58)
المطلب الأول:طرق جمع الزكاة.....(58)
المطلب الثاني:طرق توزيع الزكاة.....(62)
المطلب الثالث:استثمار أموال الزكاة.....(64)
المبحث الرابع:دراسة نتائج تجربة صندوق الزكاة.....(67)
المطلب الأول:تحليل حصيلة الزكاة.....(67)
المطلب الثاني:أدوات الرقابة.....(73)
المطلب الثالث:أفاق مستقبلية لصندوق الزكاة.....(74)
خلاصة الفصل. .....(75)
خاتمة عامة. .....(77)
قائمة المراجع.

فهرس الآيات:

الآية	اسم السورة	رقم الآية	صفحة الورود
-وآخرون يضربون في الأرض.....	المزمل	20	24
-وما أتيتم من ربا لتربوا في أموال الناس...	الروم	39	34
-كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم.....	الحشر	7	38
-إن الله يأمر بالعدل والإحسان.....	النحل	90	38
-كلا إن الإنسان ليطغى.....	العلق	6-7	38

فهرس الأحاديث:

الحديث	رواة الحديث	صفحة الورود
الساعي على الأرملة و المسكين كالمجاهد في سبيل الله	الإمام أحمد	24
فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.....	البخاري ومسلم	24
ما نقصت صدقة من مال.....	الإمام الزيلعي	30

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1-1	كيفية تقسيم السكان في سن العمل	07
2-1	أثر فريضة الزكاة على دالة الاستهلاك	32
3-1	أثر فريضة الزكاة على زيادة الاستثمار	33

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	حصيلة الزكاة على مستوى الولايات لعام1424هـ بالدينار الجزائري	68
2-3	توزيع حصيلة زكاة المال لعام 1424هـ	69
3-3	حصيلة الزكاة الفطر لسنة 1424هـ	70
4-3	حصيلة الزكاة المال و الفطر لسنة 1425هـ	70
5-3	حصيلة الزكاة المال و الفطر لسنة 1426هـ -2005 م	71
6-3	حصيلة الزكاة بعض الحبوب والثمار لسنة2003م	72
7-3	حصيلة الزكاة بعض الحبوب والثمار لسنة2004م	72
8-3	حصيلة الزكاة بعض الحبوب والثمار لسنة2005م	73

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

برزت في عصرنا هذا الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية و في العالم كله، وتعددت المدارس و النظريات المتداعية إلى حلها فنجد المدرسة التجارية و المدرسة التقليدية و المدرسة الكنزية و النيو كلاسيكية و النقديين و النقديين الجدد الى اخره من المدارس و النظريات على حين يقف المسلمون بين هؤلاء وهؤلاء متفرجين ، ومائلين إلى هذه المدرسة واحيانا اخرى لتلك المدرسة
، وكأنما ليس لهم نظامهم الفذ، ومذهبهم المتميز الذي جعلهم الله به أمة
وسطًا؛ لذلك أصبح من الضروري أن يسهم الباحثون المسلمون - بقدر ما آتاهم الله من علم
وفكر - في توضيح الفكرة الإسلامية، وتحديد الموقف الإسلامي، وخاصة في المجال
الاقتصادي والاجتماعي .حتى نستغني بما عندنا عن الاستيراد من غيرنا،
الإسلام نّ ظم حياة الأفراد بما يحقق لهم مهمة الاستخلاف وعبودية الله عز وجل في الأرض، ولم يدع مجا ً لا من مجالات الحياة إلا ووضح ما يحتاجه الإنسان من أحكام وتصورات تحقق الكثير من المصالح الدنيوية والأخروية.

فنجد الحاجة للنظام الاقتصادي الإسلامي في عصرنا الحاضر أكبر وأشد من أي عصر،
بعد تدهور أوضاع الأمة الإسلامية في بعدها وتهميشها لدور النظام الاقتصادي الإسلامي، بإتباع
الأنظمة الغربية التي أثبتت فشلها على مر العصور

ومن اهم اركان النظام الاقتصادي الاسلامي الزكاة فالزكاة ركن من أركان الإسلام وشعيرة من شعائره التعبدية، لها طابع متميز يتمثل في
وظيفتها المالية .فالزكاة أحد الدعامات الأساسية لاقتصاد الدولة الإسلامية وتأمين القوت
والرفاهية والأمن الغذائي للناس؛ لأن الزكاة فريضة ابتدء، وقضية دعوية واجتماعية انتهاء،
فنجد ان الزكاة قدأدت وظيفتها في المجتمع الإسلامي وحققت الأهداف السامية لها في
الجوانب الإيمانية والنفسية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية .ولا تزال كذلك إلى حد كبير في
عصرنا، مع ضعف تطبيقها في العصور المتأخرة وكادت تصبح، في بعض الأحيان وبعض
البلدان، الفريضة المنسية أو الغائبة، ثم عادت الحياة إلى بعض جوانبها، وارتفعت الدعوة لها،
والتذكير بها، والتوعية إلى أهميتها ودورها، حتى فرضت نفسها من جديد على الساحة،
وصدرت فيها الأنظمة واللوائح والقوانين في بعض البلاد الإسلامية، و منها الجزائر فأقيمت لها المؤسسات والأجهزة، مع تنامي الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر العام.

ذلك أن الزكاة تمتاز من بين أركان الإسلام الخمسة بأنها الركن الوحيد القابل للتطور
والتوسع والاجتهاد، وهذا ما حصل بين العلماء والفقهاء وأئمة المذاهب، وأخذ شأنه الكبير
في الوقت الراهن بعد تنوع الأموال، وتوسع الثروات واضطراب شؤون المسلمين، وتعطل أو
توقف تطبيق الزكاة كليًا أو جزئيًا في بعض البلدان، مما فتح الأبواب الواسعة أمام علماء الأمة
ومجتهد يها لتتبع المستجدات الفقهية المعاصرة في الزكاة، وأدلى الكثيرون بدلوهم في ذلك

وعقدت الندوات والمؤتمرات واللقاءات والحوارات عن الزكاة في مختلف البقاع، وظهر الدور الفعال للزكاة في حياة المسلمين، واعتبرت مجددًا أحد دعامات الاقتصاد الإسلامي حتى في البلاد والدول التي تخلت عن القيام بوظيفة الزكاة، وقلما يخلو مؤتمر أو ندوة عن الاقتصاد الإسلامي دون أن يتعرض مباشرة إلى موضوع الزكاة، بالإضافة إلى الندوات والمؤتمرات الخاصة بالزكاة، أو بقضايا الزكاة المعاصرة، والأمور المستجدة فيها نظريًا وعمليًا .إذ نجد أن هناك أمورًا متعددة يجد فيها المسلم المعاصر نفسه أمام بعض القضايا التي تثير في قلبه بعض الحيرة وتتطلب توضيحًا من أصحاب العلم والمعرفة الشرعية .ولعل المسألة الأولى هي العلاقة بين الزكاة وبين البطالة و الفقر .

وهنايمكن ان نطرح الاشكال التالي:

هل للزكاة دورا فعليا في الحد من الفقر و التقليل من معدلات البطالة؟

وهذا يجرنا الى طرح مجموعة من التساؤلات.

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم البطالة والفقر ؟
- كيف عالج الإسلام البطالة والفقر وما هي وسائله في ذلك؟
- ما هي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للزكاة؟
- ما هي فكرة إنشاء صندوق الزكاة الجزائري؟
- كيف يتم جمع وتوزيع الزكاة؟
- ما هي الأفاق المستقبلية لصندوق الزكاة الجزائري؟

فرضيات البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة السابقة من خلال التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- تنطوي كلمة البطالة أو التعطل على عدة تعاريف فالبطالة تشمل كل من كان قادرا على العمل ثم عجز عن الحصول عليه.
- للفقر مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان.
- الزكاة ذات بعد اجتماعي واقتصادي بالدرجة الأولى.
- هناك مجموعة من الطرق و الوسائل التي تعمل على جمع الزكاة وتوزيعها وذلك من أجل كسب ثقة المزكين.

أهداف البحث:

تكمن أهداف موضوع هذا البحث في الآتي:

بيان فضل الزكاة وآثارها الطيبة على الاقتصاد من خلال دورها في توظيف عناصر الإنتاج وزيادة الاستثمار والقضاء على الاكتناز ومحاربة البطالة والفقر،إلى جانب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أهمية البحث:

إن موضوع بحثنا هذا ذو أهمية كبيرة وذلك من خلال.

- مدى فعالية الزكاة في محاربة البطالة والفقر.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذا البحث للإجابة على الأسئلة المطروحة واختيار الفرضيات المذكورة المنهج الاستنباطي الذي يقوم على دراسة ما جاء في كتاب الله وما صح في السنة،وكذلك دراسة كتب الفقه والأحكام،وعلى الأسلوب الاستقرائي الذي يقوم أساسا على استقراء أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

تقسيمات البحث:

يشتمل بحثنا على ثلاث فصول،حيث شرحنا الداء المتمثل في مشكلة البطالة والفقر،ثم بينا كيفية تأثير الزكاة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي الأخير درسنا صندوق الزكاة حالة الجزائر وعليه فقد إرتئينا تقسيم هذا البحث كالأتي:

الفصل الأول:مفاهيم عامة حول ظاهرة البطالة والفقر.

الفصل الثاني:الأبعاد الاقتصادية والاجتماعيـــة للزكاة.

الفصل الثالث:صـــــندوق الزكاة حـــالة الجـــــزائر.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة البطالة والفقر

مباحث الفصل :

- ***تمهيد***
- ***المبحث الأول : أساسيات حول ظاهرة البطالة.***
- ***المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الفقر***
- ***المبحث الثالث : الفقر والبطالة في الإسلام.***
- ***خلاصة الفصل***

تمهيد:

لا خلاف على أن البطالة أضحت واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد السواء وخطورة المشكلة ى تتمثل فحسب في تزايد مستمر عبر الزمن في أعداد العاطلين الذين وصلوا الآن إلى ما يقارب من مليار عاطل من مختلف أنحاء المعمورة،وما يمثله ذلك في إهدار عنصر العمل البشري،وما ينجم عنه من هدر وضعيات اقتصادية لكن مكمن الخطورة يتمثل في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل ومن أبرز آثار البطالة على المجتمع تلاشي مشكلة الفقر التي تعتبر من أهم القضايا الاجتماعية التي تشغل أدهان الحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة في التنمية الاجتماعية فقد أصبح الفقر ملكا توضع من أجله الدراسات والأبحاث الدولية والمحلية الممولة تمويلا سخيا وتقام على شرفه المؤتمرات والمآدب وذلك من خلال ثلاثة مباحث تندرج في إطار المفاهيم الأساسية حول ظاهرة البطالة والفقر بحيث:

المبحث الأول:أساسيات حول ظاهرة البطالة.

المبحث الثاني:مفاهيم عـــــــــــامة حـــــــول الفقر.

المبحث الثالث:الفقـــــــر و البطـــــالة في الإسلام.

المبحث الأول:أساسيات حول ظاهرة البطالة.

المطلب الأول:مفهوم البطالة:

أولا:تعريف البطالة:

لا شك في أن أول سؤال منطقي يواجهننا في هذه الدراسة هو من هو العاطل unemployed؟ ولأن هذا السؤال يبدو لأول وهلة بسيطا جدا، فقد يسارع القرىء بالإجابة عنه بالقول: إن العاطل هو من لا يعمل not working بيد أننا نبادر بالرد عليه بالقول: إن هذا التعريف غير كافي بل وغير دقيق حقا، إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل، ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن، فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل.[1]

- ومن ناحية أخرى فإن انتشار البطالة يعتبر مؤشرا الضعف لأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي ويعتبر مفهوم البطالة غير محدود بعض الشيء لأن من الممكن نظريا أن تقول، إن أي فرد سيكون راغبا في العمل في مقابل تعويض مجز وقد رأى الاقتصاديون على ربط تعريف البطالة بمستوى معين من الأجر.
- أما الإحصائيات الحكومية فقد أخذت بتعريف معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للمشاركين في القوى العاملة كما انصب الاهتمام على التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة عبر الزمن وعبر المناطق الجغرافية بين المجموعات التي تختلف من حيث العمر والجنس والأصل ورغم بساطة هذا العمل فإنه يواجه صعوبات كثيرة أهمها صعوبة المفاهيم التي تتعلق بتحديد مفهوم العاطل وأخرى تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة حيث يعلن عن معدل البطالة في الدول التي تقل فيها الإمكانيات المادية والبشرية كل سنة كما هو حال الجزائر إلا أن هذا المعدل يعلن شهريا في الدول المتقدمة وتفاوت مناهج قياس معدل البطالة سواء بالاعتماد على التعداد السكاني أو خلال المسوحات الإحصائية من خلال مكاتب إحصائيات العمل،كما نجد أن بيانات معدل البطالة لا تعطي بالضرورة أي فكرة عن الضيق الاقتصادي الذي يعانيه الراغبون في العمل فبيانات معدل البطالة تقدم معلومات عن السنة العاطلة من القوى العاملة و لا تعطي أي فكرة عن النسبة العاملة من السكان وبالرغم من كل هذه العيوب فقد ظل معدل البطالة مؤشرا هاما لظروف سوق العمل.[2]
- ويمكن قياس معدل البطالة بالصيغة التالية:
- معدل البطالة= $\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} 100X$

[1] ريغي هشام،العولمة والبطالة،مذكرة قديمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي السنة2008/2009ص85.

[2] مدني بن شهرة،الاقتصاد الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2009ص232-233.

- وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود والانحسار الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج و الازدهار الاقتصادي.[1]
- في مفهوم أخر نجد أن قضية البطالة تمثل في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم في اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحد من أخطر مشاكل الدول المتقدمة ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي توجد في الدول الغنية المتقدمة والنامية وعلة حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل ،فالبطالة تزداد وتنخفض تبعا لحدوث الدورة الاقتصادية ويؤكد البعض أن البطالة يمكن اعتبارها من القضايا الاجتماعية المهمة التي تعكر صفو حياة الأفراد وليس من المبالغة القول أن الكثير من المشاكل الاجتماعية، بل الجرائم اليومية (السرقة، القتل...إلخ) التي تستمدها المجتمعات، إنما تعود بجذور عميقة إلى وجود مشكل البطالة، حيث تنعكس ظاهرة البطالة في تبعات سلبية واضطرابات نفسية وعصبية على العاطلين،ومشاكل متعددة بين الأسر قد تصل إلى حالة التفكك الانفصال،هذا إلى جانب أثارها الاقتصادية السلبية،تنشأ البطالة عادة من عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه،حيث أن عرض العمل يميل على العموم إلى الثبات تقريبا في المدى القصير والطلب على العمل يميل إلى التغير ،لذلك فإن البطالة لابد أن تظهر،أي أن نشوء البطالة أو بتعبير أخر سوء التكافىء بين عناصر الإنتاج ينجم عنه ما يسمى بمشكلة البطالة،وفي ضوء هذا التعريف يمكن تعريف البطالة بأنها:الفرق ما بين كمية العمل المعروضة(بموجب مستويات الأجور وظروف العمل السائدة)وكمية العمل المأجورة.[2]

ثانيا:أنواع البطالة:

البطالة الهيكلية:

يقصد بتعرض الاقتصاد إلى التغيرات هيكلية هو أن بعض الصناعات وبعض أصناف العمال المهرة،وبعض المناطق في الدولة تتعرض إلى الانهيار في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق وعمال وصناعات أخرى إلى التوسع وتؤدي هذه النتيجة إلى اختلال التوازن عندما يزيد عرض العمل في القطاعات التي أصابها التقلص في الوقت الذي يزيد فيه الطلب على العمل في القطاعات التي أصابها التقلص إلى القطاعات النامية استجابة إلى التغيرات في معدل الأجر،إلا أن مثل هذه الإجراءات أو التعديلات تتطلب وقتا،وقد تبقى غير مكتملة ،خاصة وأن العمال الذين تم الاستغناء عنهم يتمتعون بمهارات مختلفة ويسكنون في مناطق مختلفة عن تلك المناطق التي وجدت فيها فرص عمل جديدة،كما أن إعادة التدريب يتطلب وقتا قد يكون طويلا،كذلك أن بعض العمال الذين تعرضوا إلى البطالة سيواجهون

[1] محمود حسين الوادي،أحمد عارف العساف،الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الأولى2009م-1430هـ،ص189.

[2] محمد طاقة وآخرون،أساسيات علم الاقتصاد(الجزئي والكلي)،مكتبة الجامعة الشارقة،إثراء للنشر والتوزيع الأردن،الطبعة الثانية2009،ص314.

صعوبات في إيجاد مساكن جديدة،أو أنهم يفضلون البقاء في المناطق التي تعودوا السكن فيها،ويعرف هذا النوع من البطالة باسم البطالة الهيكلية،وقد يساهم التغير في المعرفة الفنية (التكنولوجية) على خلق بطالة هيكلية نتيجة تغير ميزان الطلب والعرض في بعض أسواق السلع،كما تؤدي معدات توفير العمل إلى تخفيض طلب المؤسسة لأنواع معينة من العمل وبشكل عام،ما لم يواكب الطلب على العمل زيادة في إنتاجية العمل وبالإضافة إلى مسببات البطالة الهيكلية و الاحتكاكية يوجد أيضا نسبة من العاطلين لأسباب صحية أو نتيجة أوضاع خاصة في العمل(طبيعة العمل)تجعل من الصعب على العمال الاستمرار في العمل،وعادة تصنف هذه المجموعات من العاطلين تحت البطالة الاحتكاكية.

وعلى ذلك فإن التحليل النيوكلاسيكي حول مستوى البطالة وفراغات العمل لا تعني أن أسواق العمل تبقى دائما في حالة اختلال دائم،إذ أن سوق العمل الكلية لا يتناقض مع مفهوم وجود البطالة الاحتكاكية وفراغات العمل،إلا أنه على مستوى التحليل الجزئي يكون التوازن في سوق العمل الفردية في حالة تغير دائم استجابة للتغيرات الحاصلة في الطلب والعرض والتي تحمل صفة الاقتصاد الحركي.[1]

البطالة الدورية:

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية ،وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة وتمثل السبب الرئيسي لبطالة واسعة في التحول من الازدهار والرواج إلى حالة الركود والكساد،وتحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه النزولي وبالتالي ينضم مجموعة من العمال إلى العاملين العاطلين أصلا.

وسميت ذلك عندما تقوم المنشأة على التوقيف المؤقت لعمالها وتقلل من معدل شغل الوظائف التي تعرف بترك بعض العمال لوظائفهم أي أن التدفق في البطالة يزيد والتدفق في العمالة يقل،ويوصف الكثير من الاقتصاديين هذه البطالة باسم بطالة النقص أو العجز في الطلب،كما توصف باسم البطالة الكينزية، حيث أدت دراسات كينز إلى ظهور ما يسمى بأساليب إدارة الطلب والتي استخدمت منذ الحرب العالمية الثانية.

ويتطلب علاج البطالة الدورية إتباع سياسات اقتصادية تختلف من الدول المتقدمة عن الدول النامية حيث أن السياسة التوسعية الهادفة إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الإسترداد والصادرات والإنفاق الحكومي وإنقاص كل من الواردات والضرائب وتكون هذه السياسة أكثر ملائمة لظروف الدول المتقدمة. أما في الدول النامية فإن سبب نقص الطلب الكلي هو انخفاض الدخول بسبب انخفاض مستويات الإنتاج وأن استغلال الموارد المعطلة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.[2]

البطالة الموسمية:

[1]ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة 40ش، د/مصطفى مشرفة-الإسكندرية 2007ص87-88.

[2]مدني بن شهرة،مرجع سابقص234-235.

يتصف نشاط بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد والتدفئة،فقد يزدهر نشاط هذه الأنشطة في بعض المواسم و يتأثر في مواسم أخرى،وتبعا لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة،وهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة ذات النشاط المسمي زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم آخر،ويمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة إلى تعلم بعض المهن والوظائف الأخرى إضافة إلى وظيفتهم الأساسية،لكي تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها أساسا.[1]

البطالة الاحتكاكية:

والتي يطلق عليها في بعض الأحيان البطالة الفنية،أو الانتقالية ،والتي تعني أن البطالة هذه ناجمة عن الانتقال من استخدام فن إنتاجي إلى استخدام فن إنتاجي أخر،وهو الأمر الذي يؤدي إلى حاجة للعاملين بشكل يتناسب مع الفن الإنتاجي الذي يتم إحلاله محل الفن الإنتاجي الأخر،ومن ثم ضرورة تكيف العاملين مع التغيرات في الفنون الإنتاجية هذه،وتعرضهم للبطالة خلال فترات انتقالهم من العمل باستخدام فن إنتاجي معين إلى العمل باستخدام فن إنتاجي آخر، وكذلك البطالة المرتبطة بأسباب أو عوامل وقتية كالتعرض لظروف طبيعية غير ملائمة،أو التعرض لبطالة مؤقتة لحين الحصول على فرصة العمل المناسبة،وما إلى ذلك،وهذا النوع من البطالة تكون طبيعته في الغالب وقتية وقصيرة الأجل،وتتحقق في الدول المتقدمة،وفي الدول النامية،ويمكن أن يرتبط بها البطالة الموسمية،والتي تحصل بشكل وقتي،حيث يتعرض العمال للبطالة خارج مواسم إنتاج النشاطات التي يؤدون عملهم فيها،كالإنتاج الزراعي الذي يتعرض فيه العاملون للبطالة خارج إطار الموسم الزراعي للمحصول الإنتاجي المعين.[2]

ثالثا:قياس البطالة:

لقياس معدل البطالة يمكن أن ننطلق من الشكل التالي:يوضح كيفية تقسيم السكان في سن العمل.

شكل رقم:(01)

[1]محمود حسين الوادي،و آخرون مرجع سابق ص191-192.

[2]فليح حسن خلف،الاقتصاد الكلي جدار للكتاب العالمي عمان-الأردن 2007.

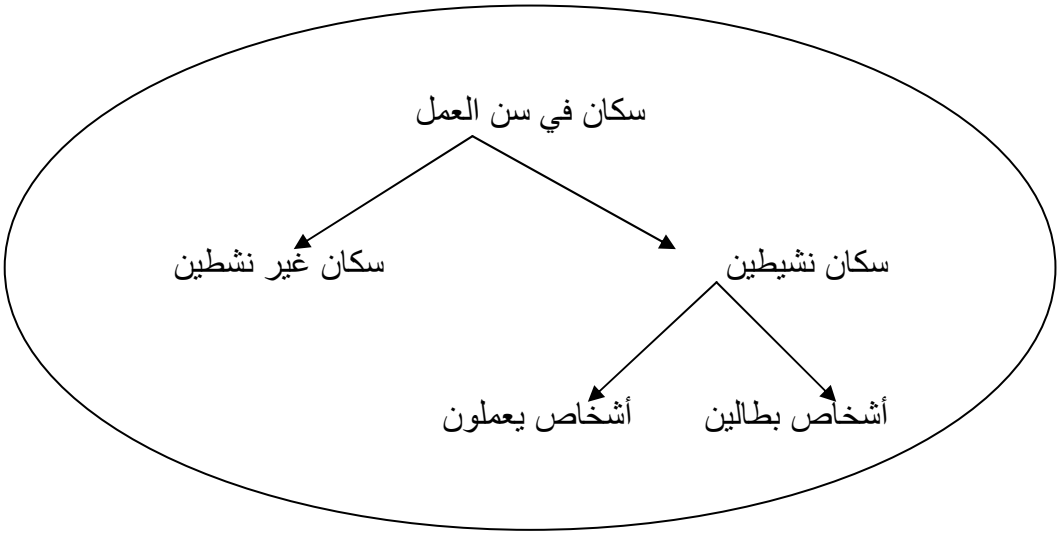

ومن خلال هذا الشكل يظهر بوضوح أنه ليس كل من يبلغ سن العمل يتم عده ضمن فئة القوة العاملة (السكان النشطين)،فهذه الأخيرة تضم الأشخاص الذين لديهم عمل السكان الناشطين والذين ليس لديهم عمل،ولكن يبحثون عن عمل لا يعتبرون ضمن فئة السكان النشطين على متغيرين رئيسيين.

- ***الديموغرافيا:*** حيث أن السكان النشطين مستقبلا تعتمد على معدل الولادة في الدولة فكلما كان هذا المعدل مرتفعا سيكون السكان نشطين مهم عندما تصل فئات العمر تلك إلى سوق العمل.
- ***معدل النشاط:*** وهو الذي يمثل العلاقة بين السكان النشطين ومجموع السكان ويختلف هذا العمل تبعا لعدة عوامل:معدل التمدرس،معدل نشاط المرأة،سن التقاعد.....إلخ.

ويمكن القول أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى زيادة عرض العمل(السكان النشطين)منها:

1- زيادة عدد الشباب الملتحقين بالعمل، سواء جمع هؤلاء بين الدراسة والوظيفة أو تركوا الدراسة لظروف اقتصادية غير ملائمة.

2- حدوث هجرة داخلية، وقد تكون مصادر هذه الهجرة بلدان أخرى أو أقاليم أو مناطق أخرى ضمن نفس البلد و بحث هؤلاء المهاجرين عن الوظائف.

3- توفير فرص أوسع أمام النساء لممارسة الوظائف،ويمكن أن يحدث ذلك خلال تغيير التشريعات المقيدة لعمل المرأة أو اتساع المجالات الأكثر توافقا مع توجهات النساء وقدراتهن البدنية أو استعداداتهن السيكولوجية مثل النشاطات الخاصة بالحسابات الإلكترونية والأعمال المكتبية والبحوث الاجتماعية والتحليلات المختبرية،وهذا ما حدث تماما مع التحولات التكنولوجية التي شهدتها العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية.[1]

ويمكن حساب معدل البطالة كما يلي:

[1] ريغي هشام،مرجع سابق،ص93-94.

معدل البطالة = $\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}}$ [1].

ومن ناحية أخرى فإن هناك ثلاث طرق يتم استخدامها من طرف الحكومات لقياس البطالة.

الطريقة الأولى:

وتستعمل بلدان عديدة أسلوب الدراسة الاستقصائية بالعينة لجمع المعلومات عن مراكز الأفراد من حيث المعاملة وتولد الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة بيانات بشأن عدد العمال العاطلين ومجموع القوة العاملة مما يولد معلومات بشأن عنصري معدل البطالة معا.

ويعتمد بصفة عامة،أن الدراسات الاستقصائية المصممة تصميما جيدا توفر تغطية للعمالة والبطالة تفوق ما توفره الأساليب الأخرى وإن كان تصميمها و تنفيذها يكلفان كثيرا،ويرجح أن تكون الدراسات الاستقصائية التي تبقى أسماء المستجوبين قيد الكتمان أنجح ما يستخدم في قياس البطالة في القطاع غير النظامي إذ يفضل العديد من العمال عدم تحديد شخصياتهم.

الطريقة الثانية:

وتستمد تقديرات البطالة أيضا من البيانات المتعلقة بالأشخاص المسجلين لدى الهيئات التي تصرف مستحقات تأمين البطالة،وفي بعض البلدان،تستخدم أيضا صناديق المستحقات النقابية كمصدر للمعلومات المتعلقة بالبطالة ولأن هذه المصادر لا نحصي إلا الأشخاص المستحقين للتعويض التقديرات لا تمثل السكان تمثيلا صحيحا قدر ما تفعل الدراسات الاستقصائية للقوة.

الطريقة الثالثة:حساب عدد العاطلين بالنظر إلى البيانات المتعلقة بطالبي الوظائف المسجلين لدى مكاتب التشغيل وفيما يختص بالبيانات المستمدة من كشوف تعويضات البطالة،تدور الشكوك حول مدى صحة تمثيل هذه العينة للواقع وفي البلدان،التي تزداد فيها فعالية مكاتب التشغيل في إيجاد العمل المناسب للباحثين عنه يحتمل تسجيل نسبة عاطلين أعلى وعلاوة على ذلك يرجح أن تتوصل مكاتب التشغيل إلى نسبة من العاطلين في المدن أعلى من نسبتهم في المناطق الريفية،إذ أن من الأرجح أن تحسب البطالة في مجال الزراعة حسابا ناقصا إذا قرنت بالبطالة في مجال الصناعة التحويلية.واستخدام مثل هذه الأساليب المختلفة من أجل حساب البطالة يمكن أن يؤدي إلى الحصول على نتائج مختلفة،فعلى سبيل المثال،من خلال مسح القوة العاملة بالمملكة المتحدة بريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية في فصل الربيع سنة1996،أظهر أن البطالة زادت بـــ **11000 عاطل** عم العمل حسب تقدير استمد من البيانات تأمينات البطالة والفرق يعزي إلى أن البعض من العمال العاطلين توقفوا عن المطالبة باستحقاقاتهم وهذا نظرا لانتهاء مدة استحقاقهم لها أو لأنها توقفوا عن البحث عن العمل.

كما أنهم في دول ذات الاقتصاديات الانتقالية،فإن البيانات المتعلقة بمستويات البطالة التي يتم جمعها من مسوح القوى العاملة يمكنها أن تتعدى بمعامل 3 أو أكثر أحجام البطالة التي تم تقديرها بفضل البيانات التي تم جمعها بواسطة مكاتب التشغيل.[1]

[1]محمود حسين الوادي،مرجع سابق ص189.

المطلب الثاني:تفسير البطالة عند أهم المدارس الاقتصادية:

1-المدرسة الكلاسكية:تقر المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية ولا تعترف بوجود البطالة الإجبارية التي يجبر فيها جزء من قوة العمل على التعطل على الرغم من رغبة وبحث هذا الجزء عن العمل وفرص التشغيل ولم تكن أشكال البطالة المقنعة واردة في ظل أفكار المنافسة الكاملة وسيادة المشروع الخاص وسعيه لتحقيق أقصى ربح وحريته في التعامل مع عنصر العمل بالتشغيل أو بالاستثناء دون عوائق قانونية أو نقابية وقد جسد الاقتصادي الفرنسي"جون باشيت ساي" مؤلف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم قانون "ساي" والذي يقول فيه أن "العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في سوق تنافسية".

تشير نظرية الاقتصاد الجزئي إلى أنه في ظل المنافسة يميل المشروع إلى توظيف ذلك القدر من العمال حتى النقطة التي تتساوى فيها قيمة الناتج الحدي من التكلفة الحدية للعمل.

وبالنسبة لجانب الطلب على العمل فإن الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي ووفقا لقانون تناقص الغلة فإن الإنتاجية الحدية تنخفض مع زيادة مستوى التوظيف،ومن ثم فإن هذه الزيادة تستلزم زيادة في الأجر الحقيقي أما جانب عرض العمل فإن عرض العمل مثل الطلب عليه يعتمد على الأجر الحقيقي ومن العرض والطلب يتكون سوق العمل،ويتحدد الأجر الحقيقي التوازني(ثمن العمل)الذي يستقر عنه سوق العمل من خلال تعادل العرض والطلب وعند هذا الثمن يتحدد المستوى التوازني للتوظيف.

وبافتراض أن مستوى الأجر الحقيقي أعلى من مستوى الأجر التوازني فإن ذلك سيعكس فائض من عرض العمل،وهذا الفائض من شأنه أن يدفع الأجر الحقيقي إلى الانخفاض الأمر الذي يدفع إلى التمدد في الطلب حتى يستوعب هذا الفائض تماما وبافتراض أن المستوى التوازني للتوظيف لم يكن عند مستوى التوظيف الكامل،أي أن هناك قوة عاملة راغبة في العمل وساعية إليه،معنى ذلك أن توظيف هذه القوة سيؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية الحدية للعمل،وبالتالي فإن المنتجين لن يوظفوها إلا عند أجر حقيقي أقل وينطوي هذا الأجر الحقيقي على فائض في الطلب من شأنه دفع الأجر الحقيقي نحو الارتفاع حتى يتحدد المستوى التوازني للتوظيف.

إذا عند هذا المستوى بطالة فإنها تكون اختيارية، أي ترجع إلى عدم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد.

يعتبر التحليل الكلاسيكي للعمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل سائر السلع أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل وهذا لا يبرز البطالة كصورة مجسمة للاختلال في سوق العمل إلا كحالة عرضية لتعطيل جزء من قوة العمل سرعان ما تقوم آلية السوق بإصلاح هذا اللاتوازن

[1]ريغي هشام،مرجع سابق،ص95-96.

وإخفاء البطالة وبالتالي فإنها بطالة اختيارية ناشئة عن رفض العمال للعمل بالأجر السائد الذي تقرره أحوال السوق فوجود البطالة بين العمال تدفعهم للتنافس على فرص العمل المتاحة والقبول بالأجر السائد،مما يعني قبولهم أجور أقل،وانخفاض الأجور يترجم إلى انخفاض في تكاليف الإنتاج الذي يعني زيادة التكاليف على العمالة فتختفي حينئذ البطالة.

والخلاصة أن وجود بطالة في سوق العمل يدفع الأجر الحقيقي نحو الانخفاض ومن تم يتمدد الطلب على العمل حتى تزال البطالة نهائيا،وعليه فالاتجاه نحو التوظيف الكامل يستلزم مرونة الأجر الحقيقي في اتجاه النزول.

2-***المدرسة الكينزية:***

رفض "جون مينارد كينز" شقا مهما في النظرية الكلاسيكية في التشغيل وهو أن الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما رفض بوضوح فكرة أن مرونة الأجور يمكن أن تمنع حدوث البطالة الإجبارية بل أقل بإمكانية حدوث البطالة الإجبارية وأشار إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي،وانتشار البطالة على غرار الكساد الاقتصادي الكبير في الفترة(1929-1932م).

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض،وأن حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي،والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار .إ ذ أّن الميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام،ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية وليس العكس.

فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار والتوزيع.

أ-المنظور الجزئي:

إن أكثر ما اعترض عليه كينز في التصور النيوكلاسيكي هو أن البطالة سوف تختفي إذا قبل العمال تخفيض كافيا في الأجور وقد قالت وجهة نظر بيجو أن سوق العمل هو دائما سوق بائعين يجد فيه العمال فرص العمل إذا قبلوا ما ينطوي عليه السوق من انخفاض في الأجور.

وجاء اعتراض كينز على وجهة نظر بيجو أن الأجور المرنة من شأنها معالجة البطالة من جانبين:الجانب الأول عملي والجانب الثاني نظري

فمن الناحية العملية أصبحت نقابات العمال جزءا متكاملا من المجتمعات الديمقراطية وهناك تشريعات للرفاهية مثل قوانين الحد الأدنى ومن الأجور وتأمينات البطالة ومن الناحية النظرية لا يقبل كينز تصور النيوكلاسيك لدالة عرض العمل والتي من شأنها أن العامل يوازن عند عرض قوة عمله بين المنفعة

الحدية التي بديلها الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه وأضاف أن عرض العمل من جانب العمل مرن مرونة لا نهائي مادام عاطلا ،وعندما يتحقق له الحد الأدنى من توظيف كمية عمله التي يراها كافية يضعف مرونة العرض بعد ذلك حتى تصل إلى الصفر عند تحقيق التوظيف الكامل أو الحد الأقصى لساعات العمل.

ب-المنظور الكلي:

ينطوي انخفاض الأجور عند كينز على خطى من المنظور الكلي حيث يعني انخفاض الدخل،انخفاض الاستهلاك والطلب الكلي وزيادة المخزون وظهور الكساد وتفاقم البطالة،فالعمال عاطلون حسب مفهوم كينز لأن الطلب عليهم ليس كافيا لخلق فرص العمل المطلوبة ويرفض كينز قانون ساي الذي يعد فائضا في العرض،ويشرح كينز استخدام مبدأ الطلب الفعال ويعني به تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي وكل منها دالة في مستوى التوظيف،فكلما زاد توظيف العمال زاد الناتج والدخل والإنفاق وبالتالي الطلب الكلي.ويتحدد المستوى التوازني للتوظيف عند نقطة"الطلب الفعال" حيث أكد كينز على أنه يمكن الوصول فقط إلى ذلك التوازن بانتقال دالة الطلب الكلي وركز تحليله على افتراض أن هناك إمكانية لانتقال دالة الطلب الكلي في الأجل القصير،بينما هذا الإمكان غير قائم بالنسبة للعرض الكلي ومع ذلك وفي ظل ظروف الثورة العلمية التكنولوجية يبدو الإمكان قائما لنقل دالة العرض الكلي في الأجل القصير.

والخلاصة أن كينز لا يقرر أن التوازن الكلي في الاقتصاد يتحقق عند التوظيف الكامل فقط،بل يتحقق عند أي مستوى من مستويات التوظيف ومن ثم يتحقق مستوى البطالة،وقد يظل فترة طويلة دونما فترة في الاقتصاد على إجراء تصحيح ذاتي أو معالجة ذاتية لهذه البطالة وفقط يأتي العلاج في الأجل القصير من خلال تحريك الطلب الكلي.[1]

المدرسة النقدية(فريدمان):

....."لقد فجر كينز هيكل الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي حينما أوضح عدم صحة الدعائم النظرية التي قام عليها هذا الهيكل وآليات توازنه وانفصالها تماما عن واقع الرأسمالية التي عايشها آنذاك،وخاصة واقع الكساد و البطالة على أن كينز وهو يهدم هذا الهيكل لم يستطع أن يقدم هيكلا أكثر قوة من الهيكل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي،بسبب العيوب الكثيرة التي شابت نظرياته،وهو الأمر الذي أثبته واقع الرأسمالية منذ بداية السبعينات وحتى الآن،وأسهم من ثم في موت النظرية العامة و انزوائها الآن في إحدى زوايا الفكر الاقتصادي على الرغم من الضجة الفكرية التي أثارتها،وعلى الرغم من طغيانها لمدة ثلاث عقود زمنية متوالية...."ولقد وجد النقديون الفرصة سانحة أمامهم للانقضاض على الفكر الكينزي،خاصة من خلال عجزها عن تفسير ظاهرة الركود التضخمي،ومن بين أبرز أنصار تلك المدرسة هو الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" ويمثل ميلتون فريدمان وأنصاره تيار شهيرا يعرف الآن تحت مصطلح المدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو،نسبة إلى الأساتذة الذين حملوا لواء الدعوة لهذا التيار وكانوا يعملون

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق ص239-243.

بجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة وهو تيار اكتسب شهرته،في ربع القرن الأخير،من إحيائه لمعادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطويرها و إعطائه النقود أهمية إرتكازية للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي،وأنه يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظف،صعودا وهبوطا من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات كما إكتسب هذا التيار شهرته أيضا من عدائه الشديد،حيث انتقد بلا هوادة كينز،سواء في تحليله النظري،أو فيما أوصى به من سياسات كما أن شهرته ترجع كذلك إلى تبني حكومات أقوى الدول الصناعية الرأسمالية لأفكاره باعتبارها سلاحا يجري منذ فترة تجريبية في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود،كما أن المنظمات الدولية،مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتبنى بشكل عام أفكاره وسياسته ونظرا للاهتمام الكبير للنقديين بالنقود والسياسة النقدية،فإنه لابد قبل تناول أرائهم في موضوع البطالة،أن نتطرق أولا إلى بعض إسهاماتهم في هذا المجال.[1]

وما يهتم به فريدمان هو ليس التقلبات المطلقة في الكميات النقدية وإنما يهتم بالعلاقة النسبية بين العرض النقدي والعرض السلعي فهو يركز على نصيب وحدة النقود من العرض السلعي.ويبين أن العلاقة مطردة تزاحميا بين نصيب الوحدة النقدية من السلع وبين حركة المستوى العام للأسعار وحسبه فإن تغيرات الكميات النقدية هي التي تفسر منشأ واتجاه حركة المستوى العام للأسعار ويعزز فريدمان أطروحاته بشواهد تاريخية واضحة الدلالة،فبعد الحرب الأهلية استطاعت السلطات النقدية ان تخفض كمية النقد المتداول وبذلك تمكنت ليس من وقف ارتفاع الأسعار وإنما تمكنت من عكس اتجاه هذه الحركة،وبالمقابل فإن اكتشاف الذهب في أمريكا واستراليا وكذلك زيادة الإصدار النقدي الورقي في الحربين العالميتين أدت وبشكل واضح إلى ارتفاع مستويات الأسعار.وعلى العكس من ذلك فإن التحول من قاعدة الفضة إلى قاعدة الذهب أونضوب مناجم الذهب أو اعتماد سياسة نقدية انكماشية في ظل قاعدة النقد الورقي كل ذلك يفسر انخفاض مستويات الأسعار.

وإذا كانت التغيرات في الجانب النقدي تفسر حركات الأسعار فإن التغيرات في الجانب السلعي هي الأخرى تفسر هذه الحركة لأن ما يهم كما يؤكد فريدمان ليس كمية النقد وإنما العلاقة النسبية بينهما وبين كمية العرض السلعي في محيط التداول.وهنا يكمن افتراق فريدمان عن الكلاسيك الذين افترضوا ثبات الناتج على طول الخط(فرضية الاستخدام).

[1] ريغي هشام،مرجع سابق ذكره ص124.

ومع أن فريدمان يصل إلى نفس النتيجة التي وصل إليها فيشر والكيمون الأوائل إلا أنه عرض تحليلا بديلا عن العلاقة الميكانيكية التي تبنتها النظرية الكمية في صورتها الأولى،فبين أن التغيرات التي تحصل في كمية النقود تنتقل إلى المستوى العام للأسعار من خلال طلب الأرصدة النقدية التي يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بها وهذه بدورها تعتمد كما يقرر على عاملين هما الدخل الحقيقي ويرى أن العلاقة بين الأرصدة النقدية المطلوبة ودخل الفرد الحقيقي علاقة طردية ولأن هذه الأرصدة تعتبر من وجهة نظر مالكها سلعة كمالية لذا فإن طلب الفرد عليها يكون كبير المرونة.

أما العامل الأخر فهو تكلفة الاحتفاظ بالرصيد النقدي وهي عبارة عم سعر الفائدة الذي كان يمكن للفرد أن يحصل عليه لو استبدل هذا الرصيد بأصول مالية أخرى اقل سيولة.وهذا يعني أن أسعار فوائد السندات هي بمثابة العائد المضاع من قبل مالك الرصيد النقدي.وعلى العموم فإن فريدمان يلاحظ أن الطلب على النقود يكون مستقرا في الأجل الطويل وبالتالي فإن تغيرات الكميات النقدية تفسر اتجاه ودرجة التغير.[1]

في المستوى العام للأسعار وهذا يصح على المدى البعيد وعلى المدى القصير أيضا فمن تحليل تاريخ دورات الأعمال المتوالية يرصد فريدمان تماثلا بين حركة الكميات النقدية وحركة الأسعار.

وقد خلص فريدمان من ذلك إلى قواعد هادية للسياسة الاقتصادية عموما والسياسة النقدية بشكل خاص تتمثل بوجوب الحفاظ على استقرار العلاقة النسبية بين العرض النقدي والسلعي.إن نمو الإنتاج 5% مثلا يستلزم زيادة العرض النقدي بنفس النسبة.فعلى السياسة النقدية أن توائم نمو عرض النقد مع نمو العرض باستمرار إذا رغبت في الاستقرار ألسعري.

المطلب الثالث:آثار البطالة:

سبق أن توهنا في مطلع هذا الفصل عن أضرار البطالة بنبذة عابرة إلا أن هذا لا يمنعنا من تبيان آثارها الضارة بصورة أكثر تفصيلا مما سبق سواء من ناحية الفرد وعائلته،أو من ناحية آثارها على الاقتصاد الكلي.

1)أثر البطالة على العامل وعائلته:

لا شك أن البطالة وعدم انتظام العامل يعتبران من الأمراض الاجتماعية الخطيرة والبطالة إذا دلت على شيء فإنما تدل على مدى تدهور النظام المهني والصناعي في مجتمع معين وماله من مساوئ(كسوء توزيع الأعمال وظهور الأزمات)،لأن احتمال انقطاع الدخل والعمل وعدم ضمانهما يجعل الفرد في قلق دائم وخوف شديد، أما انقطاع الدخل فعلا فقد يثير في نفسه التذمر واليأس والتهيج،أو قد يدفعه إلى تقبل التبرعات الخيرية أو اللجوء إلى مؤسسات البر فتتضاءل شخصيته وتتحطم آماله،والفرد بسبب البطالة أو نظرا لضآلة دخله لعدم أنتضام عمله،قد يجد نفسه مضطر لأن يحمل أولاده منذ نعومة أظافرهم على هجرة المدارس ودور الثقافة سعيا وراء الأجر،بالطبع أن أمرا كهذا ينطوي على الكثير من الأخطار بالنسبة إلى أبناء الجيل الجديد والعامل العاطل وأي فرد أخر طالما يشعر أنه ينبغي أن يعيش هو وعائلته

[1]عبد الجبار حمد عبيد السبهاني ،الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي،دار وائل للنشر،عمان-الأردن ص141-142-143.

فإن تعلقه بأهداف الحياة يضطر إلى الانخراط في صفوف المجرمين أو في زمرة الشاحذين أو قد ينزل إلى درك السافلين أو قد يتقمص شخصية المشعوذين،وبذلك يصبح أشبه بالمندوبين في نظر الناس وبالتالي قد ينحرف اجتماعيا وخلقيا .

2)أثر البطالة على اقتصاد البلاد بوجه عام:

من الواضح أنه إذا كان ثمة جزء من المجتمع عاطلا عن العمل،فإن الطلب الفعال يقل،نظرا لتناقص حجم القوة الشرائية بسبب البطالة المتفشية وهذا ما يحمل المنتجين على تقليص حجم الإنتاج،ومن ثم الاستغناء عن عدد من العمال فتنتشر البطالة أكثر من ذي قبل وهكذا كلما ازدادت البطالة كلما انكمش حجم الطلب لدرجة خطيرة وتقلص حجم الإنتاج بدرجة كبيرة وعمد المنتجون إلى تسريح العمال بأعداد غفيرة،وبهذا ينتقل الوضع الاقتصادي في البلاد من سيء إلى أسوأ،وإذا كانت البطالة متفشية بنسبة كبيرة مابين صفوف العمال،فيخشى أن يهبط الطلب والائتمان إلى الحد الأدنى الذي لا يستطيع معه المزارعون أن يجلبوا كثيرا من منتجاتهم إلى حيث مراكز المستهلكين ونكون نتيجة هذا كله أن يهبط الدخل القومي ويحدث الانكماش الاقتصادي.[1]

- كما إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي تربط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور بالشكل الذي ينجم عنه انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه،وهو الأمر الذي يخفض مستويات معيشة العاملين بانخفاض أجورهم،وحصول اضطرابات تتمثل في التظاهرات والاحتجاجات والتي قد لا تقف عن الجانب الاقتصادي لها فقط،بل انها يمكن أن تمتد بحيث تتضمن آثار سياسة سلبية من خلال إسهامها في ضعف درجة الاستقرار السياسي،وضعف درجة المشاركة السياسية،وغيرها من الآثار السلبية الأخرى.[2]

3)آثار البطالة على المجتمع اجتماعيا:

فتظهر في زيادة معدلات الفقر وكثرة الأمراض العضوية والنفسية وازدياد معدلات الجريمة وهو ما يكلف المجتمع غالبا من تدهور القيم وتفكك الروابط بين أفراده.[3]

وما يرافقها من سلوكيات كتعاطي المخدرات والمسكرات والممارسات السلبية الأخرى العديدة التي ترافق البطالة وترتبط بها،وما تولده من آثار ضارة على المجتمع،وتكاليف اقتصادية ترتبط بتحقيقها ونتائجها ومعالجتها،وأثار نفسية ترتبط بها،وتنجم عنها.[4]

---

[1]محمد طاقة وآخرون،مرجع سابق،ص318-319.

[2]فليح حسن خلف،مرجع سابق ص345.

[3]كشاد رابح،مسدور فارس،البطالة(أسبابها،معالجتها وأثارها على المجتمع)بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة خلال الفترة 28/26 أفريل 2006الجزء (1) ص131.

[4]فليح حسن خلف،مرجع سابق ص346.

المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول الفقر:

المطلب الأول:مفهوم الفقر:

هو عجز الموارد المالية للفرد،أو المجتمع أيضا عن الوفاء بحاجاته الاقتصادية،ولهذا يعني الاقتصاديون بعلاج مشكلة الفقر ووضع الحلول النظرية والعملية للقضاء عليها،ولكن الفقر مع ذلك مشكلة اجتماعية لأنها تصيب طائفة من أبناء المجتمع وتعجزهم عن القيام بدورهم في تنمية المجتمع وترقيته،وتثير في أنفسهم ألوانا من الحسد والكراهية للواجدين الموسرين من أعضاء مجتمعهم وقد تثير فيهم النفقة على المجتمع كله والتمرد على قيمه وأوضاعه كلها،غير مميزين بين الخير والشر وبين الحسن والقبيح،ولهذا يعمل الاجتماعيون على حل هذه المشكلة بكل ما يستطيعون، سواء كان هذا الفقر مما يصيب الفرد،أو يطرأ على المجتمع كله،والفقر أيضا مشكلة سياسية،لأن من أهم ما تسعى الأنظمة السياسية للتغلب عليه هو الفقر،والفقر قبل ذلك كله،مشكلة إنسانية لأنها مشكلة الإنسان من حيث هو إنسان هذا المخلوق الذي جعله الله في الأرض خليفة،وسخر له ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه،وأسبغ عليه نعمه ظاهرة و باطنة،ومع هذا لا يجد ما يشبع حاجاته ويتم كفايته مع أن السماء لم تشح بمائها، ولا الأرض بنباتها ولا الشمس بضيائها.

ولهذا لم يكن عجيبا أن يوجه الإسلام عناية كبرى لعلاج هذه المشكلة والعمل على تحذير الإنسان من ضغط يحز على عنقه.[1]

المطلب الثاني:تعريف الفقر:

الفقر في اللغة:

الفقر ضد الغنى،والفقير عند العرب هو المحتاج ،فالفقير من قل ماله،ومن الألفاظ ذات الصلة (المسكين)وقد أختلف في التفريق بين الفقير والمسكين أيهما أشد حاجة،أم أنهما في المعنى سواء،فجاء في مختار الصحاح:"ورد أن الفقير أحسن حالا من المسكين،وورد أن المسكين أحسن حالا من الفقير،وورد التسوية بينهما،فالفقير من لاشيء له والمسكين مثله".

معنى الفقير في الاصطلاح:

الفقير عند الحنفية والمالكية هو من يملك القليل أو يملك شيئا دون كفايته وإن كثر،أما المسكين فهو من لا يملك شيئا،وقد خالفهما الشافعية والحنابلة والظاهرية الذين يرون أن الفقير أسوأ حالا من المسكين،جاء في حاشية بن عابدين:"فقير،وهو من له أدنى شيء أي دون نصاب أو قدر نصاب متفرق في الحاجة كدار وثياب،ومسكين من لاشيء له."

وجاء في حاشية الدسوقي:"فقير من لا يملك قوة عاملة ومسكين من هو أحوج".

أما الشافعي فقال:"الفقير والله أعلم من لا مال له ولا حرفة تقع منه موقعا،والمسكين من له مال أو حرفة لا تقع منه موقعا ولا تغنيه."

[1] يوسف القرضاوي،دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحه،دار الشروق ص17-18.

وهذا ما يتفق مع تعريف الحنابلة يقول المرداوي في الإنصاف:"الفقراء الذين لا يجدون معظم الكفاية،فالفقير أسوء حالا من المسكين".وقال الإمام بن حزم:"الفقراء هم الذين لاشيء لهم أصلا والمساكين هم الذين ما لا يقوم بهم."

هذا وقد ذكر العلماء فروقا عديدة بين الفقير والمسكين حتى إن الإمام القرطبي ساق تسعة أقوال في التفريق بينهما،و لا داعي لذكر الأدلة التي أستند إليها كل فريق وهي كثيرة لأن هذا الخلاف ليس له ثمرة في باب الزكاة وهذا إبن العربي يجسم الخلاف قائلا:"ليس المقصود طلب الفرق بينهما فلا تضيع زمانك في ذلك ،إذ كلاهما يحل له الصدقة."

فالعبرة أن تسد الزكاة حاجة المضطر سواء كان معدما أم يملك شيئا لا يكفيه فالفقر كما يقول الغزالي:"عبارة عن فقد ما هو محتاج إليه أما فقد ما لا حاجة إليه فلا يسعى فقرا،ويدخل في زمرة الفقراء والمساكين:المرأة التي ليس لها مال ولا معيل،واليتيم الذي لا مال له ولا معيل كذلك،والعاجز عن العمل بسبب مرض مزمن،والكبير العاجز عن الكسب،ومن لا يجد عملا وليس لم مال يكفيه،أو له عمل لا يكفيه.[1]

المطلب الثالث:تحديد خطوط الفقر ومقاييسه.

إن إختيار خطوط الفقر خطوة هامة فقد يؤدي إخلاف الوسائل المستخدمة إلى تبيان معدلات الفقر ومن ثم قد يتسبب في عكس الترقيب بين الجماعات الفرعية المختلفة وأحيانا بين الفترات الزمنية ويعرف خط الفقر بأنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لايعد الفرد فقيرا،ووفقا لهذا يعتبر الشخص فقيرا إذا انخفض دخله الحقيقي عن الحد الأدنى المعين وهو حد الفقر ويتعين وفقا لدراسات متخصصة تأخذ في حسبانها الإحتياجات الرئيسية للفرد أو الأسرة من المأكل والملبس والمسكن والنقل والعلاج وغيرها من الضروريات.[2]

واختيار خطوط الفقر موضوع بالغ الأهمية إذ تتوقف تقديرات الفقر على خط الفقر المستخدم وإحدى الطرق الأكثر شيوعا في هذا الصدد هي مقاربة الاحتياجات الأساسية.[3]

أولا:أنواع خطوط الفقر:

يعتقد العديد من الاقتصاديين والاجتماعيين أنه من المفيد في إجراء تحديد الفقر الواجب رعايتها الاتفاق على معيار يتفق عليه لحدوث خط الفقر رفي المجتمع لمعرفة ما يجب القيام به لإشباع الحاجيات عن طريق إعطاء الأولوية لتلك الحاجات التي تتدرج في عداد ما يعرف بالفقر المطلق قبل الوفاء بالحاجات المتعلقة بالفقر النسبي وعلى الرغم من أن المسألة الراهنة نسبية وتحكيمية كما قدمنا،فإن أحد المعايير

[1] ختام عارف حسين عماوي،دور الزكاة في التنمية الاقتصادية،أطروحة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين2010م.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعية،مصر 2002-2003،ص18.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا،الولايات المتحدة،نيويورك،ص5.

الشائعى استعماله هو تحديد خط الفقر،بما يساوي متوسط الدخل الذي يقابل الحاجات الأساسية للفرد في واقع الظروف التي يعيشها.[1]

والفقر المطلق بهذا المعنى العام أمر لم يعد اليوم له وجود في الدول الرأسمالية والاشتراكية المتقدمة اقتصاديا التي تطبق برامج الضمان الاجتماعي بالنسبة للعاطلين والمعوزين وإن كان يوجد في عدد لا بأس به من الدول المختلفة في القارات الثلاث(أمريكا اللاتينية،آسيا،إفريقيا).[2]

أما بالنسبة للفقر النسبي فإنه يتمثل بصفة عامة في التباعد القائم في مستويات الإشباع بين فئات الدخل العليا والدنيا من السكان ويظهر هذا النوع من الفقر بوضوح وبشكل أكثر حدة في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة وذلك بالنظر للتفاوت الاجتماعي الناتج عن سوء توزيع الدخل في الدول الأولى من الثانية وتعتمد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بقياس درجة هذا التفاوت في دول العالم الثالث على منهج معين وهو تقسيم السكان إلى مجموعات نسب متباينة ثم نحاول بعد ذلك أن نحدد نصيب كل مجموعة سكانية من الدخول الموزعة على المستوى الوطني.[3]

تعاني معظم خطوط الفقر المقدرة في معظم الدول من النقائص التالية :

- أنه يتم تقديرها بالنسبة للدول ككل، وبتالي يتم تجاهل الاختلافات الجوهرية في أنماط وأسعار الاستهلاك الموجودة في مختلف الأقاليم.
- أنها لا تأخذ في الحسبان ظروف الحاجات الأساسية المتباينة لمختلف أعضاء الأسرة،الصغار مقابل الكبار والذكور مقابل الإناث.
- أنها تستخدم تكلفة غذاء افتراضي للفقراء بدلا من الغذاء الفعلي.
- أنها تتجاهل اقتصاديات النطاق داخل الأسرة مثل:البنود غير الغذائية التي يمكن المشاركة فيها بين جميع أعضاء الأسرة مثل الكهرباء وبسبب ذلك فإن العيش في أسرة كبيرة يمكن أن يصغر عن انخفاض نفقات الشخص في المتوسط للحفاظ على مستوى معين من المعيشة .

ثانيا:مقاييس الفقر:

لما كان المقصود بالفقر بمفهومه العام المبسط هو إنخفاض مستوى المعيشة أعتمد المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة عن القدرة الدخلية والاستهلاكية للأسرة،وفي مقدمتها مؤشرات إجمالي دخل أو إنفاق الأسرة أو الفرد وحصة الوحدة الاستهلاكية من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من السعرات الغذائية إلا أن أساليب رقياس الفقر شهدت مؤخرا تطورا كبير فظهرت أساليب عديدة من أهمها:

---

[1] محي محمد مسعد،نظام الزكاة بين النص والتطبيق مكتبة الإشعاع ،الإسكندرية 1998م،ص198.

[2] عبد الهادي علي النجار،الإسلام في الاقتصاد،سلسلة كتب ثقافية الكويت،1983،ص25.

[3] المنهج الشائع في هذا الصدد هو تقسيم السكان إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- المجموعة الأولى:وتشملها نسبة(40%)من مجموع السكان ويطلق عليها نسبة الأربعين المنخفضة أو الفقيرة.
- المجموعة الثانية:وتشملها نسبة(40%)من مجموع السكان ويطلق عليها نسبة الأربعين المتوسطة أو .
- المجموعة الثالثة:وتشملها نسبة(20%)من مجموع السكان ويطلق عليها نسبة العشرين ذات القيمة.

- اقتراح فوستر وجرير،وتوربيك1984 كمقياس شامل لقياس الفقر هو معادلة.

$$P_{a=1/n}\sum_{i=1}^{q}[\frac{z-yi}{z}]a$$

حيث يعبرyi عن إنفاق الفرد رقم i وz عن قيمة خط الفقر و aهي عدد الأفراد الذين ينفقون أقل من خط الفقر المحدد في العام nهو عدد الأفراد في المجتمع.

يعد مؤشر نسبة الفقراء عندما تؤخذ به القيمة 0 مقياس لمدى انتشار الفقر.

إنه يرمز إلى نسبة الأسرة الفقيرة كنسبة من إجمالي السكان،إلا أن هذا المقياس على أية حال غير حساس لتوزيع الفقراء تحت خط الفقر،وقد تم تفادي هذا القصور بواسطة المؤشرين التاليين:

- مؤشر فجوة الفقر(مؤشر فجوة الدخل):عندما تأخذa القيمة 1 يعد مقياس لعمق الفقر وهو عبارة عن فرق بين خط الفقر ودخل الفقير كنسبة من عدد الفقراء،أي هو عبارة عن العمر النسبي لدخل الفقير عن حد الفقر وهذا المقياس يعتبر بمثابة مؤشر تعريفات مستخدمة ويتم الحصول عليه عن طريق تقدير تكلفة سلعة من السلع التي تضمن للفقير تأمين احتياجاته الأساسية،وأكثر هذه الاحتياجات أهمية هي المواد الغذائية اللازمة لتأمين حد أدنى من السعرات الحرارية التي يحتاج إليها الفرد ويتم أيضا تضمن تكلفة الاحتياجات الأخرى من غير الطعام.[1]
- مؤشر حدة الفقر:عندما تأخذ aالقيمة 2 فهو يقيس درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر ويعطي وزنا أكبر لأسر التي تأتي في قاع توزيع الدخل أو الإنفاق ولتوضيح ما سبق أفترض أن 10% من الدخل أعيد توزيعها من أسرة فقيرة يضمنها دخلها ضمن 30% تحت خط الفقر إلى 50%تحت خط الفقر،إن مؤشر عدد الأفراد في هذه الحالة لم يتغير حيث أن حجم إعادة التوزيع لا يسمح لأي من الأسرتين للصعود فوق خط الفقر،أما أن مؤشر الفقر لن يتغير أيضا على اعتبار أن إعادة التوزيع حدثت في مستويات تحت خط الفقر،إلا أن أثر سياسة إعادة التوزيع هذه سيقاس بواسطة مؤشر حدة الفقر حيث أن مركز الأسرة الأقل مستوى من التوزيع سوف يتحسن.[2]

المطلب الرابع:إستراتيجية الحد من مظاهر الفقر والعوامل المسيئة له:

يمثل الفقر أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي كما أنه خطر على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني،فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والمعارضة الجامعة التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر،وبالتالي فإن الحد من الفقر تتضمن آليات الوصول والمشاركة على المستويين الجزئي والمؤسسي.

1-مظاهر الفقر والعوامل المسيئة له:

لا تتوقف المظاهر الأساسية للفقر على انخفاض الدخل لكنها تشمل أيضا انخفاض مستوى التعليم و ارتفاع نسبة منهم خارج قوة العمل،والعمل في المهن الهامشية وتردي الظروف السكنية وينطبق ذلك على الرجال

[1] يسرى مصطفى،المجتمع المدني وسياسة الافتقار في الوطن العربي،مركز البحوث العربية،القاهرة،2002م،ص311.

[2] الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا،مرجع سابق ص32.

والنساء على السواء ولكن وضع النساء الفقيرات أكثر سواء من فقراء الذكور كما أن معظم الفقراء من الأميين ويشترك معظم الفقراء في العديد من الخصائص المتعلقة بحالة العمل ولكن قد تختلف هذه الخصائص وفقا للنوع فتوجد أكبر نسبة من الفقراء بين الأفراد خارج قوة العمل أو خارج القوة البشرية،وإن كانت هذه النسبة لا تختلف بين الرجال والنساء.[1]

وتشير بعض الدراسات إلى اعتماد النساء الفقيرات على المعاشات والتحويلات كمصدر أساسي لدخلهن، وأن نسبة المتعطلين بين الفقراء تعد نسبة ضئيلة للغاية مما يدل على أن الفقراء لا يستطيعون أن يبقوا متعطلين ويضطروا إلى قبول ما يعرض عليهم من فرص للعمل حتى لو كانت بمعدل أجر منخفض أو بشروط مجحفة، ويدل ذلك على أن مشكل الفقراء هي العمل بشروط صعبة وليس التعطل وأن أغلب نسبة من الفقراء توجد بين العاملين الزارعين أو الصناعيين أو من بين ذوات المهن غير المنصفة،كما سبق من قبل فإن معظم هذه الأعمال هي أعمال هامشية لا تتطلب أي نوع من المهارة أو الخبرة ويرتبط عادة الفقر بتردي الظروف السكنية للفقراء،وتنخفض نسبة اقتناء الفقراء للسلع المعمرة وكذلك ترتفع بينهم نسبة الإعالة وعمالة الأطفال.

إن هذه المعطيات تؤكد أهمية التعليم والتشغيل في رفع قدرات النشاء الفقيرات وفي إدماجهم الاجتماعي كما تبرز قيمة التغطية الاجتماعية لدى النساء كأداة وقائية ضد الفقر من ناحية، وتؤكد المردود الإيجابي لتحسين ظروف العيش وللتنظيم العائلي على أوضاع الفقر من ناحية أخرى، وبضفة عامة يمكن الاستدلال على وجود الفقر بالشواهد التالية:

- نقص الغداء وعدم كفايته وسوء التغذية وما يؤدي إليه من أمراض تؤثر على قدرات المجتمع ككل.
- الازدحام المفرط مع عدم توفير المرافق العامة بالدولة.
- انتشار البطالة
- سوء أحوال الكهولة والمرض والعجز في ظل نقص الخدمات العامة.
- سوء ظروف العمل[2].

2-إستراتيجية الحد من الفقر:

في مواجهة هذه الصورة المعبرة عن الفقر العالمي ومظاهر عدم المساواة حدد المجتمع الأولي عدد من الاهتمامات التي يجب تحقيقها في السنوات الأولى من القرن الجديد استنادا إلى المناقشات التي دارت في مؤتمرات عديدة تابعة للأمم المتحدة في التسعينات. وقد كان التقدم نحو هذه الأهداف مختلطا، نظرا لعدد من الأسباب من بينها عدم كفاية وعدم كفاءة الأنفاق العام والتعثر الناشئ عن ثقل أعباء الديون في الدول

[1] الفقر وطرق قياسه،ص37.

[2] - محي محمد مسعد ص 202.

النامية، وعدم كفاية طرق وصول المصدرين في البلدان النامية إلى أسواق الدول الصناعية وتدني المساعدات الإنمائية[1]

إن محاور الحد من الفقر تتدرج في ثلاث محاور رئيسية:

أولا: تقديم الدعم المادي والسلعي للفقراء (محور الضمان الاجتماعي)

ثانيا: توفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمي والصحي، والمهارات التي تنمي قدرات الفقراء وتؤهلهم للمشاركة في العمل والكسب والإنتاج (محور رأس المال البشري).

ثالثا: توفير فرص العمل والأنشطة والمشروعات المولدة للدخل والتي تضمنت مشاركة الفقراء في العمل والإنتاج من خلال القروض المسيرة خاصة المتصلة بالصناعات الصغيرة والوصول إلى الأسواق وتوفير الآليات التي تدفعها وتساعد في نجاحها (المحور الاقتصادي) وخلال التسعينات بدأ مفهوم حصن نظام الإدارة والمؤسسات يحتل مكان ويضيف تقرير التنمية في العالم 2000/ 2001 إلى الإستراتجيات السابقة في ضوء الأدلة والتجارب والخبرات المتراكمة في العقد الماضي[2].

ينبغي أن تنطوي دراسات الفقر على أربعة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: تحديد من هم الفقراء وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي دقيق قدر الإمكان وبهذا فإن هذه المرحلة تعنى بقياس الفقر.

المرحلة الثانية: هي تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية وأنشطتهم الاقتصادية وأوضاعهم السكنية والصحية والتغذية وكذلك اختيار مدى ما ينطبق من بعض المظاهر المعروفة للفقر وتغطي هذه المرحلة إلى إعداد ما يدعى بملامح الفقر.

المرحلة الثالثة: تشتمل على تحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة على الفقراء ومعرفة مدى ارتباط الفقر ببعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية كالنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والثروة والنمو السكاني والهجرة والتحولات الاجتماعية والسياسية وما إلى ذلك.

المرحلة الرابعة: هي وضع سياسات تخفيف الفقر موضع التنفيذ بعد إقرارها وينبغي أن يرافق تنفيذ ما تؤول إليه تلك السياسات من مشاريع وبرامج عملية متابعة ومراقبة مستمرة للتعرف على آثارها الفعلية على الفقراء ولتشخيص موطن الخلل فيها وتحديد سبل زيادة فعاليتها في التخفيف من الفقر، وتدعى هذه العملية بمراقبة الفقر[3].

---

[1]- بيترس هيلر، سانجيف جوبتا، تحديات التوسع في المساعدات الإنمائية، مجلة التمويل والتنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي، جوان 2002م ص 40

[2]- الفقر وطرق قياسه في منطقة الأسكوا، مرجع سابق ص2.

[3]- محمد حسن ياقر، قياس الفقر في التطبيق، دورة حول مفاهيم ومقاييس اللامساواة والفقر، الأردن، عمان، 6-11-2005.

المبحث الثالث: الفقر والبطالة في الإسلام:

المطلب الأول: نظرة الإسلام للفقر:

إن الإسلام يرى أن الفقر هو خطير على العقيدة وخطرا على الأخلاق وخطر على سلامة التفكير وخطر على الأسرة وخطر على المجتمع ويعده باء ومصيبة يطلب دفعها ويستعاد بالله من شرها وخاصة إذا عظم الفقر حتى أصبح "فقر منسيا" فهو مثل الغني إذا تفاقم حتى يصبح "غني مطغيا" وقد روى أكثر من صحابي عن النبي (ص) أنه كان يتعود بالله من الفقر ولولا أنه شر وبلاء ما استعاد بالله منه، فعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعود اللهم إني أعود بك من فتنة النار ومن عذاب النار وأعود بك من فتنة الغنى و أعود بك من فتنة الفقر (رواه بخاري)، وعن أبي هريرة مرفوعا، اللهم إني أعود بك من الفقر والقلة والذلة، وأعد بكمن أن أظلم أو أظلم (رواه أبو داوود والنسائي وابن ماجة) فهو يستعيد بالله من كل مظاهر الضعف مادية ومعنوية سواء كان الفقر بسبب فقد المال وهو (الفقر) أو فقد الرجال وهو (القلة) أو بسبب صوان بنفس وهو الذلة وأكثر من ذلك أنه قرنه في تعوذه بالكفر وهو شرما يستعاد منه. دلالة على بالغ خطره فعن أبي بكر مرفوعا (اللهم إني أعود بك من الكفر والفقر، اللهم إني أعود بك من عذاب القبر، لا إله إلا أنت) رواه أبو داوود.

قال العلامة المناوي في فيض القدير: قرن الكفر بالفقر لأنه قد يجر إليه ولأنه يحمل على حيد الأغنياء والحسد يأكل الحسنات وعلى التدلل لهم بما ينسب به عرضه ويتم به دينه وعلى عدم الرضا بالقضاء وتسخط الرزق وذلك إن لم يكن كفرا فهو جار إليه.

وقال سفيان النوري: لئن أجمع عندي أربعين ألف دينار حتى أموت عنها أحب إلي من فقر يوم، وذلك في سؤال الناس.

قال: و الله ما أدري ما يقع مني لو ابتليت ببلية من فقر أو مرض فلعلي ــكفر ولا أشعر.

المطلب الثاني: نظرة الإسلام للبطالة:

نظرة الإسلام للبطالة الجبرية:

البطالة الجبرية هي التي لا اختيار للإنسان فيها وإنما تفرض عليه أو يبتلي بها، كما يبتلى بمصائب الدهر كافة، فقد يكون سببها عدم تعلمه مهنة في الصغر يكسب منها معيشته، ومسؤولية هذا تقع على أولياء أمره وخاصة الذين أهملوا تعليمه في صغره ما ينفعه في كبره، وعلى المجتمع كله وولاة الأمر فيه بصفة عامة وقد يكون تعلم مهنة ثم كسد تسويقها لتغيير البيئة أو تطور الزمن فيحتاج إلى امتهان حرفة أخرى أصلح للحال وأنفع في المال.

وقد يحتاج إلى آلات وأدوات لازمة لمهنته ولا يجد مالا ليشتري به ما يريد وقد يعرف التجارة، ولكنه يفتقر إلى رأس المال الذي تدور به تجارته وقد يكون من أهل الزراعة ولكنه لا يجد أدوات الحرث أو آلات الري وربما لا يجد الأرض التي يزرعها.

وفي كل هذه الصور يأتي دور الزكاة وتتجلى وظيفتها، أنه دور الممول لكل ذي تجارة أو حرفة يحتاج معها إلى مال لا يجده.

فليست وظيفتها إعطاء دراهم معدودة من النقود أو أقداح محدودة من الحبوب تكفي الإنسان أياما أو أسابيع ثم تعود حاجته كما كانت وتظل يده ممدودة يطلب المعونة إنما وظيفتها الصحيحة تمكين الفقير من إعانة نفسه بنفسه بحيث يكون له مصر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره، ولو كان هذا الغير هو الدولة نفسها، فمن كان من أهل الاحتراف أو الاتجار، أعطى من صندوق الزكاة ما يمكنه من مزاولة مهنته أو عمل يكسب منه معيشته فله حكم آخر.

وفي هذا يقول الإمام النوري في بيان مقدار ما يصرف إلى الفقير أو المسكين من الزكاة نقلا عن جمهور الشافعية:

قالوا: فإن كانت عادته الاحتراف أعطى ما يشتري به حرفته، أو آلات حرفته، قلت قيمة ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبا تقريبا ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص.

نظرة الإسلام للبطالة الاختيارية:

أما البطالة الاختيارية فهي بطالة من يقدرون على العمل، ولكنهم يجنحون إلى القعود وياستمرئون الراحة، ويؤثرون أن يعيشوا عالة على غيرهم،، يأخذون من الحياة ولا يعطون ويستفيدون من المجتمع ولا يفيدون، ويستهلكون من طاقته ولا ينتجون ولا عائق يحول بينهم وبين السعي والكسب من عجز فردي أو قهر اجتماعي[1].

المطلب الثالث: وسائل الإسلام لعلاج كل ظاهرة الفقر والبطالة:

1- وسائل الإسلام لعلاج الفقر:

تعتبر زكاة المال عصب النظام الاقتصادي الإسلامي ففيها الحلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة والتي فشلت النظم الاقتصادية الوضعية في علاجها ومن بين هذه المشكلات مشكلة تكدس الأموال في يد فئة مما أدى إلى زيادة الفوارق بين الطبقات ومشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي و مشكلة التضخم ومشكلة الاكتناز ومشكلة الفوائد الربوية[2].

ومحاربة الفقر في الإسلام هم يضطلع به الأشخاص والمجتمع والدولة ويتعاونون ويتكاتفون لتحقيق مجتمع الكفاية والعدالة.

والزكاة وسيلة أساسية في محاربة الفقر تعاونها وسائل أخرى مثل الصدوقات التطوعية والكفارات وقوانين المعاملات الشرعية من أداء للأمانات واستيفاء للعقود، وتحريم للربا والميسر والتطفيف والاحتكار والاكتناز والغرر ونحو ذلك وهي تسهم مساهمة كبيرة في إزالة أثار الفقر على النحو التالي:

[1]- يوسف القرضاوي، مرجع سابق ض 10إلى 13.

[2]- حسين حسين شحاتة دور فريضة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي ص 5.

إزالة أثر الفقر الاقتصادية:

1- تعمل الزكاة على القضاء على الفقر في المجتمع المسلم إذا أنها تستهدف الفقراء في المقام الأول، وتذهب لسد الحاجات الأولية لهم، بل أن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجا جذريا أصيلا لا يعتمد على المسكنات الوقتية او المداواة السطحية الظاهرية،حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر في بعض الأحيان هدف الزكاة غير ذلك كما في حديثه لمعاد حين أرسله لليمن،وأمره أن يعلم من اسلم منهم أن الله فرض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم.

وقد اختلف العلماء في تفسير الفقراء والمساكين الوارد ذكرهم في آية مصارف الزكاة وخلص الدكتور يوسف القرضاوي إلى أن مستحق الزكاة من الفقراء والمساكين أحد ثلاثة:

أ- من لا مال له ولا كسب أصلا.

ب-من له مال وكسب لا يبلغ كفايته.

ت-من له مال أو كسب يسد نصف كفايته، ولكنه لا يجد تمام الكفاية.

2- الزكاة تضمن توزيع العائد الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية حتى لا يكون المال المتداول بين الأغنياء فقط.

يقول الدكتور أحمد مجدوب:"الزكاة هي أداة التوزيع الأساسية في النظام الإسلامي ولضمان إستمراريتها والدقة في تنفيذها جعلها الله تعالى أحد أركان الدين حتى لا تترك للقرارات الاقتصادية و الظروف الاجتماعية والأهواء الشخصية،وهي بهذا تتميز بالاستمرارية وعدم الانقطاع لأنها حق ثابت في المال يجب إخراجه عند استفاء شروطه.

والزكاة بهذا لا تحارب الفقر بمعونة مؤقتة أو دورية وإنما بوسيلة وقائية توسع فيها دائرة التمليك وتكثر عدد الملاك.

3- الزكاة تعمل على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها بين مجالات الاستثمار المختلفة ،الاستثمارية والاستهلاكية للقطاع العام أو الخاص للجيل الحاضر أو المستقبلي على المدى الطويل.

إزالة آثار الفقر الاجتماعية:

1. الزكاة بتوفيرها لمصدر رزق مستقر لعائل الأسرة تعمل على حفظ العلاقات الأسرية وتوجد المحتضن المناسب للأبناء لينشئوا في كنف ذويهم في جو نفسي مساعد وبيئة مادية مناسبة.
2. الزكاة ضمان اجتماعي رفيع لم يعرف له التاريخ مثيلا، وحصن حصين ضد تقلبات الأيام، وعون وسند للمضطرين ويمكن إيجاز الزكاة في الضمان الاجتماعي في النقاط التالية:
   - هي عون للعاجزين جسمانيا من المعوقين والمرض بأمراض مزمنة وصغار السن الذين لا عائل لهم.
   - هي عون للعاجزين عن الكسب وأصحاب القوة الجسدية الذين انسدت أبواب الكسب الحلال في وجوههم.
3. الزكاة حل لمشاكل الفقراء الاجتماعية ومن أمثلة ذلك:

مشكلة العزوبة،مشكلة المشردين واللقط.

إزالة الآثار الثقافية للفقر:

1- تساهم الزكاة مساهمة مقدرة في دعم معاهد القرآن والجامعات الدينية والتخصصية،إضافة لدورها الكبير في كفالة طالب العلم.

2- محو الأمية ونشر العلم يحدان من انتشار العقائد الفاسدة والأفكار المنحرفة والزكاة مورد دعم لمحو الأمية.

إزالة الآثار السياسية للفقر:

1- الزكاة مصدر من مصادر دعم الجهاد(أسهم في سبيل الله)،وتقوية الحكومات حتى لا تخضع للاستعمار السياسي،والسيطرة الأجنبية.

2- الزكاة مصدر من مصادر الاستقرار السياسي بما يحققه من تكافل اجتماعي يؤدي لاستقرار الحياة عموما.[1]

2-وسائل الإسلام لعلاج البطالة:

حث الإسلام على العمل واعتبره عبادة وقيمة وشرف وثوابه مثل ثواب المجاهد في سبيل الله ولقد أشار القرآن في ذلك إلى مواطن كثيرة منها[2] قول الله تعالى:"وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله".[3]وقال رسول الله:"الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله."[4]

-وعلى ولي الأمر المسلم مسؤولية توفير فرص العمل وإعداد وتدريب العاملين وأساس ذلك حديث رسول الله:"فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته،و الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته".[5]

*وتعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ذات خطر عظيم على الفرد والأسرة والمجتمع ومن أضرارها:

1- تؤدي إلى عدم استغلال الطاقات البشرية والمادية الموجودة في المجتمع.

2- نقصان في حجم الدخل بسبب النقص الحاصل في دخل مجموع الأشخاص العاطلين .

3- للبطالة آثار غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الصادرات وعلى الواردات والتأثير بالتبعية على ميزان المدفوعات.

4- تحمل الدولة نفقات إعانات العاطلين.

فضلا عن البطالة الاجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة،وتعاطي الخمر والمخدرات وسوء في الأحوال الصحية،وغير ذلك،إن هذه الأضرار تحتم على الدول والحكومات المساعدة في توفير أسباب العمل لمواطنيها ومن الوسائل الفعالة التي جاء بها الإسلام للتخلص من البطالة وزيادة العمالة،فريضة الزكاة،فقد

---

[1] عصام البشير،الزكاة ودورها في محاربة البطالة ص2-7.
[2] حسين حسين شحاتة،مرجع سابق ص8.
[3] سورة المزمل الأية 20.
[4] الإمام أحمد.
[5] البخاري ومسلم.

نص الفقهاء قديما وحديثا على أن من لا يجد عملا يعطي من سهم الفقراء والمساكين ولكن ينبغي التأكيد هنا على أن المقصود بالعاطل هنا:من يبحث عن العمل ولا يجده وهو ما يسمى البطالة الاضطرارية أما البطالة الاختيارية فليس لأصحابها من الزكاة نصيب والزكاة من شأنها أن تقضي على أسباب البطالة والفقر من أهم تلك الأسباب ،لأن الفقر قد يحول بين الإنسان وإنشاء تجارة أو صناعة،فتأتي الزكاة لسد هذا الجانب،ولتأصيل هذه المسألة نجد أن الفقهاء الحنابلة يذكرون أن الفقير يأخذ كفايته دائما،ويتحقق ذلك بتمليكه متجرا،أو آلة صنعة ونحو ذلك...والزكاة تدفع الناس لاستثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة في حال بقائها مكتنزة،وهذا الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وإيجاد فرص عمل جديدة، كذلك مسألة استثمار أموال الزكاة عند من يرى جواز ذلك،يمكن أن توجه إلى إنشاء مصانع يستفيد منها الفقراء من جهة ويعمل بها العاطلين عن العمل من جهة أخرى،يحتاج جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين،أشخاص للقيام بهذه المهمة وهؤلاء سماهم القرآن الكريم (العاملين عليها)وجعل لهم نصيبا من الزكاة وهذا يوفر عددا من فرص العمل لمن لا يجده في المجتمع الإسلامي وهكذا تساهم الزكاة في تقليل عدد العاطلين عن العمل.

-ولا يقتصر دور الزكاة على إيجاد فرص العمل،بل على تحسين نوعيته من خلال الإنفاق على الطلب العام،أو استثمار حصيلتها في تدريب وتعليم المستحقين هما يعمل على رفع إنتاجية هؤلاء العمال،ويمكن لدفع الزكاة إلى مستحقيها أن يعمل على تحسين نوعية عمل الأفراد،ومن منظور اقتصادي تقوم الزكاة بنقل وحدات أو أجزاء من دخول الأغنياء إلى الفقراء الذي يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك،وهذا يؤدي إلى الطلب على سلع الاستهلاك مما يؤدي إلى رواج السلع الاستهلاكية وزيادة الإنتاج وأخيرا تزيد تبعا لذلك فرص عمل جديدة،ويمكن تلخيص ما تقدم من خلال هذه المعادلة.

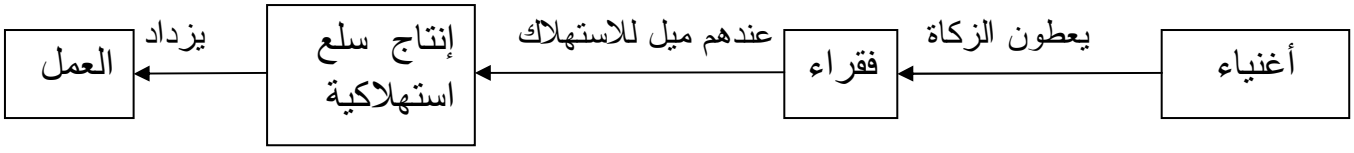

إن منهج عمل الزكاة الحقيقي هو الإغناء المستمر لأصحاب المهن والعاطلين عن العمل عن طريق إنشاء وحدات إنتاجية وتهيئة فرص عمل جديدة ودخول مستمرة لأهل الصناعات والحرف الإداريين والفنيين وغيرهم،ثم توفير الآلات وأدوات العمل.

والشريعة الإسلامية تعفي الآلات المستخدمة في الصناعة من الزكاة وهذا يفتح المجال واسعا أمام الإنتاج ويشجع الاستثمار مما يؤثر إيجابا على اليد العاملة وإتاحة فرص عمل لها.

ومما يتصل بموضوع البطالة نجد مشكلة التسول وانتشار المتسولين ممن امتهن هذه الصنعة التي تشكل عبء على المجتمع واقتصاده وهؤلاء المتسولون يمكن تصنيفهم إلى محتاجين ومتظاهرين بالحاجة.

وهكذا يتضح الدور العظيم الذي تقوم به الزكاة من حيث تشغيل العاطلين وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية،واليوم تبقى الزكاة قادرة على القيام بهذا الدور من جديد إذا ما أحسن المعنيون جباية الزكاة وصرفها وفق ما أمر الله عز وجل ورسوله.[1]

[1]ختام عارف حسن عماوي،مرجع سابق ص69-74.

خلاصة الفصل الأول:

تنطوي كلمة البطالة والفقر على عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية ذات أثر فعال في إحداث هذه المشاكل الكبرى،وينطبق مفهوم العاطل على كل من كان قادرا على العمل ثم عجز عن الحصول عليه بسبب عوارض التعطل التي تنطوي سوق الأعمال وما يراوحها من تفاوت في العرض والطلب ومن تباين في مدى النشاط والكسب والذي نتج عنه ظاهرة الفقر،وأي تقدم في تخفيض أعداد الفقراء يتوقف على نجاح الإصلاحات الاقتصادية،بالإضافة إلى تشجيع ازدياد استخدام القدرة على العمل،فالفقر ليس نقص في الدخل فحسب أو حتى ندرة في فرص العمل ولكنه أيضا تهميش لطبقة المجتمع،وحرمان للفقراء من المشاركة في صنع القرار وإبعادهم من الوصول للخدمات الاجتماعية،فالإسلام يرى أن الفقر خطر على العقيدة وخطر على الأخلاق و على سلامة التفكير وخطر على الأسرة وخطر على المجتمع،أما عن البطالة في الشريعة الإسلامية فقد أجمع الفقهاء على انها العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز كالصغر والأنوثة والعته.....إلخ أو بسبب الاشتغال بتحصيل العلم وليس من العجز ليتفرغ للعبادة مع القدرة على للعمل،حيث يرى الفقهاء أن مثل هذا التفرغ حرام.

الفصل الثاني: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للزكاة

مباحث الفصل :

- ***تمهيد***
- ***المبحث الأول : الأبعاد الاقتصادية للزكاة.***
- ***المبحث الثاني : الأبعاد الاجتماعية للزكاة.***
- ***المبحث الثالث : سبل تحقيق أسلوب التمويل الزكوي***
- ***خلاصة الفصل***

تمهيد:

لقد خلق الله الإنسان ليعيش ويحيا الحياة باستقرار يسودها العدل والتعاون بين أفراد المجتمع،لكن تعيش اليوم الكثير من البلدان العربية أوضاعا اجتماعية واقتصادية صعبة تجسد ذلك بانتشار ظاهرة الفقر وما لها من انعكاسات سلبية على المجتمع ولتفادي هذه الظاهرة لجأت العديد من الدول إلى تطبيق إجراءات مالية واقتصادية تحت نطاق الجهود في إطار التكافل الاجتماعي الحقيقي بين طرفين وشريكين أساسيين هما الدولة والمجتمع،ومن بين المشاريع التي نادت بها الكثير من الفعاليات الاقتصادية مسألة إنشاء مؤسسات الزكاة والأقطار العربية والإسلامية كونها أداة شرعها الله تعالى وهي حق الفقراء والمساكين لتلبية حاجاتهم من الطعام والأمن والغنى عن الناس،فجوهر التكافل الاجتماعي يكمن في طبيعة الإنسانية وفي حاجة الإنسان لأخيه الإنسان مما يجعل التساند بين أفراد المجتمع قائما في التضامن والتبادل بين جميع الأفراد وبين الحكومات والأفراد.

لقد حدد الإسلام مضمون التكافل الاجتماعي وبدوره في نظام متكامل للإنسان أساسه الزكاة وتقديم الصدقات المختلفة في حالة العوز والحاجة خاصة اتجاه شريحة هامة في المجتمع ميزتها الفقر.

إن تحقيق هذه الغاية تؤدي حتما إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الاجتماعي الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية واسعة للمجتمع.

وقد إرتئينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الأبعاد الاقتصـــــــــادية للزكـــــــــــــــــاة.

المبحث الثاني:الأبعـــــــاد الاجتمـــــــــــــاعية للزكـــــــــــــاة.

المبحث الثالث:سبل تحقيق أسلوب التمويل الزكوي.

المبحث الأول:الأبعاد الاقتصادية للزكاة

المطلب الأول:الدور الاستثماري للزكاة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزا وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله".[1]

فالزكاة لا تنقص المال بل تزيده بركة ونماء،فهناك أحاديث صريحة تحث المسلم على استثمار الزكاة بشكل مباشر حتى لا تأكلها الصدقة،ومن ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فخطب الناس فقال:" ألا من ولي يتيما له مال،فليتجر به ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" وفي هذه الأحاديث دعوة صريحة إلى الاستثمار وتنمية الأموال،فإن كان ذلك أمر الولي أموال اليتامى،فهو من باب أولى أمر لبقية المالكين للمال،حيث إن الإسلام حرم كنز المال وعدم دفعه للنشاط الاقتصادي.

والزكاة تحقق الدعوة لاستثمار الأموال،ويظهر ذلك واضحا من خلال كثير من الأمور،من ذلك أن أدوات الإنتاج معفاة من الزكاة مهما بلغت قيمتها وحجمها من الصغر أو الكبر،كورش النجارة و الحدادة والزراعة وآلاتها وأدواتها،وأصول المصانع والمعدات الثقيلة ولا يخضع للزكاة إلا الأموال السائلة وما في حكمها،من مواد خام،ومواد شبه مصنعة أو مصنعة،أو ما يسمى بالربح الصافي وقت وجوب الزكاة،وما ذلك إلا تشجيعا على الاستثمار ودفع كل قادر على استغلال أمواله وتثميرها في كل عمل حلال ينجو من إثم الكثيرين.[2]

إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها،كالأرصدة النقدية التي يحتفظ بها أصحابها لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا،لذا يفترض أن يعمل على تثمير أمواله بهدف الحصول على عائد منها،وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية،أي المشروعات الصناعية والتجارية التي تعطي فرصة لزيادة العمالة كما سيكون هناك حافز لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد،طالما أنها تحقق ما يكفي للسداد الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال.

فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال،لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط، فالإنفاق من حصيلتها لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه أن يزيد فرص الاستثمار وكما أن سداد ديون الغرمين " المدينين" يضمن للدائن سداد دينه، فإن المجتمع ممثلا في الدولة سوف يؤدي عنه

---

[1] الإمام الزيلعي،جمال الدين،نصب الراية الأحاديث الهداية،ج2،بيروت،ط 1987ص327.

[2] فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة،أثر الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية أطروحة الماجيستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية،نابلس،فلسطين2009م،ص108.

دينه،وبذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي،وذلك المقرض لما يطمئن إلى سداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض،وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه، الأمر الذي له الأثر الكبير على تمويل التنمية الاقتصادية،ومن خلال سهم الغرمين تدفع أصحاب الأموال للمساهمة في العملية الإنتاجية،حيث يضمن هذا السهم التأمين ضد الكوارث والخسائر التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع أصحاب المهارات على الاستثمار الحلال و البذل في المصالح العامة.[1]

- ***حقيقة الاستثمار الزكوي:***إن السبب الحقيقي لمشكلة العجز في إيرادات الزكاة هو عدم إلزام أولياء أمور المسلمين من تجب عليهم الزكاة لإخراجها وعدم تنظيم جمعها وصرفها.

وفي مواجهة هذه المشكلة كان من البديهي أن نتطلع إلى استثمار جزء من أموال الزكاة لتنميتها لتوفير السيولة الكافية لسد الحاجات المتنامية للزكاة بإيراد قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي حيث قرر أنه:" يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسئولة عن جمع الزكاة وتوزيعها على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر".

فاستثمار أموال الزكاة قد يحصل من المستحقين للزكاة بعد قبضها أو من المالك الذي وجبت عليه الزكاة أو من الإمام أو نائبه الذي يشرف على جمع أموال الزكاة ولكل حالة حكمها.[2]

المطلب الثاني:آثار الزكاة على الطلب الكلي

إن الطلب على كل عامل من العوامل الاقتصادية يؤثر في النشاط الاقتصادي الذي يتكون من الاستهلاك والاستثمار بالدرجة الأولى، وبما أن الزكاة تمثل موردا جديدا للأفراد فإنها تلعب دورا متميزا في زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الاستهلاك وتوفير فرص الاستثمار.

أولا:أثر الزكاة على زيادة الاستهلاك

بما أن دراستنا هنا تتمحور حول أثر الزكاة على البطالة والفقرفيمكن للزكاة أن تؤثر مباشرة على الاستهلاك وهذا ما سنراه في تحليلنا لزيادة الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء والمساكين.

لا يستطيع الفقراء والمساكين إلا تأمين جزء بسيط من حاجاتهم الضرورية،ولذلك فإنه عندما تنفق الزكاة عليهما،فإنه من الطبيعي أن يوجهها معظم دخلهما من الزكاة إلى تأمين هذه الضروريات،بمعنى آخر إن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء والمساكين في الظروف العادية أكبر منه عند الأغنياء ،مما يجعل

[1] عقبة عبد اللاوي،نور الدين جوادي،الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي،دراسة تحليلية لنماذج الاقتصاد الكلي،ص5-6.

[2] أحمد عزوز،الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقرص16-17.

معظم عائداتهم من الزكاة تتسرب إلى السوق على هيئة طلب فعال بنسبة أكبر من احتفاظ الأغنياء بما يجب عليهم من الزكاة في حال عدم دفعها. [1]

وبتالي يصبح مقطع وميل دالة الاستهلاك أكبر بعد فرض الزكاة منها قبل فرضها والشكل التالي يوضح ذلك على دالة الاستهلاك:

شكل رقم:(02)

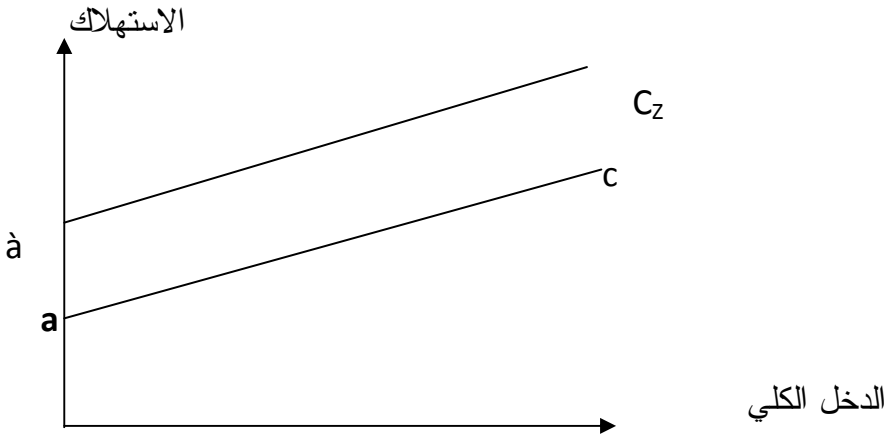

المصدر:مختار متولي،التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الإسلامي،ص05.

حيث:

C:دالة الاستهلاك قبل فرض الزكاة.

C_Z: تمثل دالة الاستهلاك بعد فرض الزكاة.

على أساس أن الزكاة تؤدي إلى توجيه الأغنياء نحو الاعتدال في الاستهلاك وبالنسبة إلى الفقراء تؤدي إلى تحسين أحوالهم المعيشة، لذا يكون أثر الزكاة على ترشيد الاستهلاك فيزداد الطلب الاستهلاكي ويترتب عليه زيادة في الطلب الفعال ثم ينعكس هذا على العرض الذي يتحرك لسد الفجوة في الإنتاج.[2]

- ***الزكاة وأثرها في إعادة توزيع الدخل والثروة***

تلعب الزكاة دورا بارزا في إعادة توزيع الدخل والثروة،ونظرا لأنها تفرض على حق الملكية وليس على الدخل وحده،فإنها تكون ذات نسبة إلى الدخل أعلى بكثير من معدلها الاسمي الذي يساوي 2.5% تبعا لذلك،فإنها تعبىء جزءا من الدخل الوطني السنوي من أجل إعادة التوزيع إلى درجة يمكن معها التأكيد

[1] حسن محمد الرفاعي، الاستهلاك والادخار في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس لبنان، 2006 ، ص106.

[2] فاطمة مرابط، الدور المالي للزكاة في الاقتصاد، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2002- 2003، ص135.

بأن تاريخ لم يعرف غير الزكاة في أي أمة من الأمم،حقا ثابت محددا للفقراء في أموال الأغنياء يتكرر كل عام ولا لأي سلطة الحق في إنقاصه وحرمان أصحاب الحقوق منه.[1]

ويعتبر الدخل أهم العوامل المحددة للطلب الاستهلاكي،وقد جمع الاقتصادي كينز العوامل الأخرى غير الدخل في دالة الاستهلاك،التي تعبر عن العلاقة الدالية القائمة بين الاستهلاك من ناحية،ومستوى الدخل الوطني المتاح الذي يتولد عنه هذا الإنفاق الاستهلاكي من ناحية أخرى.[2]

ثانيا:أثر الزكاة في زيادة الاستثمار

إن تأثير الزكاة على زيادة الاستثمار يمكن أن يأخذ عدة أبعاد من أهمها أن الزكاة تقوم بتخصيص الموارد بين الاستهلاك الترفيهي والاستثمار، إذ نجد أن بعض الأفراد يقومون باقتناء أدوات الزينة والرفاهية من المعادن الثمينة وهذا يعتبر اقتصاديا تجميدا للأموال واكتنازا غير مباشر لها فعمل الإسلام مثلما ترى بعض المذاهب الفقهية كالمالكية، فرض الطويل، تحمل الإخراج المستمر للزكاة عنها،وهي مجمدة لا تذر أي دخل.

والحقيقة أن الزكاة تزيد من القوة الشرائية لدى الفقراء والمساكين والمحتاجين،وبتالي زيادة الاستهلاك، فالإنتاج، فالدخل، فادخار، وهكذا تزيد الزكاة من الاستثمار و لا تمحق رأس المال.

في ضوء التحليل السابق يمكن توضيح أثر الزكاة على زيادة الاستثمار على النحو الذي يظهر في:

الشكل (3):أثر فريضة الزكاة على زيادة الاستثمار.

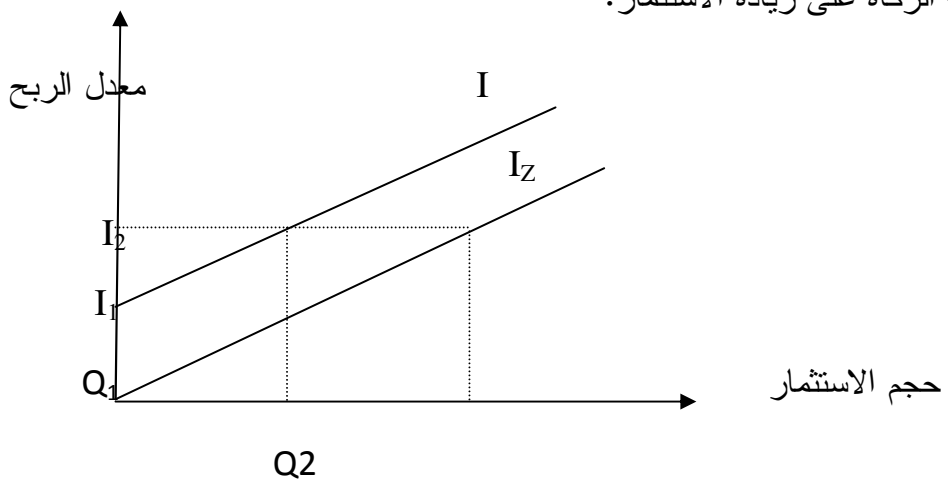

المصدر:المرسي السيد حجازي،الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية ص30.

ويوضح الشكل أن حجم الاستثمار عند كل معدل متوقع من الربح أو العائد على الاستثمار في مجتمع الزكاة يكون أكبر من مستوياته في مجتمع أخر،حيث يبدأ الاستثمار في مجتمع الزكاة حتى ولو كان العائد المتوقع صفرا،بينما يصل الحد الأدنى لمعدل الربح المتوقع على الأموال المقترحة في المجتمع الأخر حتى يأخذ الاستثمار قيما موجبة.

---

[1] منذر قحف،الاقتصاد الإسلامي،دار الفكر دمشق،سوريا،2000م،ص135.

[2] محمد مروان السمان،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان1998،ص202.

ويتضح لنا من هذا التحليل أن الزكاة تساهم بمرور الوقت،في نقل منحنى إمكانية الإنتاج إلى أعلى،ومن ثم نقل نقاط التوازن العام للاقتصاد الوطني ومستويات الرفاهية إلى أعلى.[1]

- ***أثر الرفاهية على الادخار الكلي:***

إن التعاليم الإسلامية توصي بالادخار وتحث عليه حتى يمكن تنمية ثروة الفرد لمواجهة الزكاة التي لابد أن يلتزم بدفعها،وكذلك تمكين المجتمع من تنمية ثروته الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرته على الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع فئات المجتمع.[2]

عندما يقوم المدخر بإخراج زكاة ماله فإنه يترتب على إنفاقه سلسلة من التفاعلات الاقتصادية المختلفة ذات المردود الإيجابي على المستويين الفردي والجماعي، كما تزيد من عرى التماسك والتكافل الاجتماعي مما يوجد في النهاية مجتمعا متماسكا وقويا.[3]

- ***الزكاة ومحاربة الاكتناز:*** تسهم الزكاة في محاربة الاكتناز من خلال معالجة نفس المسلم من الشح و البخل ومعالجة النواحي الاقتصادي من جانب الجباية والمصارف للزكاة،فهي بذلك تجعل من المسلم ذا منفعة في المجتمع،حيث يتحمل أعباء التكافل الاجتماعي،ومساعدة الآخرين بدفعه الزكاة والإنفاق في سبيل الله حرصا على الأجر العظيم الذي يناله و الرضى النفسي الذي يشعر به.[4]

ثالثا:مضاعف الزكاة

يعتبر مضاعف الزكاة عند البعض جزءا من مضاعف الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي لما تتميز به الزكاة من إلزام يؤدي إلى انتظام مدى الاقتصاد الإسلامي بنسب تتراوح بين 25% و20% من أموال الزكاة التي بلغت نصابا بصفة دورية أو حولية وعند كل حصاد.[5]

ومضاعف الزكاة يجد سنده في قوله تعالى:"وما أتيتم من ربا لتربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما أتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون".[6]

هذه المضاعفة المترتبة على الإنفاق في سبيل الله ليست قاصرة على ثواب الآخرة وإنما تتحقق بصورة مادية في الحياة الدنيا،وفي صورة ارتفاع الدخل الوطني بإضعاف مضاعفة بمقدار الإنفاق الأولى ،وهذا ما سنوضحه حسب المثال الأتي:

1-الإنفاق القومي:

الدخل:الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري+إنفاق الزكاة.

$Y=C+I+Z$

---

[1] المرسي السيد حجازي،الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية،جامعة الملك عبد العزيز،2004،ص29-30.

[2] عبد العزيز فهمي هيكل،مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي،دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت،1983م،ص191..

[3] حسن محمد الرفاعي،مرجع سابق ص106.

[4] المرسي السيد حجازي،مرجع سابق،ص18.

[5] عبد الحميد محمود بعلي،اقتصاديات الزكاة،دار السلام،مصر،1991م،ص70-71.

[6] سورة الروم:آية 39.

2- الاستهلاك جزأين :جزء معتمد على الدخل وجزء مستقل عنه

$$C=CO+BY$$

ولنفترض أن:CO=20 مليون دينار،B=0 .75(الميل الحدي للاستهلاك).

- في غياب الزكاة:تصبح معادلة الدخل القومي كما يلي:

$$Y=CO+BY+I$$
$$=20+0.75Y+20$$
$$=40+0.75Y\rightarrow Y= -0.75Y=40$$
$$\rightarrow 0.25Y=40\rightarrow y=40/0.25$$ مليون دينار

$$Y=160$$

- في حالة وجود الزكاة:بنسبة2.5 % تصبح المعادلة كما يلي:

$$Y=CO+B\ (Y-Z)+I+Z\rightarrow Y=20+0.75\ (Y-4)+20-4$$
$$Z=160x2.5\%=4$$

وبتالي يصبح لدينا:$Y-0.75Y=20-(0.75x4)+24$

مليون دينار: $0.25Y=41$, $Y=41/0.25, Y=164$.[1]

المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن من أهم أسباب الكوارث الاقتصادية والخلل في البنيان الاقتصادي هو[2] التضخم والركود الاقتصادي،وفيما يلي عرض لأثر الزكاة لكل منهما:

أولا:مساهمة الزكاة في ضبط التضخم:

تخفف الزكاة من التضخم في حالة زيادة الطلب عن العرض،حيث تكون النقود المتاحة داخل المجتمع أكبر من قيمة السلع المعروضة،وهو ما يدفع الأسعار للزيادة،فترتفع الأجور لتلبية زيادة الأسعار،وهكذا دواليك ويكون لتطبيق فريضة الزكاة أثره في كبح جماح التضخم من خلال:

1- انتظام انسياب حصيلة الزكاة عند بداية كل حول قمري، حيث يوفر كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي.

2- تطبيق تشريع الزكاة يضمن توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع،ويتجه المجتمع بصفة عامة للإقبال على السلع الأساسية،ويحول هذا دون ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكمالي.

3- لا يمكن اعتبار الحجة القائلة باحتمال إقبال المسلمين على إنفاق كل دخولهم وثرواتهم تفاديا لإخراج الزكاة فهي حجة لا يمكن أن تنطبق على السلع التجارية والصناعية و الخدماتية،حيث لا يعقل أن يبدد مالكها كل ربحه ورأسماله لمجرد تفادي دفع الزكاة.

4- إن الزكاة بحفزها لأصحاب الأموال نحو استثمار هذه الأموال في أصول منتجة لا تتناقص قيمتها مع ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

---

[1] طاهر حيدر حردان،الاقتصاد الإسلامي،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر عمان،ص181.

[2] حسين حسين شحاته،مرجع سابق ص7.

5- تمكن الزكاة من خلال سهم الغرمين وهم الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها ولم يكن دينهم في معصية من مزاولة حرفتهم،ومن ثم فإنه لن يحتاج إلى الزكاة مرة أخرى نظرا لأنه قام أول مرة بشراء ما يلزمه لمزاولة حرفته أو تجارته أو زراعته،ولقد استفاد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات بتحويلها إلى طاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة كما أن الدخول التي يحققها الأفراد من مزاولة حرفتهم وأعمالهم بفضل سهم الغرمين،تخلق طلبا إضافيا أي زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق المضاعف،كما تستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل وكذا توجيه أساليب إنفاقها.

أ- ***الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:*** من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول،وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية المترتبة على تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان،وقد أقر هذا المنحى ابن تيمية قديما بقوله:وأما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة ،أو للعدل فلا بأس به...وبذلك تستطيع الدولة أن تحجب كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول هذا من جهة ومن جهة أخرى توزع الزكاة على المستحقين في صورة عينية على شكل سلع وخدمات،مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة،وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق وهذا حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخف حدة التضخم.

ب-***الجمع المسبق لحصيلة الزكاة:*** يمكن للدولة أن تستخدم وسيلة تعجيل الزكاة في سنة معينة،بغية التأثير التخفيضي على الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم،ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسب الظروف السائدة،إذ قد تلجأ الدولة إلى الجمع 50%جمعا مسبقا أو أقل من ذلك أو أكثر،ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال منعا للإكراه.

ت- ***التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة:*** إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي والإنتاجي والاستثماري وذلك سيسهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

ثانيا:مساهمة الزكاة في علاج الركود الاقتصادي[1]

للزكاة دور فعال في التضييق على عناصر الإنتاج المعطلة ولها مقدرة فائقة في محاربة البطالة ولها أثر واضح في توزيع الدخل والثروة[2] كما أن الزكاة تلعب دورا مهم علاج الركود الاقتصادي،وذلك برفع الطلب الكلي،فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار،ونظرا لأن الإسلام لا يتعامل بالفائدة فإن هذه الاستثمارات ستكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية.

[1] عقبة عبد اللاوي،مرجع سابق،ص13إلى17.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان،دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي.

كما أن في حالات الانكماش والركود تلجأ الدولة إلى استعمال الأدوات الإرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي ومن بين طرق التأثير نذكر ما يلي:

1- ***الجمع العيني للزكاة:*** إذ تستطيع السلطات النقدية أن تجبي الزكاة عينا كما يمكنها أن تقوم بتوزيع ما جمعته بصورة نقدية،مما يعني إضافة كمية من النقود إلى التداول،فيزيد حجم الطلب الفعلي،فترتفع الأسعار فيحدث الانتعاش الاقتصادي المرغوب،كما يمكن تحصيل الزكاة عينا في صورة سلع لا نقود ممن تجب عليهم،وتوزيعها عينا على مستحقيها ،و لا شك أن ذلك يخفف من حدة وشرور الكساد إذ يؤدي ذلك إلى تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة وسد باب الادخار أمام أخدي الزكاة، وبالرجوع إلى تراثنا الفقهي فقد وجدنا الإمام الشوكاني في كتابه السيل الجرار يقول:الثابت في أيام النبوة أن الزكاة كانت تؤخذ من عين المال الذي تجب فيه،وذلك معلوم لا شك فيه،وفي قوله صلى الله عليه وسلم ما يدل عليه كقوله لمعاد لما بعثه إلى اليمن:"خد الحب من الحب،والشاة من الغنم،والبعير من الإبل،والبقر من البقر".

2- ***زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي:*** من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية فالإمام ابن قدامة يقول:"يجوز أن يقتصر على صنف واحد من الأصناف الثمانية ويجوز أن يعطينا شخصا واحدا،وبذلك فالزكاة تحفز الاستثمار من خلال زيادة الاستهلاك ومن ثم الإنتاج حيث أن إنفاق الزكاة على مصارفها من المساكين والفقراء وابن السبيل يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الاستهلاكي لهذه الفئة مما يؤثر على قطاع الإنتاج فيرتفع حجم الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب الكلي مما يزيد من حركة المبادلات ويسهم في تغيير مستويات الركود والانكماش ومضاعفة معدلات النمو الاقتصادي.

3- ***الدفع المسبق للزكاة:*** وإذا كانت موارد الزكاة غير قادرة على مجابهة حال الركود الاقتصادي،فإن بعض الفقهاء لا يرى بأسا في أن يخرج المسلم زكاته قبل حلها بثلاث سنوات،لأنه تعجيل لها بعد وجوب النصاب،ويستشهد أبو عبيد بما رواه الحكم بن عتبة فقال:بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة،فأتى العباس يسأله صدقة ماله،فقال:قد عجلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:"صدق عمي قد تعجلنا منه صدقة سنتين".نخرج من ذلك إمكان تعجيل دفع الزكاة إذا كانت حال المجتمع ماسة إلى الأموال وخصوصا حاجة المضرورين من الأزمات الاقتصادية،و لاشك أن ذلك يعترض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وكذلك التخفيف من حدة الركود الاقتصادي.

4- ***تأخير جمع الزكاة:*** في المقابل قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة،فقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى دينا عليهم،كما ثبت أن عمر بن الخطاب كان في عام الرمادة والذي كان في أواخر السنة السابعة عشرة للهجرة عندما أصاب الجدب والقحط شبه الجزيرة العربية،ولم يرسل الخليفة عماله إلى الأمصار لجمع

الزكاة بل أخلاها مراعاة للظروف والأوضاع الاقتصادية المتدهورة آنذاك ويقول ابن ذياب (إن عمر أخر الصدقة عام الرمادة).[1]

المبحث الثاني:الأبعاد الاجتماعية للزكاة

المطلب الأول:الدور ألتوزيعي والإنمائي للزكاة

إن الاقتصاد الإسلامي لا يعارض الملكية الخاصة طالما أنها تقوم بأداء الحقوق الواجبة عليها ولا تؤدي إلى إلحاق الضرر بأفراد المجتمع،وحيث أن الناس متفاوتون في قدراتهم ومستوى نشاطهم،فإن ذلك يؤدي إلى تفاوت في الثروة والدخل قد يقل وقد يكبر،إلا أنه من ناحية أخرى فإنه من أهم المبادئ التي يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامي هو مبدأ عدم السماح بتركيز الثروة في يد فئة قليلة من الناس[2] لقوله تعالى:"كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم".[3]

إن عدم السماح بتركيز الثروة في يد فئة من الناس لا يعني بحال من الأحوال تساوي الناس في الثروة لأن ذلك من شأنه أن يدفع الأفراد إلى الكسل وإلى عدم الرغبة في المخاطرة والاستثمار طالما أن الحافز غير موجود ونظرة الإسلام إلى المال ذات طبيعة خاصة فهي تراه وسيلة من وسائل الأعمار والاستخلاف، و لا تسمح له أن ينقلب إلى أداة للجبروت والطغيان وما أكثر النصوص التي تشير إلى المفترين،وكونهم عنصر فساد و إفساد للمجتمع[4] قال تعالى:" إن الله يأمر بالعدل و الإحسان".[5]

إن الزكاة فريضة دائمة،تتصف أحكامها بالثبات النسبي،خاصة في المنصوص عليه بالقرآن والسنة،فمعدلاتها لا تخضع لا للزيادة و لا للنقصان كما أنها لا تهتم بعائد العملية الإنتاجية فقط،وإنما تتعداه في كثير من الأحيان إلى رأس المال في حد ذاته حتى لا يطغى ولا يتجاوز حدوده.[6]

قال تعالى:"كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى".[7]

ولتحقيق هذا الغرض خصص الله خمسة مصارف،من بين المصارف الثمانية تأخذ الزكاة تحت مسمى الحاجة والفقر،ولا يمكن بحال من الأحوال وتحت أي ظرف من الظروف أن تبدل حصيلتها إلى غيرهم إلا في حدود ما تبقى من الأصناف الثمانية.

ويتضح الأثر التوزيعي للزكاة في كونها تسعى إلى استئصال أشفة الفقر إذ نجد الرسول صلى الله عليه وسلم أرشد إلى ضرورة الإغناء عن طريق الزكاة وهذا ما اهتدى به عمر رضي الله عنه فأرشد بدوره

---

[1] عقبة عبد اللاوي،مرجع سابق،ص17إلى20.

[2] عبد المجيد قدي،الزكاة من منظور إقتصادي.

[3] سورة الحشر،الأية7.

[4] عبد المجيد قدي،مرجع سابق.

[5] سورة النحل الأية 90.

[6] عبد المجيد قدي،مرجع سابق.

[7] سورة العلق الآية 6-7.

من بعده(إذا أعطيتم فأغنوا)،بل هناك من ذهب إلى إمكانية إنشاء مؤسسات تجارية وإنتاجية من مال الزكاة ويكون دخلها للفقراء والمساكين وحدهم.

إن الزكاة لا تعطى للقادرين على العمل و إن كانوا من الفقراء دفعا لهم إلى العمل،والزكاة لا تتجاوز في هذا الشأن أن تمنحهم ما يمكنهم من شراء المعدات الإنتاجية أو شرائها لهم لأن الإسلام يؤمن بالترابط بين القيم الاقتصادية والأخلاقية،وهذا الترابط الذي أهملته الرأسمالية في نظرتها الإباحية إلى الاقتصاد بينما نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يعطينا في قضية المتسول الذي أتى يسأل يوما لقمة عيش كان من حقه أن يأخذها من المجتمع بنص من القرآن الكريم في الزكاة،وكان النبي صلى الله عليه وسلم أدرى الناس بتطبيقه،كما كان أجود من الريح السخنة في الربيع لتقديم هذه اللقمة لمسكين جاء يطلبها ولكن أعمال النبي صلى الله عليه وسلم تشريع أو عبرة لأمته،فأشار الرسول عليه الصلاة والسلام على من حوله من الصحابة رضوان الله عليهم،بأن يجهزوا هذا الفقير ليحتطب وأشار على الرجل أن يحتطب ليأكل من عمل يده.

إن الزكاة في الإسلام تعتبر إعادة توزيع صافية للثروة والدخل لصالح الفقراء إذ أنه"لاحظ فيها لاغني ولا قوي مكتسب"،كما أن الزكاة من ثانية لا يدفعها الفقراء،وإنما الأغنياء هم وحدهم الذين يدفعونها وهذا ما نجد الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى به معادا عند بعثه إلى اليمن،وهذا بخلاف الضريبة التي نجدها حتى وإن أعفت مقدارا من الدخل إلا أنها تأتي عند الإنفاق أو الاستهلاك لتثقل كاهل الفقير خاصة إذا سلمنا بأن الميل الحدي للاستهلاك مرتفع عند الفقراء مقارنة بالشرائح الأخرى.

إن نظرة الإسلام إلى مسألة إعادة التوزيع نظرة متميزة،فهو لم يترك هذا الدور لوسيلة واحدة،وإنما أخضعها لنظام كامل ذي آليات مختلفة منه الزكاة،الوقف،الميراث،الوصية،الدية.....وهكذا حتى يتفاعل هذا النظام فيما بينه ويتوازن بحيث أنه يستطيع حتى إن ظهرت بعض السلبيات في تطبيق بعض الوسائل فإن وسيلة أخرى من نفس النظام تكون قادرة على إزالة هذا الأثر السلبي.[1]

المبحث الثالث:سبل تحقيق التمويل الزكوي

المطلب الأول:الوسيلة الإعلامية:

كل عملية اقتصادية ناجحة يسبقها وعي كامل بكل خصائصها،إذ أصبح من صميم النشاط الاقتصادي تلك العمليات الإشهارية،وتلك الحملات الإعلامية الإشهارية،وتلك الحملات الإعلامية،التي تخصص لها ميزانيات معتبرة،تمثل تكاليف حقيقية تضاف إلى باقي التكاليف الأخرى،التي تتعلق بالإنتاج والتخزين والتوزيع وغيرها،وهذا من أجل ضمان نجاح المشروع الاقتصادي وتحقيقه للأرباح المنتظرة.

وتحتاج فكرة الزكاة المنتجة في المجتمع المسلم إلى جهود إعلامية كبيرة تسهل على دافعي الزكاة قبولها،وتسمح للفقراء والمساكين أصحاب المشاريع من الإطلاع على وجود إمكانية لتمويل مشاريعهم،دون الحاجة إلى الإقراض من المؤسسات مالية،وتسعى لطرح هذه الفكرة حتى تحقق الهدف المتوقع.

[1] عبد المجيد قدي،مرجع سابق.

أولا:دافعوا الزكاة

صحيح أن من يدفع الزكاة،يدفعها وهو راض باعتبارها فريضة دينية،لكن نعتقد أنه سوف يكون أشد رضا عندما يدرك المجال الذي ستنفق فيه الزكاة التي يدفعها،خاصة عندما يعلم أن أمواله تلك ستحقق لعدد من الأفراد في المجتمع فرص العمل،وتحقق لهم بتالي مداخيل تسمح لهم بالإنفاق الإستهلاكي دون الحاجة إلى الاستدانة،وتساهم تلك الزكاة مستقبلا في زيادة الطلب الفعال،كما تساهم أيضا في تحقيق العرض الكلي من خلال إنتاجها للسلع والخدمات،فيؤدي ذلك إلى تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي،فيتجنب بذلك الكثير من الأزمات الاقتصادية،مثل البطالة وعدم توفر الطلب الفعال اللازم لتحفيز الاستثمارات.

نستنتج من خلال ما سبق أن دافعي الزكاة يمكن أن تحقق لصالحهم مجموعة من الأهداف منها المباشرة وأخرى غير مباشرة،نوجزها فيما يلي:

*توظيف جزءا من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى توظيف بعض العاطلين عن العمل،فيسمح ذلك بتحقيق دخل لهم يتمثل في الأجور ويوجد من بين دافعي الزكاة من يملك مشاريع إنتاجية وتجارية تحتاج إلى طلب كاف لكي تحقق الأرباح المخططة،فتساهم الزكاة إذن في توفير بعض هذا الطلب الذي يعود بالفائدة على دافعي الزكاة.

*وجود المال الكافي لإقامة مشاريع قد تكون من النوع الذي يختص بالأبحاث العلمية،وبتالي تحقيق براءات لاختراع،يؤدي ذلك إلى تحقيق منتجات جديدة قد يكون أصحاب الأموال بحاجة إليها في مشاريعهم،وبتالي يستفيدون من دفعهم للزكاة،كأن يكون الفقير المستفيد من الزكاة يعمل في مجال البحث العلمي،كمن يعمل مثلا في مجال برامج الإعلام الآلي،قد يحقق من خلال ذلك برنامجا يحتاجه أصحاب المؤسسات الكبرى،إذ يستخدمونه في الرفع من مقدرتهم الإنتاجية وتحسين النوعية،وهذا ما يساعد في تقليل تكاليف الإنتاج،وزيادة مستوى التنافسية لتلك المؤسسات.

*يضاف إلى ما سبق الهدف المعروف من قبل،والمتمثل في تفادي الحسد الناتج عن التفاوت في مجال الثروة،فيتجنب دافع الزكاة الاعتداءات الناتجة عن ذلك،إذ يمثل الاعتداء على الممتلكات سببا كافيا لتراجع الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال فيؤدي ذلك إلى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي أما إذا علم الفقير أنه يملك جزءا من مال الغني سوف لن يفكر في الاعتداء على ممتلكاته وأمواله،وهذا يمثل أحد حوافز النشاط الاقتصادي،وتتأكد لدينا أهمية الحفاظ على أموال وممتلكات الأفراد من خلال الدور التقليدي للدولة.

ثانيا:مستقبلو الزكاة:

وفيها يخص الذين هم بحاجة إلى أموال الزكاة لتمويل أعمالهم وتحقيق المشاريع الصغيرة التي يقدرون على إدارتها-إذ لا يمكن لأموال الزكاة أن تمول المشاريع الكبيرة-فإننا نرى أن أسلوب التمويل هذا يجعل

الفئة الفقيرة في المستقبل تدخل ضمن دائرة دافعي الزكاة،وهذا عندما تحقق كفايتها من خلال ما تحققه من عائد وتستمر معهم المداخيل مع استمرار مشاريعهم وتطورها بسبب رواج منتجاتها في الأسواق خاصة في الحالة التي تؤدي فيها تلك المشاريع خدمات مطلوبة من قبل المجتمع أو تنتج سلعا يكون الطلب عليها في السوق كبيرا،وقد يصل المجتمع إلى درجة مساعدة أولئك الفقراء من خلال شراء ما ينتجونه من باب التحفيز و الدعم لا من باب الحاجة،كما يمكن للدولة أن تتولى في البداية شراء منتجاتهم،لأن الدولة تشتري بكميات كبيرة.[1]

إن ارتفاع الطلب على تلك المنتجات يؤدي إلى زيادة الدخل،واستمرار ذلك يعني تقليص الاستهلاك التلقائي والوصول إلى عتبة الادخار في وقت أقل،وهذا ما يؤدي في ظل الرشادة الاقتصادية التي حثت عليها الآيات القرآنية من خلال ترشيد الإنفاق،إن حصول هذه الفئة على النصاب الذي يدخلهم في دائرة المزكين يؤدي ذلك إلى توسع دائرة دافعي الزكاة وتتقلص تدريجيا دائرة مستقبلي الزكاة،إذ نسعى من خلال ذلك للوصول إلى دالة استهلاكية لا يوجد بها الاستهلاك التلقائي الذي يؤخر عتبة الادخار،حيث يتقلص الاستهلاك التلقائي كما تراجعت البطالة،وكانت الأجور وعائدات المشاريع كافية لتحقيق حد الكفاية في مجال إشباع الحاجات وتلبية الرغبات.

إن الأشخاص الذين يستلمون أموال الزكاة يجب أن يكونوا على دراية تامة بالمجال الذي خصصت له هذه الأموال،وبتالي لا يتقدم لطلب هذا النوع من الزكاة في هذه الحالة إلا أصحاب المهن الذين لا يجدون مصادر لتمويل أعمالهم وعلى هذا الأساس لابد من وجود نظام محكم يسمح بضبط معايير اختيار مستحقي هذا النوع من الزكاة،كما يسمح باستخدام وسائل الإعلام الضرورية لإيصال المعلومات للذين يعنيهم أمر الزكاة،هذا ما ندرسه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني:الجهاز الإداري

بناءا على ما سبق ينبغي أن توجد الوساطة التي تسمح بتنمية هذا النوع من التمويل،وهذا عن طريق الإعلام والترويج والإدارة الفعالة،إذ تمثل الإدارة القائمة باستقطاب تلك الأموال وتوزيعها المكان الذي يقصده دافعو الزكاة والمستفيدون منها على سواء، أي يتم استقبالهم لتشرح لهم سبل تجميع واستخدام تلك الأموال،وبذلك نكون أمام جهاز إداري يضم فرعين.

أولا:فرع إداري مستقبل

إن دافعي الزكاة على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،في حاجة لمعلومات وافية عن كيفية تجميع أموال الزكاة،بهدف منحهم الفرصة التي تسمح لهم بتأدية هذه الفريضة وهم على علم بالمجال الذي سوف تستخدم فيه،كما تسمح للمحتاجين لعملية التمويل بإيجاد المؤسسة التي يقصدونها للحصول على الأموال اللازمة،ففي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج عمال الزكاة إلى أصحاب الأموال

[1] muhammad ibrahim al suhaibani,effects of zakah on aggregate,demand,islamic development bank,islamic research and training institute,jeddah,first edition1997,p163.

ليجمعوها من مصادرها [1]،وحاليا يمكن اعتماد أسلوب الإدارة المستقبلية،خاصة وأن سهم العاملين عليها يكفي لتفادي مشكلة البحث عم مصادر أجور الإداريين.[2]

ويمكننا حاليا اعتماد النظام الإداري اللامركزي.على أساس أن الزكاة محلية.

يسمح بتغطية أكبر مساحة ممكنة من الوطن،ففي كل ولاية على سبيل المثال يتم إنشاء جهاز إداري تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية، يهتم الفرع المستقبل للزكاة بتصميم دليل شامل يحوي كل تفاصيل عملية جمع الزكاة، بحيث يأخذ كل دليل خصوصية المنطقة التي يوجد بها الجهاز الإداري،ليتسنى له استقطاب أكبر عدد ممكن من دافعي الزكاة،يمكنه توسيع الوعاء الزكوي ليحقق أكبر قيمة ممكنة من أموال الزكاة المتاحة للتسديد،حيث كلما كان القائمون على الفرع الإداري المختص في جمع الزكاة على دراية بخصوصية المنطقة وطبائع أهلها كلما استطاعوا استمالة دافعي الزكاة إليهم،إذ يأخذ علم سلوك الأفراد طابعا إستشرافيا لما ستكون عليه القرارات الفردية مستقبلا،وبالتالي إمكانية التأثير فيها لتأخذ المنحى المحدد لتحقيق هدف مؤسسة الزكاة،وعليه فإن بناء الثقة بين الأفراد والجهاز الإداري يقلل من تولي الأفراد توزيع زكاتهم على الفقراء مباشرة العملية التي هدفها،نظرا لتشتت أموال الزكاة بين الفقراء دون أن يمس أحدهم ما يكفيه لعدة أيام،كما قد ينال الزكاة من لا يستحقها أصلا،وبالتالي تبقى مشكلة استفادة الفقراء أصحاب المهن من التمويل الكافي قائمة،وما نسعى إليه يحتاج إذن إلى مؤسسة ترعاه وتعمل على توسيعه ليشمل أوسع طبقة ممكنة من المحتاجين.

ثانيا:فرع إداري موزع

إن الفرع الإداري الذي يستقبل أموال الزكاة لا يمكنه القيام بعملية التوزيع،لأن ذلك يتطلب متابعة لمجالين مختلفين،وهذا ما يؤثر على دقة التنفيذ،وحتى تتمكن مؤسسة الزكاة من أداء وظيفتها بأسلوب اقتصادي لابد من تخصص كل فرع في جانب محدد،ويعتبر التخصص في كل المجالات ضامنا للقدرة على الإتقان والأداء الجيد،لابد من فرع آخر يقوم بتوزيع أموال الزكاة التي جمعها الفرع المستقبل،ولا يعني ذلك انفصال الإرادتين،وإنما يدخل ذلك في إطار تقسيم العمل وحسب،ومن جانب آخر يستدعي الأمر أن تكون للعمال القائمين على فرع التو زيع مؤهلات علمية تختلف عن مؤهلات العمال في الفرع الأول–الخاص بالتجميع–حيث من يجمع الزكاة يجب أن يكون على علم بمقادير الزكاة في جميع أنواع الأموال ومتى يجب جمعها،وكيفية حصرها وتقدير الزكاة في جميع أنواع المال ومتى يجب جمعها،وكيفية حصرها وتقدير مقدار الزكاة فيها،فهذه العملية تحتاج لفقهاء في الشريعة الإسلامية يعملون جنبا إلى جنب مع

[1] fu'ad adabdullah al-umar,the historical development of zakat and challenges it had encountered since the period of the prophet(PBUH)up to the umayyad period,journal of shari'a and islamic studies,published by academic publication council,kuwait university,volum13,no36,december1998,p372.

[2] أحمد علي عبد الله،مناقشة حول فقه الزكاة،وقائع ندوة رقم33بعنوان المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية،جدة،المملكة العربية السعودية، 1995، ص277.

المتخصصين في عملية الجمع،والمحاسبين والمدققين والمراجعين،وهذا ضمانا لحق الفقراء في أموال الأغنياء.

أما محاسبة الزكاة والتي تضمن بطريقة دقيقة ما جمع من الأموال الزكوية فتحتاج لخبراء في المحاسبة،وهذا ما يضمن الحماية الكاملة لحقوق الأصناف التي فرضت الزكاة لأجلهم،بينما عملية توزيع أموال الزكاة فهي تحتاج أكثر ما تحتاج إلى خبراء اقتصاديين،من خلال تحديد مؤشر الفقر وطبيعة بقية الأصناف المستحقة للزكاة،إذ لم يعد التصريح الشرفي من طرف المحتاج كافيا لتقيم الزكاة له،وفي مجال الزكاة التمويلية نحتاج للخبراء الاقتصاديين في عملية انتقاء المشاريع المربحة وهذا بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المقترح قبل الموافقة على تمويله،وهنا نكون بصدد طريقين:

الطريق الأول: البحث عن المشاريع المربحة في المنطقة المتواجد فيها الجهاز الإداري المختص بجمع وتوزيع هذا النوع من الزكاة،وهذا باعتماد مبدأ محلية الزكاة[1]،ويتم نشر دليل مفصل حول هذه المشاريع يضم دراسة تقنية للمشروع،أهميته وقدرته على تحقيق العائد،وكذا المؤهلات المطلوبة لتنفيذه فإذا ما أطلع عليه أصحاب المهن توجهوا مباشرة ودون عناء للمشروع الذي يتفق ومؤهلاتهم العلمية والفنية والمهنية،وبذلك يتم اختصار طرق إنشاء المشاريع وتمويلها،حيث تسمح هذه العملية بمساعدة الفقراء أصحاب المهن الذين لا يحسنون عملية انتقاء المشاريع المناسبة.

الطريق الثاني:أن يستقبل الفرع اقتراحات أصحاب الشهادات والمهن بالمشاريع التي يرغبون في إنشائها،يحددون في تلك الاقتراحات نوع المشروع،وأهميته والعائد الممكن تحقيقه،مع تقديم ملف بمؤهلاتهم ومجالات اهتماماتهم،وبيان بسيرتهم الذاتية فيقوم الفرع بدارستها وترتيبها،ليوافق عليها بالترتيب،أي يقبل في الأول المشاريع ذات النفع العام،ثم يعتمد في ترتيب بقية المشاريع على أساس العائد المتوقع من كل مشروع،وعليه فإن الاختيار في مجال الاستثمار يجب أن يسمح بتقديم المشاريع ذات النفع العام لكونها تسمح بتحقيق هدفين أساسيين:خدمة الفقراء والمجتمع في آن واحد إذ لا يعتبر العائد في الاقتصاد الإسلامي هو المحدد الرئيسي لقرارات الاستثمار أما المشاريع الأخرى فيقبل منها أولا المشروع الذي تكون فيه الكفاية الحدية لرأس المال كبيرة،حتى يصبح صاحب المشروع في أقصر وقت ممكن من دافعي الزكاة،أي يخرج نهائيا من دائرة الفقراء.

استثناء: ويستثنى من كل المشاريع،سواء المختارة من قبل الإدارة أومن قبل المستثمرين،تلك التي تنتج السلع المحرمة،باعتبار أن الاقتصاد الإسلامي يفرق بين المال المتقدم وغير المتقدم[2] ،والزكاة عبارة لا ينبغي أن تمول المشاريع المنتجة للمال غير المتقدم ويؤدي هذا التقييد إلى إنتاج الطيبات فقط،وسوف يؤدي ذلك إلى إشباع الحاجات وتلبية الرغبات في إطار دائرة المباح.

---

[1] يوسف القرضاوي،لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر،دراسات اقتصادية إسلامية،البنك الإسلامي للتنمية،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب المملكة العربية السعودية،المجلد الخامس،العدد الاول1997،ص140.

[2] محمد يوسف موسى،الأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامي،دار الفكر العربي،مدينة النصر،القاهرة، 1996، ص152.

المطلب الثالث: جهاز المتابعة

يجب أن لا نكتفي بتوزيع أموال الزكاة على المنتجين من أصحاب المهن والحرف والشهادات الجامعية،ونترك لهم بعد ذلك كامل الحرية في إنجاز مشروعهم من عدمه،وإنما لابد من متابعة تلك المشاريع منذ إنشائها وإلى غاية الانتهاء منها،فرغم أن الزكاة هي تمليك المال للفقراء والمساكين،لكن لا نريد للفئة المنتجة أن يفشل مشروعها الاستثماري لتبقى بحاجة إلى المال،وإلا لم تكن عملية تمويل مشاريعهم بأموال الزكاة مجدية،ونكتفي عندئذ بتقديم الزكاة الاستهلاكية فقط وهذا لا يساهم في التقليل من عدد الفقراء والمساكين في المجتمع وتقترح أن تتم المتابعة بإحدى الطريقتين التاليتين:

الطريقة الأولى: أن يتم توظيف خبراء تابعين لمؤسسة الزكاة يتابعون ميدانيا كل المشاريع التي تم قبولها من طرف المؤسسة،وبتالي تكون صلاحية هؤلاء الخبراء كاملة في تقييم مدى التقدم في مجال إنجاز تلك المشاريع،وهي الأخطاء التي يجب تفاديها والتجاوزات التي لا يسمح بوقوعها،وربما يمثلون جانب الاستشارة في مجال متابعة المشاريع الاستثمارية إلى حين تسويق المنتوج،إذ لا يكفي أن يكون الفقير المحتاج لتمويل مشروعه على دراية بكيفية إنشاء المشروع،إلا أنه قد يعرف كيفية تسويق المنتجات،وبتالي خبراء مؤسسة الزكاة يساعدون على تحقيق الهدف الذي من أجله أنشأت تلك المشاريع.

و لا يعني ذلك تدخلا في عمل المستفيد من أموال الزكاة لمن استفاد منها،وإنما يتم ذلك بهدف ضمان نسبة عالية من النجاح للمشاريع التي تم تمويلها بالزكاة،وبذلك تكون تلك العملية في صالح المستثمر وليس ضد رغبته إذ تمثل الاستشارة والمتابعة في ظل المنافسة الاقتصادية سببا في الوصول إلى الهدف المسطر، والهدف في هذه الحالة هو إخراج الفقراء المساكين من دائرة المستفيدين إلى دائرة المانحين.

وإذا ما تأكد أن صاحب المشروع يدير مشروعه بكفاءة عالية،ويحقق أهدافه باستمرار،فإن المتابعة من قبل خبراء المؤسسة الزكوية سوف تقل،وقد يصبح المشروع ليس بحاجة لدورهم في المتابعة،مما يخفف عن مؤسسة الزكاة من أعمال المتابعة التي تحتاج إلى عدد كبير من الخبراء،وإلى تكاليف مالية كبيرة،إذ يشترط في مؤسسة الزكاة تقليص النفقات إلى أدنى حد وقبول المتطوعين لأداء وظيفتها بأقل التكاليف.

الطريقة الثانية:أن يقدم صاحب المشروع الذي استفاد من التمويل الزكوي في كل فترة وثيقة متابعة تصممها إدارة الزكاة وتحدد فترات الإيداع،تملأ من قبل صاحب المشروع تتضمن نسبة التقدم في الإنجاز،حجم الإنتاج الحالي،وحجم الإنتاج المتوقع لفترة لاحقة و ما هي العائدات التي سوف تغطي التكاليف وتسمح بتحقيق الأرباح،حتى يتم الإطلاع على وضعية المشروع،وهل يسير في الاتجاه المخطط له أم لا.

كما يحصر صاحب المشروع كل الصعوبات التي تواجه مشروعه،سواء ما تعلق بالحصول على المواد الأولية،أو على اليد العاملة اللازمة،أو عن أي عنصر يحتاجه المشروع،ويفترض أن تكون مؤسسة الزكاة على صلة بباقي المؤسسات الأخرى في المجتمع،كمكاتب اليد العاملة مثلا،وهذا لتزويد تلك المشاريع بكل ما تحتاجه كلما واجهتها المشاكل.

كما قد يستفيد صاحب المشروع عند تقديمه بطاقة المتابعة لمؤسسة الزكاة من نصائح وإرشادات خبرائها،إن كانت المشاكل التي تعيق مشروعه فنية.[1]

[1]يوسف القرضاوي،لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي،جدة،المملكة العربية السعودية،الطبعة الاولى1994،ص38.

خلاصة الفصل الثاني:

الزكاة هي عبادة مالية عني بها الإسلام أن يمد الغني يده للفقير إلى المصالح العامة بما يحققها، وهي على الغني في ماله النقدي،ولا تخرج حتى تستكمل الشروط المطلوبة،فالزكاة ليست الضريبة التي تنفذ على الأرباح من الأموال والسلع التجارية بل هي واجبة على رأس المال المتداول والأرباح شرط أن يبلغا معا النصاب.

في الإطار النظري يتحدث العلماء والباحثون عن دور الزكاة في تنشيط وتنمية المجتمع العربي والإسلامي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية،فالزكاة لها دور أساسي في السياسة المالية للدولة من خلال تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار وتوفير القدر اللازم من السلع والخدمات التي تكفل مستوى لائق للمعيشة،كما لها دور في التأثير على الدخول وثروات المكلفين أو تأثيرها كذلك على أثمان عوامل الإنتاج والمنتجات،وكذلك تأثيرها على العرض والطلب في أسواق ومرونتها في الإطار العلمي،كما أن الزكاة بأسلوبها من الأغنياء إلى الفقراء تؤدي بالتأكيد إلى عدالة توزيع الدخل بعكس ما يحدث الغرب،وهذا ما يؤدي إلى الاستقرار والنمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي وبالتالي إلى الرفاه العام في المجتمع.

وفي الإطار العلمي فإن دولا عربية اعتمدت تنظيم جباية الزكاة وتوزيعها من خلال القوانين والتشريعات والتعليمات الإدارية والتفيذية الخاصة بفريضة الزكاة،ولا يجب إغفال دور المؤسسات الخاصة في غيرها من الدول العربية.

الفصل الثالث: صندوق الزكاة حالة الجزائر

مباحث الفصل :

- **تمهيد**
- ***المبحث الأول : دوافع انشاء صندوق الزكاة.***
- ***المبحث الثاني : مفهوم صندوق الزكاة.***
- ***المبحث الثالث : طرق جمع وتوزيع الزكاة.***
- ***المبحث الرابع : دراسة نتائج تجربة صندوق الزكاة.***
- ***خلاصة الفصل***

تمهيد:

إن مشروع إنشاء صندوق الزكاة في بعض الدول العربية تعتبر تجربة في مجال جمع الأموال وصرفها بطريقة رشيدة وفي إطار أحكام الشريعة الإسلامية حتى يستفيد منها حقوقها كالفقراء والمساكين.

تعتبر الجزائر من بين أواخر الدول العربية الإسلامية التي عملت على إنشاء مؤسسة خاصة بالزكاة ورغم قصر المدة التي نشأت فيها تجربة جمع الزكاة في الجزائر بشكلها الحالي إلا أن هذه التجربة عرفت بعض المزايا والعيوب،مع العلم أن عملية جمع الزكاة في الجزائر كانت تتم سابقا بشكل إنفرادي عن طريق بعض الجمعيات الخيرية أو بعض المساجد كما تم تخصيص حساب خاص لأموال الزكاة ضمن خزينة الدولة مخصص للزكاة فقط وبهدف إعادة إحياء هذه الفريضة تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري الذي عمل على جمع الزكاة وصرفها بعد أن مر بمجموعة من المراحل.

وقد إرتئينا أن نقسم هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول:دوافع إنشـــــــــــــاء صنـــــدوق الزكـــــــــــــاة.

المبحث الثاني:مفهـــــــــــوم صنـــــــــدوق الزكـــــــــــــاة.

المبحث الثالث:طرق جمـــــــــع وتوزيـــــــع الزكـــــــــــــاة.

المبحث الر ابع:دراسة نتائج تجربة صنـــــــــــدوق الـــــــــــــزكاة.

المبحث الأول:دوافع إنشاء صندوق الزكاة

المطلب الأول:الدوافع التنظيمية

اتسع نطاق التطبيق العملي للزكاة في الدول الإسلامية وقد صدرت قوانين وتشريعات متعددة في هذه الدول،ويجد المستقرئ القوانين محاولة إرساء القواعد الخاصة بحساب الزكاة وجمعها وتوزيعها على مصارفها التي حددها الشرع بحيث نجد أنها تؤدي:

- زيادة حصيلة الزكاة بما ينفع المجتمع كله ويرفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي.

- إرساء القواعد الخاصة بالزكاة على أسس من الاجتهادات الفقهية الواعية والمدركة.

- تنمية الوعي الاجتماعي بحقيقة الزكاة وأهدافها.

- تقديم الكثير من الحلول للمسائل التي تواجه جمهور المزكين بصفة عامة.

وقد ظهرت هذه الاتجاهات في المملكة العربية السعودية والكويت والأردن والبحرين والباكستان ومصر.[1]

وعلى غرار هذه الدول قامت الجزائر بتبني مشروع صندوق الزكاة كهيئة رسمية تتولى تحصيل الزكاة وصرفها إلى مستحقيها هذا الأخير يضمن التسيير الأمثل لأموال الزكاة من خلال توزيعها على الفقراء على شكل مبالغ مالية عن طريق حوالات،وكذا استثمار هذه الأموال إن أمكن وذلك عن طريق منح إعانات للشباب العاطل عن العمل والكفء من ذوي المهارات والشهادات العلمية.

وبالتالي فإن صندوق الزكاة يضمن جمع أموال المزكين التي كانت توزع بطريقة عشوائية ومتفرقة،والتي لا ينال منها بعض الفقراء إلا دراهم معدودة،كما يضمن وصول هذه الأموال إلى مستحقيها فعلا وذلك عن طريق الهيئة القاعدية النابعة من المجتمع والقريبة منه والمعايشة لآلامه والتي أوكل لها المهمة لتحرير قائمة المستفيدين من الزكاة وإيصالهم.

المطلب الثاني:الدوافع الاجتماعية

للزكاة دور كبير في محاربة المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر كغيرها من الدول الإسلامية النامية،ولعل أهم دور يمكن أن تلعبه الزكاة من خلال تنظيمها في إطار صندوق الزكاة هو محاربة الفقر والمساهمة في تنمية المجتمع ومحاربة البطالة.[2]

---

[1] غزال عقيلة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس،تخصص مالية،دراسة نظرية وتطبيقية للزكاة،جامعة المدية،2004-2005،ص23.

[2] الموقع الإلكتروني:http://www.AMARWAKR.DZ.org/تاريخ التحميل:20فيفري2007.

مصارف الزكاة ثمانية من بينها الفقراء والمساكين والغارمين ...والعاطلين عن العمل فقراء ومساكين وغارمين وبالتالي فإن لهم نصيب في أموال الزكاة،ولكن هل نعطيهم أموالا يصرفونها كالطرق التقليدية في توزيع الزكاة والأفق المحددة في إعطائهم والذي يتحدد عن اللقمة التي تشبع جائعا وعن ثوب يكسي عاريا،دون الاهتمام بشؤون الفقراء والمحتاجين تأهيلا علميا،وتدريبا علميا ورعاية صحية ثم يضعون أيديهم على وجوههم والانتظار للإعانة القادمة؟ !!يشير الشيخ سيد سابق- رحمه الله-في نفقة السنة.إلى أن كفاية الفقير وسد حاجاته مقصد من مقاصد الزكاة فيعطي من الصدقة القدر الذي يخرجه من الفقر إلى الغنى ومن الحاجة إلى الكفاية....على الدوام... و يضيف السيد سابق أنه جاء في الحديث ما يدل على أن المسألة تحل للفقير حتى ما يأخذ ما يقوم بعيشه ويستغني به مدى الحياة.....ويقول أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه-إذا أعطيتم فأغنوا-يعني الصدقة،فالزكاة ليست مجرد سد جوعة الفقير أو إقالة عثرته بكمية قليلة من النقود،وإنما وظيفتها الصحيحة تكمن في تمكين الفقير من أغناء نفسه،بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره،ومن الواضح أن الزكاة تعين كل من هو قادر على الإنتاج،فهي بذلك تخلق طاقات إنتاجية إضافية إلى تشغيل الطاقات العاطلة،وبذلك يتم القضاء تدريجيا على البطالة،بحيث يصبح جميع أفراد المجتمع من المنتجين.

وتحقيق هاته الغاية يؤدي حتما إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية واسعة للمجتمع.[1]

المطلب الثالث:الدوافع الاقتصادية

يترتب على إخراج الزكاة في المجتمع أهداف اقتصادية على قدر كبير من الأهمية لنمو الاقتصاد وزيادة رفاهية المجتمع ومن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على إخراج الزكاة

ما يلي:

أولا:الزكاة في مواجهة الاكتناز والحث على الادخار

تمثل الزكاة مصادر حقيقية وتدريجية للأموال المكتنزة الصالحة للإنماء والزيادة بالنسبة 2.5%سنويا من الأموال التي تزيد على حد النصاب،فإذا لم يقم المكلف بالتصرف في هذه الأموال فإنها تستمر بالتناقص حتى تبلغ الحد الأدنى وهذا ما يؤدي إلى تحفيز المكلف على استثمار أرصدته النقدية ويرى بعض الباحثين أنه يمكن أن يؤثر على الاستثمار من خلال:

- يساعد تطبيق الزكاة على زيادة الاستثمار من خلال زيادة أحد مصادره وهو الادخار العام.

[1] نذير بومعالي،موسى سعداوي،دور الزكاة في معالجة الفقر والبطالة،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول بالمركز الجامعي بالمدية حول الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة أيام 25/24 أفريل2006منظم الملتقى،جمعية الأنوار للأنشطة العلمية،والثقافية،لولاية المدية.

- إن إثبات أحكام الزكاة يؤدي إلى تقليل عنصر المخاطر عن اتخاذ القرار الاستثمار.
- يؤدي الإنفاق على مصرف الغارمين بصفة خاصة إلى تقليل مخاطر الائتمان واستقرار سوق الإقراض ولهذين الأثرين دور إيجابي في رفع الميل للاستثمار.
- يساهم مصرف في سبيل الله إذا كلن يمس أوجه الخير والصلاح في توفير شبكات الطرقات والمواصلات ولهذا أثر بعيد في تدعيم وتشجيع الاستثمار.[1]

ثانيا:دعم الزكاة للمشروعات المحلية الصغيرة

تتسم الزكاة بطابع المحلية أي لا يجوز نقل حصيلتها من مكان جمعها إلى مكان أخر وذلك حتى يكتفي أهل ذلك البلد تماما،فلا يسقط شرط توزيع الزكاة في مكان جبايتها إلا إذا اكتفى كل من فيه أو في حالة الزيادة حاجة الإقليم الأخر عن حاجة هذا الإقليم،إن هذه الخاصية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل توزيعا حقيقيا وضبطه وإحكامه،وهذا ما يساهم بفعالية في عملية التنمية المتوازنة والشاملة فالزكاة توفر للشخص القادر على العمل والعطاء والبذل في إطار محيطه الجغرافي،فرصة كبيرة وعظيمة يحقق إرادته على أرض الواقع بحيث يمكنه من مزاولة عمل منتج تحصيل دخل لنفسه ولمن يعولهم ونظرا للخاصية المحلية التي تتمتع بها الزكاة فإن الإنفاق هنا يكون سهل ومناسب للمشروعات الذاتية والمؤسسات الصغيرة التي تساهم في الطلبات المحلية وتحقق الاكتفاء المحلي وكل هذا يكون من خلال تدعيم الزكاة للأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه،فمن كانت له حرفة أو يمتهن عملا ما فإنه تموله برأس مال أو بالمعادن و الآلات اللازمة للممارسة والعمل،ومن جهة أخرى تساعد الفئات العاجزة عن العمل وبالتالي فهي تخفف العبء على من يعولهم وبذلك يلتفتون إلى العمل والإنتاج،وتكمن أهمية هذه المشروعات التي تدعمها الزكاة في كونها أداة لخلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل،وبتكلفة استثمارية منخفضة فهي بالإضافة إلى أنها تتيح تكوين قاعدة عريضة من العمال المهرة وبتكلفة استثمارية منخفضة،فهي غالبا ما تستخدم عمال ذوي مهارات منخفضة وبمرور الوقت تزداد لديهم الخبرة والتجربة،وبذلك يمكن اعتبارها أسلوب يسير التكلفة بالنسبة للمجتمع،حيث توفر من تكاليف مراكز التأهيل والتدريب الذي يرتبط بالإنتاج ويتم داخل المنشآت ذاتها إلى جانب ذلك تعتبر نواة تكوين وتدعيم القطاع الخاص للمشاركة في التنمية وعمليات الإنتاج والتصدير والصناعات بطبيعتها نشاط خاص.[2]

ثالثا:تأثير الزكاة على الركود الاقتصادي

من بين مسببات الركود الاقتصادي الانخفاض في الطلب الكلي الفعلي،مما يؤدي إلى البطء في تصريف السلع والبضائع في الأسواق،ومن حدوث تدريجي في عدد العمالة وفي الوحدات الإنتاجية،وتكديس

[1] منذر قحف،اقتصاديات الزكاة،البنك الإسلامي للتنمية،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريس ص210.

[2] منى عيسى العيوطي،دور الصناعات المصرية الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين القاهرة،1989ص15.

المعروض والمخزون السلعي،وتفشي ظاهرة عدم انتظام التجار في تسديد التزاماتهم المالية وشيوع الإفلاس والبطالة.[1]

كما نجد أن بعض أحكام الزكاة لها تأثير الدائم في الحد من الركود الاقتصادي وهذا من خلال.[2]

- إمكانية تحصيل الزكاة وتوزيعها بصورة عينية في أوقات الكساد الاقتصادي،وهذا ما يؤدي إلى تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة وسد باب الادخار أمام أخدي الزكاة لكن من مشكلات تطبيق هذا الاقتراح تكاليف الجباية وحفظ الزكاة عندما يتم تحصيلها في صورة سلع لا نقود.[3]

-دوام دفع الزكاة طوال العام،وعدم سقوطها بالتقادم،معنى ذلك أن تأثير الزكاة في مواجهة الركود الاقتصادي يستمر على مدار العام الكامل ويلاحقه إلى أن تختفي مشكلة الركود الاقتصادي لان الزكاة لا تسقط بالتقادم بل تظل دينا في عنق المسلم.

- إمكانية دفع الزكاة في صنف واحد مع المصاريف الثمانية، حيث أجاز الفقهاء صرف الزكاة في صنف واحد"[4] أو أكثر حسب الحاجة.
- إذا كانت موارد الزكاة غير قادرة على مجابهة حالة الركود الاقتصادي فإن بعض الفقهاء لا يرى بأسا في أن يخرج المسلم زكاته قبل حلول موعدها[5] ،وهذا معناه أنه إذا كانت حالة المجتمع في حاجة ماسة إلى أموال خصوصا في حالة الأزمات الاقتصادية فيمكن تعجيل الزكاة إليهم بغرض التخفيف من حدة الركود الاقتصادي والمحافظة على استقرار الاقتصاد.
- إمكانية نقل حصيلة الزكاة إلى البلد الذي يعاني من الركود الاقتصادي "وقد نقل عن الإمام أحمد إمكانية أن تحمل الصدقة إلى الإمام،إذا لم يكن فقراء أو كان هناك فائض زاد عن حاجتهم،وبناء على ذلك فإذا ظهرت مشكلة الكساد والركود الاقتصادي في إقليم من أقاليم البلاد،فإنه يمكن نقل حصيلة الزكاة إليه،حتى يتم الاستفادة منها وبتالي تؤثر في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء،وبتالي يرتفع الطلب على سلع الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج وفي النهاية الحد من مظاهر الركود الاقتصادي.

المبحث الثاني:صندوق الزكاة

تعتبر تجربة صندوق الزكاة الجزائري تجربة فتية بالمقارنة مع التجارب الأخرى،إذا لم يمضي على إنشائه بضع سنوات ومن خلال هذا المبحث يمكن إعطاء مفهوم الزكاة.

المطلب الأول: تعريف صندوق الزكاة

صندوق الزكاة هي مؤسسة دينية اجتماعية،تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-

---

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان،أثر الزكاة على الاقتصاد الوطني،www.5500-net/alZAKA.htm.

[2] مجدي عبد الفتاح،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام،دار الغريب للطباعة والنشر،2002 مصر ص341.

[3] محمد أنس الزرقا،دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسات المالية/INFOZAOTHOUSE.ORG.KW /www.http.

[4] الحافظ ابن حجر العسقلاني،فتح الباري،مكتبة صفاء الطبعة الأولى2003،مصر،المجلة3،ص409.

[5] مكتبة الإيمان،صحيح مسلم،شرح النووي،القاهرة،مصر،المجلد04،ص70.

82 المؤرخ في 07رمضان1411هـ الموافق لـ25مارس1991 المتضمن إحداث مؤسسة المسجد لاسيما البند "د" من المادة 05 منه.

ويعمل هذا الصندوق الذي تأسس عام 2003م في الجزائر تحت وصاية الشؤون الدينية والأوقاف وتحت رقابتها،ويقوم على تسييره المجتمع من خلال القوى الفاعلة الموجودة فيه كالأئمة،وممثلي اللجان،الأحياء وكبار المزكين.[1]

ومن بين الأهداف التي يصبو صندوق الزكاة إلى تحقيقها فهي تتمثل كالأتي[2]:

- الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة،والتي هي ركن أساسي من أركان الإسلام وإحياءها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم.
- جمع المساعدات والهبات والتبرعات وأموال الصدقات النقدية.
- القيام بأعمال الخير والبر التي دعا إليها الدين الإسلامي الحنيف.
- توزيع أموال الزكاة على الجهات الشرعية.
- توعية وإعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة وكيفية توزيعها بالوسائل الإعلامية المختلفة كالراديو و التلفزة والجرائد والانترنيت.....الخ.

المطلب الثاني:دور صندوق الزكاة

تعد مؤسسة الزكاة من أكثر المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية كمحاربة الفقر وكذلك دورا في التنمية الاقتصادية.

أولا:الدور الاجتماعي لمؤسسة الزكاة

تلعب مؤسسة الزكاة دورا هاما في المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي على المستويات التالية:

- التنمية الاجتماعية والثقافية.
- الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره.
- تقليص حدة التفاوت الطبقي.
- المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي وضمان استقراره الاجتماعي.

أ-دور مؤسسة الزكاة في التنمية الاجتماعية والثقافية

تساهم الموارد الزكوية مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية للإنسان من خلال توفيرها فرص التعليم،والرعاية الصحية،والتربية الدينية،والانتفاع بالسلع والخدمات الكفائية،وبالتالي

---

[1] الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،صندوق الزكاة الجزائري:/http://www.AMARWAKR.DZ.org.تاريخ التحميل:20فيفري 2007.

[2] سرامس رضوان ولعيرفي الزبير،مؤسسة الزكاة آلية مكافحة الفقر وتنشيط الاستثمار الأموال،بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة ص20.

كان لها دور في الارتفاع بالمستوى العلمي والتكويني والتربوي والارتقاء بالمستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع الإسلامي رغم نقص دورها في الوقت الحاضر.

ب-دور مؤسسة الزكاة في الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره

إن رصيد الموارد والإمكانيات وتخصيص منافعها للفئات والجهات المحتاجة يساهم في الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره السلبية،حيث أصبح هناك قطاع من أكبر القطاعات الاقتصاد الوطني يساهم بشكل أساسي في تلبية احتياجات أفراد المجتمع،التي تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم لمؤسسة الزكاة تتميز بالانتفاع بسلعها وخدماتها بين المنتفعين على أساس دخولهم إن هذه المؤسسة ساهمت في محاربة الفقر،والحد من انتشاره على مستوى المجتمع ككل،وبالتالي كانت منذ نشأتها مؤسسة في مواجهة الفقر واحتواء آثاره الخطيرة على المجتمع إنها مؤسسة هدفها إخراج الناس من دائرة الفقر إلى دائرة الغنى.

ج- تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي

إن النمو التراكمي للمورد عبر الزمن أدى إلى تحويل دائم للثروات من الطبقة الغنية لسائر الفئات وشرائح المجتمع،فتكونت موارد كبيرة زكوية في خدمة الطبقة الفقيرة وتأمين الاحتياجات الكفائية لها،وتوفير السلع والخدمات العامة التي تستفيد منها وهذا الوضع قلص من حدة التفاوت بشرائح المجتمع المختلفة،من جهة وخفف الصراع الطبقي المفضي إلى توترات اجتماعية كبيرة من جهة ثانية،الأمر الذي انعكس إيجابا على الحياة الاجتماعية.

د- المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي

لقد ساهمت مؤسسة الزكاة في توسيع ميادين التضامن الاجتماعي الذي يشكل اللبنة الأساسية لتماسك المجتمع،وضمان الاستقرار الاجتماعي،الذي ساعد على التطور والتقدم المجتمعي،فقد شكلت الموارد الزكوية التضامنية التي تنمو باستمرار أحد الخصائص المميزة للمجتمعات الإسلامية في فترة ارتباطها بخصائص الحضارة،وكلما تطورت الجوانب العقائدية والأخلاقية تطور دور مؤسسة الزكاة في تحقيق التضامن الاجتماعي وضمان الاستقرار المجتمعي الذين تعد مجتمعاتنا المعاصرة بأمس الحاجة إليه.

ثانيا:الدور الاقتصادي لمؤسسة الزكاة

تلعب الزكاة دورا هاما في المجال الاقتصادي على المستويات التالية:

أ- ***إعادة توزيع الدخل:***فهي تضمن إعادة توزيع الدخل بشكل مستمر لا ينقطع كل سنة،وهي لا تنقطع حتى وإن انعدم المحتاجون لها.

ب- ***تحارب الاكتناز:***لأنه تعطيل للطاقات المالية و المادية،ويسبب الركود الاقتصادي ويتسبب في البطالة.

ج- ***تحفيز على الاستثمار:***فمعدل2.5% يعتبر المعدل الأدنى الذي يجب على صاحب المال أن يتجاوزه بكثير لأنه إن حصل على ربح يساوي هذا المعدل أكلت الزكاة ربحه وجزءا من رأس ماله.

د-تكافح البطالة:فالمال الذي ينمي تتسع دائرة تمويله مما يتطلب توظيفا أكبر وهذا ما يجعل نسب البطالة تتراجع عاما بعد عام إلى أن يتم القضاء نهائيا على البطالة.

هـ-تشجيع الإنتاج:إن الآخذ للزكاة خاصة من ضمن الفقراء والمساكين تخصص حصته من الزكاة للاستهلاك ،وهذا ضمن دوران عجلة الإنتاج ما دام هناك أناس يحصلون على دخل ينفقونه في قضاء حوائجهم الأساسية،وحتى بالنسبة لغير هؤلاء،فالتوظيف الناجم عن استقرار تنمية المال يجعل أصحاب الوظائف القديمة يستفيدون من مداخيل إضافية،وأصحاب الوظائف الجديدة يحصلون على دخل مما يجعل الإنفاق الاستهلاكي يزداد سواء نتيجة الدخل الإضافي أو نتيجة المداخيل الجديدة.

المطلب الثالث:المستويات التنظيمية لصندوق الزكاة

يتكون صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية هي كالآتي:

أولا:اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة

تكون هذه اللجنة على مستوى الوطني

أ- ***المجلس الأعلى لصندوق الزكاة:***ويتكون من:

- رئيس المجلس الأعلى لصندوق الزكاة.
- رئيس رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة.
- أعضاء الهيئة التشريعية.
- ممثل المجلس الإسلامي الأعلى.
- ممثل وزارة التضامن.
- ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق الزكاة.
- كبار المزكين.

ب- لجان المجلس الأعلى لصندوق الزكاة:وينقسم هذا المجلس إلى مجموعة من اللجان المتابعة هي كالآتي:

- لجنة التحصيل والتوزيع.
- لجنة الإعلام والاتصال والعلاقات.
- لجنة الشؤون المالية والإدارية والتكوين.
- لجنة المراجعة والمراقبة.

ج-المكتب الوطني لصندوق الزكاة:ويتكون من:

1- رئيس المكتب الوطني لصندوق الزكاة.

2- مجلس الإدارة ويجتمع هذا المجلس تحت رئاسة الوزير أو من ينوب عنه وهو يتشكل من:

- الرئيس.
- رئيس الهيئة التشريعية.

- أربع مدراء.
- ممثلي الوزارات.
- الأمين العام.
- رئيس الفدرالية الوطنية للجان المسجدية.

3- الهيئة الشرعية

4- الأمين العام:وله أربع مدراء هم:

- مدير الإدارة والمالية والتكوين.
- مدير التحصيل والتوزيع.
- مدير الإعلام والاتصال والعلاقات.

وتتمثل مهام المجلس الوطني لصندوق الزكاة.

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية لصندوق الزكاة.
- النظر في المنازعات.
- التنظيم وينطوي تحته:اللوائح،النظام الداخلي،الاستثمارات،إنشاء الهيئات...
- وضع الضوابط المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة.
- وضع البرنامج الوطني للاتصال.
- البحث والتدريب.
- الرقابة الشرعية.

ثانيا:اللجنة الولائية لصندوق الزكاة:تكون هذه اللجنة على مستوى كل ولايات الوطن وتتكون من:

أ-المكتب التنفيذي:ويتشكل ضمن العناصر التالية:

- رئيس المكتب(الأمر بالصرف).
- الأمين العام وله أربع مساعدين.
- أمين المال(المحاسب).

ب- *هيئة المداولات:*وتتشكل من:

- وكيل معتمد(يعينه وزير الشؤون الدينية والأوقاف وهو الأمر بالصرف).
- إمامين من الأئمة الأعلى درجة في الولاية ومشهود لهما بالسمعة الحسنة دون الانتماء لمكان واحد.
- كبار المزكين(من اثنان إلى أربع مزكين دون الانتماء إلى مكان واحد).
- رئيس المجلس العلمي للولاية.
- قانوني.
- أعضاء من الفدرالية الولائية للجان المسجدية(من اثنان إلى أربع عناصر).
- رؤساء الهيئات القاعدية.

- محاسب له الخبرة في الشؤون المالية.
- اقتصادي.
- مساعد إجتماعي.
- عناصر من أعيان الولاية(من اثنان إلى أربع عناصر).

ج-لجان هيئة المداولات:تنقسم هيئة المداولات الولائية إلى مجموعة من لجان المتابعة وهي كالأتي:

- لجنة التنظيم.
- لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات.
- لجنة التوزيع والإعلام.
- لجنة التوزيع والتحصيل.

وتتمثل مهام اللجنة الولائية لصندوق الزكاة في تنظيم العمل وذلك يتضمن:

- إنشاء اللجنة القاعدية والتنسيق بينها.
- إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزكين.
- ضمان تجانس العمل.
- تنظيم عملية التوزيع.

كما تتمثل مهام اللجنة أيضا عملية الرقابة والمتابعة ومهمة التوجيه والنظر في المنازعات ومهمة الأمر بالصرف.

ثالثا:اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة:تكون هذه اللجنة على مستوى كل دائرة وتتشكل من:

أ-المكتب التنفيذي:الذي يتشكل من العناصر التالية:

- رئيس المكتب التنفيذي.
- أمين عام.
- أمانة المال.

ب-هيئة المداولات:وهي بمثابة الجمعية العامة وتتكون من:

- رئيس الهيئة.
- رؤساء اللجان المسجدية.
- ممثلو لجان الأحياء.
- ممثلو الأعيان.
- ممثلون عن المزكين.

أما المهام التي تقوم بها اللجنة تتمثل في:

- إحصاء المزكين المستحقين.
- التوجيه والإرشاد.

- التحصيل.
- التوزيع.
- المتابعة.
- التحسيس.

المبحث الثالث:طرق جمع وتوزيع الزكاة

المطلب الأول:طرق جمع الزكاة

بغية زيادة الحصيلة الزكوية عمل مسيرو صندوق الزكاة على إتباع بعض الأساليب والطرق التي تمتاز بالسهولة والبساطة للمساعدة في عملية الجباية وبهدف تعزيز ثقة المزكين.

أولا:الجمع في المساجد

تقوم تجربة جمع الزكاة في الجزائر على أساس التطوع فهي ليست إجبارية بقوة القانون[1]بل هي تطوعية من المزكين وفق رغبتهم وثقتهم ودون تدخل أي طرف خارجي،وبغية تفعيل عملية جمع الزكاة وزيادة الحصيلة،يتم اعتماد طريقة الجمع في المساجد حيث تم تنظيم هذه الطريقة وضبطها في في اتضاحها للأمة أولا ثم الأشخاص ثانيا،تفاديا لأي مشاكل أو تجاوزات وتم اعتماد هذا الطريقة على مستوى المساجد المركزية أو التي تقع وسط المدن،ولقد تم وضع مجموعة من الضوابط والإجراءات التي يجب احترامها والالتزام بها أثناء القيام بعملية الجمع[2] تتمل هذه الإجراءات فيما يلي:

- يجب وضع الملصقات الخاصة بحملة الزكاة للسنة المعنية على كل الصناديق الموضوعة داخل المساجد والمخصصة لعملية الجمع.
- يجب أن يكون كل صندوق مقفل بقفلين أحدهما مخصص لإمام المسجد والأخر لأحد كبار المزكين أو رئيس لجنة المسجد.
- يتم تخصيص صندوق داخل مقصورة الإمام للأشخاص الذين يحبذون أخذ القسائم عن الأموال التي يدفعها لصالح الصندوق.
- يعمل الإمام على إعلام المصلين بأهمية الزكاة ويرغبهم في دفعها لصالح الصندوق ويوضع لهم أهم الإجراءات المعتمدة في عملية الجمع داخل المساجد.

تعمل اللجان المسجدية على مساعدة الإمام في عملية جمع الزكاة ومراقبة هذه العملية والمحافظة على الأموال.

2- ضوابط عملية الجمع:

نقصد بضوابط عملية الجمع الإجراءات العملية المعتمدة في عملية الجمع والتي يلتزم الإمام بها عند القيام بعملية الجمع بهدف المحافظة على الأموال وتتمثل هذه الضوابط في:

---

[1]يرى أغلب الفقهاء أن من واجبات الدولة القيام بأمور حياته الزكاة جمعا وصرفا.

[2]مرجع سابق ،رسالة المسجد،سنة 2004،ص06.

- يتم اعتماد دفتر المحاضر الأسبوعي الذي يتم فيه تسجيل كل ما تم جمعه بواسطة الصناديق،هذه الدفاتر يجب أن تكون مرفقة ومؤشر عليها من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية.
- بالإضافة إلى دفاتر محاضر تحصيل الزكاة يتم اعتماد دفتر قسائم تحصيل الزكاة للأشخاص الذين يرغبون في الحصول على قسائم تثبت دفعهم الزكاة لصالح الصندوق أمامها من طرف الإمام وأحد كبار المزكين أو رئيس لجنة المسجد،ويتم حساب المبلغ أمامها ليتم تحرير محضر يحتوي على البيانات التالية:
- تاريخ المحضر ورقمه.
- الأعضاء المجتمعين وإمضاءاتهم.
- الغائبون من أعضاء اللجنة.
- المبلغ المحصل بالأرقام والحروف.
- ملاحظات إن وجدت.
- إمضاء الإمام ورئيس لجنة المسجد أو أحد كبار المزكين ويتم تحرير قسيمة بالمبلغ الإجمالي المجموع في الصندوق.
- بالنسبة للأشخاص الذين يحبذون القسائم فإنه يتم إتباع الخطوات التالية:
- يتم حساب المبلغ المدفوع من طرف المزكي أمامه.
- يتم إعطاء قسيمة مدون عليها اسمه أو عبارة مزكي والمبلغ المدفوع بالأرقام والحروف وختم المسجد وإمضاء المزكي وتاريخ دفع الزكاة.
- الجزء الثاني من القسيمة يبقى محفوظا في الدفتر ومدون عليه المبلغ المدفوع وإمضاء المزكي وتاريخ دفع الزكاة.
- في نهاية كل شهر يأخذ إمام المسجد دفتر المحاضر ودفتر القسائم إلى المديرية الولائية للشؤون الدينية وهذا من أجل إعداد التقارير اللازمة والإحصائيات الخاصة بعملية الجمع.
- بالنسبة لزكاة الفطر فإنه يتم تأسيس لجنة خاصة بها في كل مسجد تنتهي مهمتها بانتهاء العملية،وتتشكل هذه اللجنة من إمام المسجد وثلاث مزكين وثلاث من لديهم دراية بأحوال المستحقين،ويتم إتباع نفس الإجراءات التنظيمية والعملية السابقة الذكر ماعدا أن زكاة الفطر يكون محضرها يومي وخصص لها دفتر خاص موقع ومؤشر عليه من طرف المديرية الولائية.

-مزايا وعيوب هذه الطريقة:

رغم أن صندوق الجزائري يعتمد كثيرا على هذه الطريقة حيث تعتمد عليها حصيلة الزكاة الكلية إلا أنها تمتاز بمجموعة من الإيجابيات والسلبيات نذكر منها:

أ-المزايا:

- استخدام المساجد في عملية التحصيل تكسب ثقة المواطنين وتساهم في زيادة تحصيل الكلية أكثر قربة من أفراد المجتمع.

- إن اعتماد دفاتر المحاضر ودفاتر القسائم لتوثيق المبالغ المحصلة يساعد في عملية الرقابة والمحافظة على أموال الزكاة.
- الرقابة الشهرية والمراجعة الدورية للدفاتر تساعد في عملية إعداد القوائم والتقارير الإحصائية عن الزكاة.
الاعتماد على اللجان القاعدية في عملية التحصيل تسهل عملية الجمع والصرف كونها الأقرب من المزكين والمستحقين وأنها أعلم بمواقعهم أكثر من غيرها.

ب-العيوب

- إن من أبرز العيوب المسجلة والملاحظ في عملية الجمع على مستوى المساجد هي عملية الخلط التي تتم بين أموال الزكاة والتبرعات والصدقات حيث نجد أنه أثناء عملية الجمع قد يقوم بعض الأشخاص بالتبرع لصالح الصندوق أو أن أموال الصدقات يتم ضمها إلى أموال الزكاة وهذا مخالف للعهود أولا وللتعهدات المقطوعة في ورشة إنشاء صندوق الزكاة.
- غياب آلية الرقابة الفعالة على مستوى المساجد لمراقبة عملية الجمع مع وجود اختلاف في الآراء الفقهية بين الأمة.
- إن أغلب الأموال التي يتم جمعها على مستوى المساجد هي أموال نقدية وبالتالي غياب زكاة الأموال العينية(مثل الحبوب)وهذا راجع إلى إهمال هذا النوع من الأوعية وعدم توفير أماكن خاصة به.
- معظم الأوراق المستعملة في إثبات الزكاة المحصلة غير مؤشر عليها من طرف المديريات الولائية للشؤون الدينية كما أن بعض المساجد لا توجد فيها دفاتر المحاضر أو دفاتر القسائم بل نجد مجرد أوراق مخصصة لإثبات الزكاة المحصلة.
- عدم مطابقة الطرح النظري الجمع مع ما هو واقع على مستوى المساجد حيث نجد غياب بعض العناصر مثل اللجان المسجدية أو كبار المزكين أو حتى غياب الأوراق والدفاتر المتعلقة بعملية الجمع.

ثانيا:الجمع عن طريق المراكز البريدية

بغية تنويع أساليب جمع الزكاة وتسهيلا للأشخاص الراغبين في دفع زكاتهم لصالح الصندوق وكسب ثقة هذه الفئة تم اعتماد أسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية باستعمال:

1- الحوالة البريدية

يمكن للمزكي أن يستعمل الحوالة البريدية أو ما يطلق عليها اسم الزكاة« Zakat mondat » فيها رقم الحساب الولائي الموجود لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر التراب الوطني وهي تشمل على البيانات المتعلقة بالمزكي والمبلغ الذي قام بدفعه.

2- الصكوك

تتم هذه العملية كذلك عبر المراكز البريدية حيث تدفع الزكاة من طرف المزكي بواسطة الصكوك والتي يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها بالإضافة إلى كتابة المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف.

كما يمكن اللجوء إلى البنوك لأخذ منها صك بنكي تضع عليه حساب صندوق الزكاة الولائي و يتولى البنك إيصال الصك البريدي.

كما تم اعتماد إمكانية دفع الزكاة عن طريق حساب بنك البركة وهذا بالاتفاق مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،أما بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني(رقم 10-4780)بواسطة حوالة دولية أو غيرهخا من وسائل الدفع المعروفة مع كتابة اسم المزكي ومبلغ الزكاة المدفوع بالأرقام والحروف وهذا مع مراعاة البنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.

3- مزايا وعيوب الطريقة

تمتاز هذه الطريقة بمجموع من المزايا والعيوب نلخصها في النقاط التالية:

أ- المزايا

- إن إستعمال الحوالات والصكوك يساعد المزكين الذين تكون مبالغ زكاتهم كبيرة للقيام بدفعها للصندوق.
- تساعد هذه الطريقة المزكين المقيمين في الخارج على دفع زكاتهم لصالح الصندوق.
- تساعد هذه الطريقة في التقليل من تكاليف جباية الزكاة.

ب- العيوب

- إلى غاية كتابة هذه الأسطر لا يوجد في الواقع ما يعرف بحوالة الزكاة التي تعرفنا عليها سابقا عند المراكز البريدية،فلم يتم إلى حد الآن البدء في استعمال هذه الحوالة وتم الاكتفاء باستعمال الحوالة البريدية العادية وبالتالي زيادة التكاليف على المزكي.

  لأنه من المفترض أن يتم تقديم الحوالة الخاصة بالزكاة مجانا بدون مقابل.
- إن عدم استعمال حساب بريدي واحد وطني واستعمال حسابات خاصة بكل ولاية يصعب عملية المراقبة والمراجعة.

ثالثا:أسباب ومعوقات عدم الإلزام في دفع الزكاة

إن قيام الدولة بأمر جباية الزكاة وتوزيعها على مستحقيها فيه ايجابيات كثيرة منها حفظ كرامة الفقراء و المساكين كما أن للدولة المقدرة على القيام بأمر الجباية والتوزيع لما توفر عليه من أجهزة وهيئات وإمكانيات مادية وبشرية،لكن الشيء الملاحظ أنه هناك مجموعة من المعوقات تقف عثرة في سبيل تحقيق التطبيق الإلزامي للزكاة نذكر منها:

- غياب الوازع الديني السائد في كثير من المجتمعات العربية وانتشار العلمانية والإلحاد[1].
- التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي وتأثيره على المجتمع.
- تخلي الحكومة عن القيام بواجبها عن اتجاه جباية الزكاة وترك أمرها لضمائر وأهواء الأفراد.

[1] حسن حسين شحاته،موجبات التطبيق الإلزامي للزكاة أهميته وأثاره،بحث مقدم في ندوة التطبيق المعاصرة للزكاة من تنظيم جامعة الأزهر،ومركز صالح كامل لاقتصاد الإسلام أيام 14-16ديسمبر1998.

- تطبيق نظام الضرائب وتعود المسلمين عليه واعتقاد كثير منهم أنها تغني عن الزكاة.
- الاعتقاد الخاطئ والغالب لدى الكثير من المسئولين بصعوبة التطبيق الإلزامي للزكاة.
- نقص التأهيل العلمي للعنصر البشري المسؤول عن تنفيذ وتطبيق الزكاة.

هذه بصفة عامة بعض المعوقات والصعوبات والتي قد تكون مشتركة لكثير من الدول الإسلامية،أم فيما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر فإننا سجلنا مجموعة من النقائص والعيوب التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه نبرزها في النقاط التالية:

- عدم وجود تنسيق بين الصندوق والوزارات والهيئات الحكومية للمساعدة في عملية الجباية والتوزيع مثل البنوك ومصالح الضرائب أو الهيئات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية.
- اختلاط عمل الهيئات والمشرفون على تسيير الصندوق لدى الوزارات ة الهيئات الولائية حيث نجذ أن نفس الأشخاص الذين يشرفون على تسيير الصندوق يشغلون في وظائف أخرى تابعة للوزارة.
- عدم استعمال الأساليب الحديثة من أجهزة الإعلام الآلي في نشاط الصندوق اليومي حيث يتم غالبا استعمال الأساليب التقليدية خاصة في عملية الجمع والصرف.
- الاعتماد على الأموال الباطنة دون الظاهرة ونقصد بالأموال الباطنة الذهب والفضة والنقود بينما الأموال الظاهرة هي ثمار والزر وع والأغنام و الركاز والشيء الملاحظ أن الصندوق أهمل هذا النوع من الأموال مع العلم أنه قد تشكل نسبة أكبر من غيرها.

المطلب الثاني:طرق توزيع الزكاة

إن عملية توزيع أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري تتم وفقا لما جاءت به التعليمة الوزارية والمستندة إلى اجتهادات بعض الفقهاء فيما يتعلق بعملية الاستثمار،أما عن طريق توزيع هذه الأموال فإنها تتم كما يلي:

أولا:المستفيدون من أموال الزكاة مباشرة

حددت التعليمة الوزارية أهم الأصناف المستفيدة من أموال الزكاة حيث نص المنشور الوزاري رقم2004/139 المتضمن عملية التوزيع الأولى لحصيلة الزكاة لموسم 1425هـ/2004م، حيث جاء في هذه التعليمة مانصه:"تصرف الأمول المحصلة من زكواة موسم 1425هـ الموافق لـــــــ2004م في مرحلتها الأولية وفق ما يلي:

50% أي(8/4)من حصيلة توجه للفقراء والمساكين،12.5%أي(8/1)الحصيلة توجه لمصاريف صندوق الزكاة،37.5 %أي(8/3)من الحصيلة توجه لتنمية حصيلة الزكاة(أي توجه إلى الاستثمار)وبالتالي فإنه يتم توزيع الزكاة إلى فئة الفقراء والمساكين كما يلي:

1- توزيع زكاة المال

يتم توزيع الزكاة إلى هذه الفئة عن طريق ملء استمارة طلب الزكاة التي يمكن الحصول عليها من اللجنة المسجدية أو إمام المسجد بعد استظهار بطاقة التعريف الوطنية أو الدفتر العائلي من اللجنة و لا تسلم إلا

لرب العائلة،وكل طلب يوزع يسجل في اسم أخده وعنوانه ورقم بطاقته على جدولا توزيع الطلبات ويعطي الطلب رقما تسلسليا،وبعد ملء وثيقة الطلب من طرف رب العائلة يقوم بتسليمها للجنة المسجدية أو الإمام على أن يسجل في نفس جدول توزيع الطلبات تاريخ استلام الطلب مع الإمضاء،بعدها تصنف هذه الطلبات وترتب في جدول يدعى جدول الطلبات،بعدها تقوم اللجان القاعدية للزكاة بدراسة هذه الملفات وتصنيفها وترتيب الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق،بعدها ترسل اللجنة إشعارات القبول الابتدائي للطلبات،ثم تعقد اجتماعا ثانيا وتؤكد أو ترفض الطلبات المقبولة في الاجتماع الأول،بعدها ترسل الملفات المقبولة إلى نظارة الشؤون الدينية للولاية(رئيس اللجنة الولائية للزكاة)،وتقوم اللجنة الولائية بدراسة القائمة المرسلة وتقوم بالمصادقة على مبلغ الزكاة المقرر دفعه لكل عائلة وهذا بناء على ما تم تحصيله في كل ولاية،مع وجوب احترام الأولوية في الاستحقاق ويتم تحرير محاضر خاص بهذا الغرض،ويتم تسجيل في كل ملف مقدم لطلب الزكاة في الخانة المخصصة للجنة الولائية الملاحظة الخاصة بقرار اللجنة ودرجة الأولوية مضافا إليها المبلغ المستحق الدفع شهريا أو سنويا ....بعد تسلم لمحاسب النظارة الذي يقوم بمختلف الإجراءات العملية لدفع مستحقات الزكاة إما عن طريق الحسابات الجارية أو عن طريق الحوالات وهذا بالتعامل مع مصالح البريد.

بعدها ترسل كل لجنة ولائية نسخة من المحضر وجدول المستحقين بالولاية حسب دوائرهم وبلدياتهم إلى:

- اللجنة الوطنية للزكاة(بوزارة الشؤون الدينية).
- اللجنة القاعدية(بالدائرة).

وترسل اللجنة الولائية للزكاة إشعار نهائيا بالاستحقاق باسم رب الأسرة وتوضح فيه مبلغ الزكاة(سنوي،سداسي،ثلاثي،شهري).وطريقة الدفع إما:

- عن طريق الحوالة البريدية.
- عن طريق الدفع في الحساب الجاري البريدي للمستحق وقد يتراوح المبلغ الذي يتم توزيعه مابين 3000دج إلى 30000دج.

توزيع زكاة الفطر

يتم إحصاء المستحقين لزكاة الفطر وهذا بالاستعانة بـــــ:

- قوائم المستحقين للزكاة العادية.
- قوائم المستفيدين من زكاة الفطر للعام الماضي.
- قوائم مصلحة الشؤون الاجتماعية بالبلدية.

تم مراجعة هذه القوائم بالتنسيق مع لجان الأحياء والمواطنين الذين لديهم دراية بالمحتاجين وكل مستفيد يملأ استمارة خاصة ملحقة بهذه الوثيقة،ثم يتم ترتيب هذه القوائم حسب درجة الحاجة من الأشد حاجة إلى الأدنى ويؤخذ عدد الأولاد بعين الاعتبار وبهدف تفادي الازدواج في الطلبات من الأفضل بالتنسيق بين المساجد في المنطقة،ثم يتم دراسة هذه الطلبات مرة واحدة في بداية الأسبوع الأخير من شهر رمضان،يتمكن من وضع المبالغ الموزعة في أظرفة مغلقة عليها اسم وعنوان المستفيد ويتم تسليم هذه

الأظرفة يدا بيد للمستفيد و في الأخير يتم تحرير محضر إجمالي لتوزيع زكاة الفطر حسب النموذج المرفق وفي هذه الوثيقة،بعدها تسلم نسخة من المحضر إلى الإمام المعتمد ليحولها بدوره إلى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف.

مزايا وعيوب هذا التوزيع

تمتاز هذه الطريقة المتبعة في عملية توزيع بمجموعة من المزايا والعيوب تتمثل في:

أ- المزايا

- أنها تمس وتتكفل بالفئة الأكثر احتياجا من غيرها.
- استعمال الحسابات البريدية والتحويلات يساعد فيس عملية توزيع ويسهل عملية الرقابة والمراجعة.
- الأخذ بمبدأ عملية الزكاة سواء تعلق الأمر بزكاة المال أو زكاة الفطر.
- التوزيع الفوري لزكاة الفطر ومباشرة بعد انتهاء عملية الجمع.
- استعمال المحاضر والوثائق الإثباتية في عملية التوزيع بهدف المحافظة على الأموال ومنع الغش أو التجاوزات.
- تخصيص نسبة50 %من الحصيلة الإجمالية للزكاة للفقراء والمساكين.

ب- العيوب

- إن من أبرز العيوب التي يمكن ملاحظتها هو تخصيص استمارة طلب الزكاة لرب العائلة دون غيره وبتالي حرمان الكثير من الفئات المحتاجة، مثل الشباب المقبل على الزواج.
- عدم شمول المصاريف الزكاة الأصناف الأخرى التي تضمنتهم آية الصدقات وهم العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم والغرمين وابن السبيل وفي سبيل الله.
- تأخير عملية التوزيع وهذا فيه خلاف الشرع لأن الأصل في الزكاة التعجيل في عملية الصرف(مبدأ السنوية).
- غياب الرقابة القبلية والبعدية لعملية الجمع والتوزيع وعدم كفاية الوثائق الإثباتية والدفاتر المحاسبية.
- تخصيص عملية إحصاء المستحقين للزكاة للجان القاعدية دون غيرها وهذا قد يحرم فئات كثيرة من الزكاة مثل سكان الأرياف والمناطق المعزولة.
- توكيل عملية التوزيع للأئمة وهذا قد يكون فيه خلط بين عمل الإمام وعملية المراقبة والتوزيع لأنه كل الأعمال تقع على عاتقه.
- غياب الزكاة العينية فيما يخص زكاة الفطر وعدم وجود مقترح بين طريقة جمعها وعملية توزيعها وكذلك المال العينية.

المطلب الثالث:استثمار أموال الزكاة

انطلاقا من الشعار الذي رفعه صندوق الزكاة الجزائري والذي كان تحت عنوان" لا تعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا" والذي أبدى العديد من الأساتذة وذوي الاختصاص والعلماء تحفظا عليه قامت وزارة

الشؤون الدينية و الأوقاف بتخصيص جزء من أموال الزكاة للاستثمار قدر بـــ 37.5% من حصيلة الإجمالية،حيث تم تخصيص 18 ولاية بهذه العملية دون غيرها كعينات وهي [1]سيدي بلعباس، عنابة، سطيف، برج بوعريريج، الطارف، ميلة، الجزائر العاصمة، البليدة، وهران، قسنطينة، باتنة، المسيلة، البويرة، تيارت، جيجل، سعيدة، سكيكدة، عين الدفلى، لذا قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بإبرام اتفاق مع البنك البركة الجزائري ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار الزكاة، رغم أن تخصيص بنك البركة وحده بهذه العملية قد يعيق عمليات الاستثمار أو تتأخر عملية دراسات الملفات،ومن أبرز العناصر التي احتوتها هذه الاتفاقية.

أولا:أنواع التمويلات المعتمدة

إن من أهم التمويلات التي اعتمدها صندوق الاستثمار أموال الزكاة تتمثل في:

- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- تمويل المشاريع المصغرة.
- تمويل المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.
- إنشاء شركات بين الصندوق والبنك.

ثانيا:مراحل الحصول على التمويلات

للحصول على هذه التمويلات يقوم الشخص المستحق للزكاة بملأ استمارة يطلب فيها حق الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية التي تعمل على التحقق من وضعية الشخص من خلال لجان المسجد ثم يتم إرساله إلى اللجنة الولائية حيث تقوم هذه الأخيرة بترتيب الطلبات حسب الأولوية والاستحقاق على أساس الأشد حاجة والمشاريع الأكثر نفعا وأكثر مردودية، بعدها يتم توجيه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين الملف اللازم وفق الإجراءات المعمول بها لدى الوكالة،وملف آخر إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين وتكوين الملفات اللازمة، وقائمة أخرى إلى بنك البركة في إطار عملية التمويل المصغر لاستدعاء الأشخاص المستحقين وتكوين الملف اللازم للحصول على القرض، وبعد مصادقة الوكالات الأخرى يتم إرسالها إلى بنك البركة نهائيا قابلية تمويل المشروع أو رفضها وذلك وفق المعايير المعتمدة لديه،إذا الشيء الملاحظ هنا أن بنك البركة هو صاحب القرار النهائي الخاص بعملية منح القروض وهذا قد يؤدي إلى إمكانية حدوث إجحاف بعدم حصول بعض الفئات على القروض رغم أنها قد تكون في أمس الحاجة إليها من غيرها،ونلاحظ كذلك كثرة الوكالات المتدخلة في عملية الحصول على القرض.

ثالثا:الإجراءات المتبعة لدى بنك البركة

تختلف هذه الإجراءات بحسب النوع التمويل المعتمد وهي تتم كما يلي:

[1] تم تطبيق هذا في الحملة الثانية،ويتم تطبيق ذلك عندما تحقق الولاية مبلغ يفوق 500مليون سنتيم من الزكاة المجموعة.

- إذا تعلق الأمر بمشروع تشغيل السباب يقوم بنك البركة بتسليم شهادة للشاب الراغب في الحصول على التمويل تثبت أن لديه رصيد بمبلغ مساهمته الشخصية كليا أو جزئيا وقسط التأمين وتكاليف دراسة الملف حسب الحالة،–أو المبلغ اللازم في حالة التمويل المختلط بين البنك وبين الوكالة على أساس عقد القرض الحسن بعدها يستكمل الشاب إجراءات الحصول على شهادة التأهيل لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

إذا ما تعلق الأمر بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة(35–50سنة)يسلم بنك البركة للشاب شهادة تثبت بأن لديه رصيد مثل ما هو في الحالة الأولى،بعدما يستكمل الشاب إجراءات الحصول على شهادة التأهيل لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في الولاية، بعدما يتقدم إلى بنك البركة استكمال إجراءات الحصول على القرض.

إذا تعلق الأمر بالتمويل المصغر يستدعى المستحق للزكاة إلى بنك البركة لتكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه بعدها يوقع المستحق عقد القرض الحسن ثم يتولى البنك التسديد المباشر الموردون أن يسلم المال نقدا للمستحق،وهذه النقطة هنا فيها مخالفة صريحة لشروط الزكاة وهي أن أموال الزكاة تعطى للشخص المستحق يتصرف فيها كما يشاء.

المؤسسات الغارمة حيث يتم تقديم اقتراح من اللجنة الولائية التابعة للصندوق قائمة بأسماء هذه المؤسسات،ثم يتم استدعاء المشرفين عليها إلى البنك لتقديم الوثائق الإثباتية حيث يحدد البنك مدى حاجتها وقابليتها للانتعاش ويتم تغطية ديونها كليا أو جزئيا و لا يتم تسليم المال نقدا وإنما يكون ذلك في شكل فواتير أو غيرها حسب تقديرات البنك،هذه الإجراءات فيها كثير من الإجحاف وقد تعيق عملية منح المؤسسات أموال الزكاة أو عدم إقدام هذه المؤسسات على طلب الاستفادة من أموال الزكاة نظرا لكثرة الإجراءات المتبعة وبالتالي عدم تحقيق الهدف الأساسي للزكاة وهو إعانة المحتاجين ودفع الغبن عن الغارمين.

إذن الشيء الملاحظ من هذه الإجراءات هو أنها قد تعيق عملية الاستخدام الأمثل لأموال الزكاة،خاصة وأن القرار النهائي لعملية منح القرض الحسن يرجع إلى بنك البركة وفق معايير محددة هذه المعايير قد تكون صعبة التحقيق أو أنها لا تلم باحتياجات وأحوال المستحقين للزكاة لذلك لابد من أن يكون القرار النهائي فيها يتعلق بمنح المساعدات والقروض راجعة إلى الصندوق ومن خلال لجنة يتم إنشاءها ومخصصة لهذا الغرض.

رابعا:مزايا وعيوب هذه الطريقة

رغم الجدل الكثير الذي أثير ومازال يثار حول عملية الاستثمار أموال الزكاة إلا أنها تتميز بمجموعة من المزايا والعيوب إذا ما تم استعمال الصدقات والتبرعات لهذا الغرض نذكرها فيما يلي:

أ- المزايا

- من أبرز هذه المزايا إذا ما تم التقيد بالضوابط والشروط التي نص عليها الفقهاء الذين يرون جواز استثمار أموال الزكاة في توفير مناصب عمل دائمة للأفراد الذين قاموا بعملية الاستثمار.
- المساهمة في زيادة الإنتاج عن طريق المشاريع المنجزة بواسطة هذه الطريقة.

ب- العيوب

هناك العديد من العيوب أثارتها عملية استثمار الزكاة من أبرزها:

- مخالفتها للشرع لأن الأصل في الزكاة هو تمليك المستحقين و هذه الطريقة تنص على منح القروض.
- كذلك عدم صرف الزكاة لوقتها بل تتأخر عملية الصرف أحيانا شهورا أو سنة أو أكثر من سنة وبتالي مخالفة مبدأ السنوية.
- تخصيص نسبة كبيرة من حصيلة الزكاة للاستثمار حيث كان من الأفضل تخصيص هذه الحصيلة إلى فئة الفقراء و المساكين وتصرف لهم مباشرة ونهائيا لأن هذه الفئة هي أكثر احتياجا من غيرها.
- إن تخصيص بنك البركة وحده بعملية الإشراف على عملية الاستثمار قد يؤدي إلى حرمان عدد كبير من الأفراد وعدم حصولهم على أموال الزكاة خاصة وأن للبنك سلطة قبول أو رفض المشاريع أو الأفراد المستحقين للزكاة.
- غياب النتائج المتعلقة حول هذه العملية وأهم النجاحات التي حققها.
- غياب الر قابة المستمرة على هذه المشاريع والأموال الممنوحة في إطار هذه العملية.

رغم مرور ثلاث حملات لجمع الزكاة إلا أن أغلب هذه الأموال المخصصة لتسيير الصندوق لم يتم صرفها وإن صرفت فإنه تم صرف جزء يسير منها،كما تلاحظ أن لم يتم تخصيص منح أو جزء من هذه المصاريف للأفراد العاملين على الزكاة.

المبحث الرابع:دراسة نتائج تجربة صندوق الزكاة

رغم قصر تجربة جمع الزكاة في الجزائر عن طريق الصندوق ومرور عدة حملات لعملية الجمع وكيفية الرقابة على صندوق الزكاة الجزائري من أجل التطلع إلى الآفاق المستقبلية لهذا الصندوق.

المطلب الأول:تحليل حصيلة الزكاة

هناك ثلاث حملات لعملية الجمع تطرقنا إليهم في هذا المطلب تتمثل في زكاة المال وزكاة الفطر والحبوب.

أولا:حصيلة الحملة الأولى(1424هـ - 2003م)

تتضمن هذه الحصيلة زكاة المال وزكاة الفطر[1].

[1] الطيب بولحية:دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة،حالة صندوق الزكاة- الجزائر....الرسائل مقدمة لنيل شهادة الماجيستير،ص149.

أ-***زكاة المال***:يوضح الجدول الموالي حصيلة زكاة الأموال المحصلة على مستوى ولايات الوطن.

الجدول رقم(01): حصيلة الزكاة على مستوى الولايات لعام 1424هـــ بالدينار الجزائري:

الولاية	السكان	المبلغ	الولاية	السكان	المبلغ
أدرار	311615	232973.00	قسنطينة	810914	3340704.00
الشلف	858695	975500.00	المدية	802078	127574.00
الأغواط	317125	2440000.00	مستغانم	631057	240000.00
أم البواقي	519171	725499.00	المسيلة	805519	2550496.00
باتنة	962623	3300000.00	معسكر	676192	765757.00
بجاية	856840	1200000.00	ورقلة	445619	380000.00
بسكرة	575858	1144444.00	وهران	1213839	444466.41
بشار	225546	1551934.00	البيض	168789	81567.00
البليدة	784283	4580000.00	إليزي	34108	1192267.00
البويرة	529560	6136000.00	برج بوعريريج	555402	3912148.00
تمنراست	137175	926306.00	بو مرداس	647389	269170.00
تبسة	549066	1295080.00	الطارف	352588	4001410.00
تلمسان	842053	1491381.00	تندوف	27060	28000.00
تيارت	725853	3745561.50	تسمسيلت	264240	567261.00
تيزي وزو	1108708	524857.00	الوادي	504401	438645.00
الجزائر	2562428	380000.00	خنشلة	327917	1121485.00
الجلفة	797706	101972.00	سوق أهراس	367455	2106000.00
جيجل	573208	3880000.00	تيارت	506053	23093.00
سطيف	1311413	14183258.99	ميلة	674480	4383020.00
سعيدة	279526	3520000.00	عين الدفلة	660342	3670076.50
سكيكدة	786145	5180000.00	النعامة	127341	260205.00
سيدي بلعباس	525632	5571253.45	عين تموشنت	327331	916117.00
عنابة	557818	10000000.00	غرداية	300516	661119.00
قالمة	430000	1286031.00	غليزان	642205	6516730.65

المصدر: الطيب بولحية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير حول الموضوع، دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة- الجزائر-.

نلاحظ من خلال الجدول أن حصيلة الزكاة تختلف من ولاية إلى أخرى، ولا يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى عدد السكان، فهناك ولايات تتميز بكثافة سكانية كبيرة ولكن حصيلة الزكاة بها ضعيفة جدا، والعكس،فالجزائر العاصمة الذي يقدر عدد سكانها بـــــــ 2562428 نسمة (إحصائيات1998) لم يصل التحصيل بها إلا على مبلغ 3800000.00دج وهو مبلغ ضعيف جدا، ونفس الشيء بالنسبة لولاية وهران التي يقدر عدد سكانها بـــــــ :1213839 نسمة، وتم تحصيل مبلغ 4044466.91دج، وكذلك ولاية قسنطينة حيث يقدر عدد سكانها بـــــ:810914 نسمة وتم تحصيل مبلغ 3340704.00 دج، ونفس القول بالنسبة لولاية مستغانم، السبب في ذلك يعود إلى عدم اقتناع هؤلاء السكان بفكرة صندوق الزكاة وبتالي عدم تمكن المساعي الإعلامية في توضيح فكرة الصندوق واقتناع المواطنين بأهميته.

والجدول الموالي يوضح كيفية توزيع المبلغ الإجمالي لزكاة المال.

الجدول رقم(02): توزيع حصيلة زكاة المال لعام 1424هـــ

زكاة الأموال	11.81 مليار سنتيم
العائلات المستفيدة	21000عائلة محتاجة
المبلغ الموزع	3000إلى30000دج لكل عائلة
المبلغ المرصد للاستثمار	2046 مليار سنتيم

المصدر: الطيب بولحية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير حول الموضوع، دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة– الجزائر–.

نلاحظ من الجدول أن مبلغ 11.81مليار سنتيم(زكاة الأموال) هو مبلغ ضعيف جدا،فهذا المبلغ قد تحققه مؤسسة متوسطة الأرباح،كما أن عدد العائلات المستفيدة 21 ألف عائلة يعد كذلك عددا زهيدا إذا ما قورن بعدد فقراء الجزائر الذين يقاربون نصف عدد السكان حسب تقرير الأمم المتحدة حول الفقر سنة2001 إضافة إلى المبلغ الزهيد الموزع على كل عائلة(من 3000 إلى 30000دج) وهو ما يتعارض وشعار الحملة الإعلامية الذي يقول:

- نعطيه ليصبح مزكيا– ونفس القول ينطبق على مبلغ الاستثمار،وهذا الأخير الذي يعد سابقا لأوانه و الذي ينبغي أن يكون بعد تحصيل مبالغ كبيرة.

ب–زكاة الفطر:

يوضح الجدول الموالي حصيلة زكاة الفطر بصفة إجمالية

جدول رقم(03):حصيلة زكاة الفطر لسنة 1424هـ

زكاة الفطر	5.7 مليار سنتيم
العائلات المستفيدة	50000 عائلة
المبلغ الموزع	3000 دج إلى 15000 دج
عدد سكان الجزائر	32 مليون نسمة
معدل زكاة الفطر لعام 1424هـ	70 دج
أقصى حصيلة يمكن أن تبلغها زكاة الفطر(الحصيلة المثلى)	224 مليار سنتيم

المصدر: طيب بولحية- نفس المرجع.

نلاحظ من الجدول أن زكاة الفطر سنة 1424هـ قد قدرت بـ5.7مليار سنتيم استفادت منها حوالي 50ألف عائلة بمبلغ يتراوح ما بين 3000دج إلى 15000دج،إن هذه الحصيلة ضعيفة جدا فأقصى حصيلة يمكن أن تحصلها زكاة الفطر إذا أخذنا تعداد سكان الجزائر حسب إحصائيات 1998م والمقدر بـ32 مليون نسمة،ومعدل زكاة الفطر سنة 1424هـ المقدر بـ70دج لكل فرد فإن أقصى حصيلة هي 224 مليار سنتيم وهو مبلغ كبير جدا وبتالي فإن الحصيلة المسجلة أي 7.5 مليار سنتيم لا تمثل إلا نسبة 2.5% من الحصيلة المثلى وهي حصيلة ضعيفة جدا.إن النتائج المتواضعة المحققة سواء على مستوى زكاة المال أو زكاة الفطر يعكس فشل الحملة الإعلامية المتبعة في التعريف بالصندوق وإقناع المواطن بدفع زكاة ماله للصندوق.

ثانيا:حصيلة الحملة الثانية(1425هـ - 2004م)

إن هذه الحملة كانت النتاج المحصل عليها إجمالية وليس تفصيلية وأهم هذه النتائج يوضحها الجدول التالي:**الجدول رقم(04):حصيلة زكاة المال وزكاة الفطر لعام 1425هـ**

زكاة المال		زكاة الفطر	
المبلغ الإجمالي	20 مليار سنتيم	المبلغ الإجمالي	11.5 مليار سنتيم
العائلات المستفيدة	30 ألف عائلة	العائلات المستفيدة	105 ألف عائلة
المبلغ الموزع	3000 دج إلى 30000دج	المبلغ الموزع	2000 دج إلى 10000دج
مبلغ الاستثمار	3.54 مليار سنتيم	قيمة زكاة الفطر لعام 1425 هـ	70 دج
عدد الولايات المستفيدة من الاستثمار	18 ولاية	الحصيلة المثلى	224 مليار سنتيم

المصدر:طيب بولحية- نفس المرجع.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن زكاة المال لعام 2004م قد قدرت بـــــ20 مليار سنتيم، بعدما كانت 11.81 مليار عام 2003م،أي بزيادة قدرها 59%،كما ارتفع عدد العائلات المستفيدة من 21 ألف عائلة سنة2003م إلى 30 ألف عائلة سنة2004م، في حين خصص مبلغ 3.54 مليار للاستثمار.

وفيما يخص زكاة الفطر كانت حصيلة 2004م هي 11.5 مليار سنتيم، أي بزيادة قدرها 49.5% عما كانت عليه سنة 2003م، في حين ارتفع عدد العائلات المستفيدة من 50 ألف سنة 2003م، إلى 105 ألف سنة 2004م، وهي زيادة معتبرة ، ولكن إذا قدرنا حصيلة الزكاة الفطر للسنة المذكورة بالحصيلة المثلى (أي مجموع زكاة كل أفراد الشعب الجزائري بأخذ مبلغ 70دج على كل فرد)، فإن هذه الحصيلة تمثل 05% وهي نسبة ضعيفة جدا.

مما سبق نلاحظ ارتفاع حصيلة الزكاة لعام 1425هـــ، (2004) عما كانت عليه سنة 1424هـــ (2003م) حيث انتقلت من 17.51% مليار سنتيم إلى 31.5 مليار سنتيم، وهذا بسبب زيادة المجهودات الإعلامية المبذولة من طرف القائمين على صندوق الزكاة على مستوى الوطني والمحلي.

ثالثا: حصيلة الحملة الثالثة: (1426هـــ – 2005م)

في هذه الحملة كانت النتائج المحققة جد معتبرة وكانت على النحو التالي[1]:

الجدول رقم (05): حصيلة زكاة المال وزكاة الفطر لعام (1426هـــ – 2005م)

زكاة الأموال		زكاة الفطر	
البيان	المبلغ بالأرقام	البيان	المبالغ بالأرقام
المبلغ الإجمالي المجموع	37.6 مليار سنتيم	المبالغ المجموع	24.5 مليار سنتيم
المبلغ المخصص للاستثمار	8.7 مليار سنتيم	قيمة زكاة الفطر	70دج
عدد الولايات المعنية بالإستثمار	23 ولاية أي إضافة 5ولايات جديدة	الحصيلة المثلى لزكاة الفطر	224 مليار سنتيم
عدد العائلات المستفيدة	54 ألف عائلة	عدد العائلات المستفيدة	123 ألف عائلة

المصدر: الطيب بولحية – نفس المرجع

إن الشيء الملاحظ على هذه النتائج أن حصيلة الزكاة عرفت ارتفاعا محسوسا حيث انتقلت من 11 مليار سنتيم في الحملة الأولى بالنسبة لزكاة المال إلى 37.6 مليار سنتيم كذلك الأمر بالنسبة لزكاة الفطر وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة للاستثمار وازدياد عدد العائلات المستفيدة ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الحملة التحسيسية التي قامت بها الوزارة على كافة المستويات لكسب ثقة المواطنين.

[1]– بوجحلة محمد، محاسبة الزكاة ، حالة صندوق الزكاة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، ص 109.

إذا من خلال المقارنة بين هذه النتائج نلاحظ أن صندوق الزكاة قد حقق خطوة مهمة نحو تحقيق أهدافه وهو زيادة حصيلة الزكاة المجموعة وبالتالي زيادة عدد المستفيدين لكن رغم ذلك تبقى هذه النتائج بعيدة جدا عن التوقعات المطلوب تحقيقها ويمكن إرجاع ذلك إلى غياب الشفافية في عمل الصندوق وغياب وسائل الرقابة والمتابعة لنشاط الصندوق وبالتالي عدم كسب ثقة المواطنين، خاصة إذا علمنا أنه في مجال الزكاة الحبوب والثمار أن الصندوق يضع مورد هاما حيث تقدر حصيلة الزكاة مثلا لكل من القمح والشعير والتمر والعنب و الزيتون لثلاث سنوات كما يلي مع أخذ نسبة زكاة القمح و الشعير 10% لأن أغلب المساحات تعتمد على الأمطار و5% لكل من العنب والزيتون والتمر كمتوسط لأنها تسقى في الغالب بالآلات.

الجدول رقم(06):حصيلة زكاة بعض الحبوب والثمار لسنة 2003م:

البيان	الحصيلة الكلية للمنتج	نسبة الزكاة	كمية الزكاة	سعر القنطار	المبالغ
قمح	18022980 قنطار	%10	1802298 قنطار	1500دج	2.7 مليار دينار
شعير	12219760 قنطار	%10	1221976 قنطار	1300 دج	1.6 مليار دينار
تمر	922170 قنطار	%05	246108.5 قنطار	100 دج	0.025 مليار دينار
عنب	157440 قنطار	%05	107872 قنطار	50 دج	0.005 مليار دينار
زيتون	1676270 قنطار	%05	83813.5 قنطار	50 دج	0.004 مليار دينار

المصدر: الطيب بولحية – نفس المرجع.

الجدول رقم(07):حصيلة زكاة بعض الحبوب والثمار لسنة 2004م:

البيان	الحصيلة الكلية للمنتج	نسبة الزكاة	كمية الزكاة	سعر القنطار	المبالغ
قمح	18161000 قنطار	%10	1816100قنطار	1500دج	2.7 مليار دينار
شعير	13148000قنطار	%10	1314800قنطار	1300 دج	1.7 مليار دينار
تمر	4425680قنطار	%05	221284قنطار	100 دج	0.022 مليار دينار
عنب	2195000قنطار	%05	109750قنطار	50 دج	0.055 مليار دينار
زيتون	4671267قنطار	%05	233563.35قنطار	50 دج	0.012 مليار دينار

المصدر: الطيب بولحية – نفس المرجع.

الجدول رقم(08):حصيلة زكاة بعض الحبوب والثمار لسنة 2005م:

البيان	الحصيلة الكلية للمنتج	نسبة الزكاة	كمية الزكاة	سعر القنطار	المبالغ
قمح	15687000قنطار	%10	1568700قنطار	1500دج	2.35 مليار دينار
شعير	10328000قنطار	%10	1032800قنطار	1300 دج	1.34 مليار دينار
تمر	5163204قنطار	%05	258160قنطار	100 دج	0.025 مليار دينار
عنب	2935500قنطار	%05	146775قنطار	50 دج	0.0073 مليار دينار
زيتون	3036363قنطار	%05	151818قنطار	50 دج	0.0075 مليار دينار

المصدر: الطيب بولحية – نفس المرجع.

إذن الشيء الملاحظ على هذه النتائج أن صندوق الزكاة يصبح موردا هاما إذا علمنا أن الصندوق لم يأخذ بعين الاعتبار هذا المورد ولم يوفر الأماكن اللازمة لتخزين هذه المنتجات لأن أغلب الفلاحين الجزائريين لا يدفعون زكاة محاصيلهم للصندوق لعدم وجود أماكن خاصة للتخزين.

المطلب الثاني:أدوات الرقابة

بهدف تعزيز ثقة المواطنين بصفة عامة والأفراد المزكين بصفة خاصة قام صندوق الزكاة بوضع مجموعة من الإجراءات بهدف تحقيق الرقابة الفعالة على أموال الزكاة ومنعا للغش و التلاعبات ومن أبرز هذه الأدوات التي اعتمد عليها الصندوق نجد:

- لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة والطرق المتبعة في عملية التوزيع ويتم ذلك من خلال:
- التقارير التفصيلية التي تنشر عبر وسائل الإعلام.
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للإطلاع عليها وعلى قنوات صرف الأموال.
- نشر الإحصائيات المتعلقة بالزكاة بالتفاصيل على موقع وزارة الشؤون الدينية عبر الانترنيت.
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.
- لابد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في عملية الرقابة على عملية جمع الزكاة وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة خاصة دفاتر المساجد.
- استعمال الحسابات البريدية والصكوك في عملية جمع الزكاة تسهل عملية الرقابة ومراجعة لأموال الزكاة.

- عدم تقديم الأموال نقدا للمستفيدين من القرض الحسن واستعمال هذا الأسلوب كأداة للحفاظ على الأموال من الضياع.
- ولكن بالرغم من كل هذه الأدوات تضل الرقابة على مستوى الصندوق غير كافية وناقصة خاصة مع غياب الرقابة الخارجية.

المطلب الثالث:أفاق مستقبلية لصندوق النقد في الجزائر

لعل من أهم الآفاق المستقبلية لصندوق الزكاة الجزائري هو وضع قانون الزكاة فهناك مشروع تسعى إليه الدول العربية الإسلامية والتي حققت نجاحات هامة في هذا المجال وكذا إقامة هيئة الزكاة القائمة بذاتها في الجزائر،أما فيما يخص الضرائب فإنه من أفاق المشروع إحداث تكامل بين مؤسسات الضرائب ومؤسسة الزكاة بإعفاء التجار الذين يدفعون الزكاة من الرسوم الضريبية كما يسعى الصندوق الجزائري إلى عقد اتفاقيات مع كل الاتحادات المهنية المتواجدة على التراب الوطني للمساهمة في تدعيم أداء الصندوق كالاتحاد العام للمقاولين الجزائريين الخواص منهم والعموميين والاتحاد العام للصيادين ومؤسسة(SIM)،وهذا لاستهداف طبقة المزكين الكبار وكذا استقطاب جزء من زكاة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج وبتالي زيادة موارد الصندوق للوصول إلى دولة لا يعيش فيها أي محتاج أو فقير ومن خلال التوزيع الاستعماري الذي يساهم في توجيه أموال الزكاة إلى نشاطات في التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل،من خلال مؤسسات صغيرة تخلق الإنتاج دائم ومستمر وبتالي وضع حد لكل من الفقر والبطالة في بلادنا.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا الأسباب التي جعلت الجزائر تنشأ صندوق الزكاة وكذا السبل التي انتهجتها الدولة و الوسائل التي استعملتها لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لصندوق الزكاة وأهميته في الجزائر رغم بساطتها وبساطة هيكلها وقصر فترة انطلاقها إلا أنها حققت بعض النتائج المطمئنة والمشجعة رغم الوسائل المادية والتقنية ونقص في الإطارات والكفاءات في مجال الزكاة،ومن أبرز النتائج المتوصل إليها.

حقق الصندوق قفزة نوعية في مجال المبالغ المحصلة من الزكاة حيث زادت مجموع المبالغ المحصلة عن الضعف ومن سنة إلى أخرى.

الإجراءات المتبعة في عملية جمع الزكاة غير كافية لذا يجب أن يتم تدعيم هذه الإجراءات بأساليب جديدة وطرق حديثة لزيادة موارد الصندوق خاصة فيما يتعلق بالدفاتر والسجلات المساعدة في عملية الرقابة.

تضافر الجهود البحثية الأكاديمية في مختلف المجالات لضمان تطوير و رقي للخدمات التي يقدمها صندوق الزكاة الجزائري.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة:

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة ودعامة من دعائمه،وهي واجبة في الدين في كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام وإجماع الأمة،وعليه يمكن اعتبار الزكاة مصدر تمويل دائم له مساهمة مباشرة في التكوين الرأسمالي للدولة وذلك لتغطية مجموعة من النفقات المحددة شرعا وتقسيمها بين أصحاب الاستحقاق،وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي ومن ثم الإقلال من البطالة والفقر وذلك من خلال:

- سعة وعائها تشمل مختلف مصادر الأموال من الثروات والدخول.
- نسبية أنصبتها وثبات معدلاتها حسب ما حدده الشرع.
- تنظيم عملية توزيع الزكاة هي الأخرى محددة شرعا.
- توزيع الزكاة إقليميا لتحقيق الكفاية المحلية للإقليم وهذا الأسلوب يشجع في المدى الطويل على انسياب فوائض أموال الزكاة بين الدول الإسلامية وبالتالي تعبئة الموارد المالية لتحقيق تنمية شاملة في الدول الإسلامية وللزكاة أيضا موقف في إيجاد حلول للتخفيف من حدة انتشار البطالة والفقر فوضح مكانة العمل والعامل حيث أن السعي والعرق والجهد هو إتباع لكلمات الله وأوامره،فالمجتمع يحتقر العاطل بإرادته،والأوامر الإسلامية الملزمة تحث الفقراء على العمل،قال عمر بن الخطاب"يا معشر الفقراء ارفعوا رؤوسكم واتجروا فقد وضح الطريق فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالا على المسلمين".
- ون خلال عرضنا الموجز في هذه الدراسة للاستخدامات الاقتصادية والاجتماعية استخلصنا النتائج التالية:
- قامت هذه الدراسة على افتراض أن اثر الزكاة على الطلب الكلي يتوقف أساسا على توجهات مصارفها وهو ما بينته الدراسة ،خاصة فيما يتعلق بأثرها على الطلب الاستهلاكي ،إلا أن أثر الزكاة على الطلب الكلي يعد أساسا أيضا بما يمثله من ترشيد استهلاك دافعي الزكاة وحثهم على دفع مدخراتهم نحو سبل الاستثمارات المختلفة.
- تساهم الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمتها كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية،فللزكاة دور بارز في تحقيق التشغيل الكامل بدون تضخم.
- من خلال استعراض فصول الدراسة ومن النتائج المستخلصة سابقا تبينت ضرورة التوصيات والاقتراحات التالية:
- يجب تحقيق التكافل والتلاحم الاجتماعي من جهة والتخفيف من حدة الفقر أو في مكافحة البطالة،أو مساهمتها في تحفيز الاستثمار من جهة أخرى.
- حتى تتمكن الزكاة من أداء وظيفتها في المجتمع الإسلامي،ينبغي أن تقوم الدولة بتحمل مسؤولية جبايتها وإنفاقها على مصارفها المحددة شرعا.
- يجب أن تقوم الدولة بتنظيم العلاقة بين مؤسسة الزكاة والنظام المالي لتحقيق العدالة في التكاليف.
- يجبر العمل على ترقية وتفعيل دور صندوق الزكاة من خلال الاستفادة من الأبحاث والتجارب القائمة والعمل على تنويع موارد الصندوق لتشمل الصدقات والمساعدات والتبرعات.

- إن الانحسار العالمي لنظام الزكاة والصدقات وبقائه أمرا محلي بتحجيم حركته على أرض الواقع كما هو الحال مع الجمعيات الخيرية ساعد في استفحال مشاكل الفقر والبطالة وغيرها.
- وفي الأخير نخلص إلى أن الزكاة تسهم بشكل كبير وفعال في القضاء على الفقر والبطالة إذا مورست بتفقه وإدراك ،ولعل سبب إخفاق هذه الطريقة في الأنظمة الإسلامية راجع إلى ابتعاد هذه الأخيرة عن الدين الحنيف فلو أن كل واحد منا يطبق التشريع الإسلامي لكان حالنا مختلفا وربما لم نعرف البطالة ولا الفقر أبدا.

"انتهى بحمد الله وعونه" .

قائمة المراجع والمصادر:

القرآن الكريم:

1- سورة المزمل الآية 20.

2- سورة الروم الآية 39.

3- سورة الحشر الآية 7.

4- سورة النحل الآية 90.

5- سورة العلق الآية 6-7.

كتب الحديث:

1- الإمام أحمد.

2- البخاري ومسلم.

3- الإمام الزيلعي،جمال الدين،نصب الراية لأحاديث الهداية،ج2،بيروت،ط1987.

4- مكتبة الإيمان،صحيح مسلم،شرح النووي،القاهرة،مصر،المجلد04.

الكتب باللغة العربية:

1- مدني بن شهرة،الاقتصاد الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2009.

2- محمود حسين الوادي،أحمد عارف عساف،الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى،2009-1430هـ.

3- محمد طاقة وآخرون،أساسيات علم الاقتصاد(الكلي والجزئي)،مكتبة الجامعة الشارقة،إثراء للنشر والتوزيع الأردن،الطبعة الثانية2009.

4- ضياء مجيد،النظرية الاقتصادية،التحليل الاقتصادي الكلي،الناشر،مؤسسة شباب الجامعة40ش،د/مصطفى مشرفة-الإسكندرية،2007.

5- فليح حسن خلف،الاقتصاد الكلي،جدار الكتاب العالمي،عمان،الأردن،2007.

6- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني،الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي دار وائل للنشر،عمان،الأردن.

7- كشاد رابح،مسدور فارس،البطالة(أسبابها،معالجتها،أثرها على المجتمع)بحوث وأوراق عمل ندوة منعقدة خلال الفترة28/26 أفريل2006 الجزء(1).

8- يوسف القرضاوي،دور الزكاة في المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها دار الشرق.

9- محي محمد مسعد،نظام الزكاة بين النص والتطبيق،مكتبة الإشعاع الإسكندرية1998.

10- عبد الهادي علي النجار،الإسلام في الاقتصاد ،سلسلة كتب ثقافية، الكويت 1983.

11- يسرى مصطفى،المجتمع المدني وسياسة الإفقار في الوطن العربي مركز البحوث العربية،القاهرة،2002.

12- محمد حسن باقر،قياس الفقر في التطبيق،دورة حول مفاهيم ومقاييس اللامساواة والفقر،الأردن،عمان،6-2005/08/11.

13- حسن محمد الرفاعي،الاستهلاك والادخار في الاقتصاد الإسلامي،دار النفائس لبنان،2006م.

14- مندر قحف،الاقتصاد الإسلامي،دار الفكر،دمشق،سوريا،2000م.

15- محمد مروان السمان،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي،مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان1998.

16- المرسي السيد حجازي،الزكاة والتنمية الإسلامية،جامعة الملك عبد العزيز،2004.

17- عبد العزيز فهمي هيكل،مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت1983م.

18- عبد الحميد محمود بعلي،اقتصاديات الزكاة،دار السلام،مصر1991م.

19- طاهر حيدر حردان،الاقتصاد الإسلامي،دار وائل للنشر عمان،الطبعة الأولى1999.

20- مجدي عبد الفتاح،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام،دار غريب للطباعة والنشر،2002،مصر.

21- الحافظ ابن حجر العسقلاني،فتح الباري،مكتبة صفاء الطبعة الأولى2003،مصر،المجلة3.

22- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية ،مصر،2002-2003.

23- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا الولايات المتحدة نيويورك.

24- بيترس هيلر،سانجيف جونبا،تحديات التوسع في المساعدات الإنمائية،مجلة التمويل والتنمية،صادرة عن صندوق النقد الدولي،جوان2002.

25- حسين حسن شحاته،دور فريضة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي سلسلة دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي.

26- حسن حسين شحاتة،موجبات التطبيق الإلزامي للزكاة،أهميته وآثاره،بحث مقدم في ندوة التطبيق المعاصرة للزكاة من تنظيم جامعة الأزهر،ومركز صالح كامل لاقتصاد الإسلام أيام 14-16 ديسمبر1998م.

27- سرامس رضوان و لعيرفي الزبير،مؤسسة الزكاة آلية مكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال،بحث مقدم للملتقى الدولي.

28- نذير بومعالي،موسى سعداوي،دور الزكاة في معالجة الفقر والبطالة مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول بالمركز الجامعي بالمدية حول الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة أيام25/24 أفريل2006منظم الملتقى،جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية لولاية المدية.

29- عقبة عبد اللاوي،نور الدين جوادي،الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي،دراسة تحليلية وفقا لنماذج الاقتصاد الكلي.

30- أحمد عزوز،الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر.

31- عصام البشير،الزكاة ودورها في محاربة البطالة.

32- مجدي عبد الفتاح سليمان،دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي.

33- عبد المجيد قدي،الزكاة من منظور اقتصادي.

34- منى عيسى العيوطي،دور الصناعات المصرية الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري،بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين القاهرة،1989.

35- مجدي عبد الفتاح،أثر الزكاة على الاقتصاد الوطني.

36- محمد أنس الرزق،دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسات المالية.

37- أحمد علي عبد الله،مناقشة حول فقه الزكاة،وقائع ندوة رقم33بعنوان المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية،جدة،المملكة العربية السعودية،1995.

38- يوسف القرضاوي،لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر،دراسات اقتصادية إسلامية،البنك الإسلامي للتنمية،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب المملكة العربية السعودية،المجلد الخامس،العدد الاول1997.

39- محمد يوسف موسى،الأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامي،دار الفكر العربي،مدينة النصر،القاهرة1996.

40- يوسف القرضاوي،لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية،جدة،المملكة العربية السعودية،الطبعة الأولى1994.

الكتب باللغة الأجنبية:

1-muhammad ibrahim al suhaibani,effects of zakah on aggregate,demand,islamic development bank,islamic research and training institute,jeddah,first edition1997,p163.

2- fu'ad adabdullah al-umar,the historical development of zakat and challenges it had encountered since the period of the prophet(PBUH)up to the umayyad period,journal of shari'a and islamic studies,published by academic publication council,kuwait university,volum13,no36,december1998,p372.

المذكرات و الرسائل:

1- ريغي هشام،العولمة والبطالة،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي سنة2009/2008م.

2- ختام عارف حسن عماوي،دور الزكاة في التنمية الاقتصادية،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس-فلسطين2010م.

3- فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة،أثر الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية مذكرة قدمت استكمالا لمتطلبات درجة الماجيستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين،2009م.

4- فاطمة مرابط،الدور المالي للزكاة في الاقتصاد،رسالة ماجيستير جامعة الجزائر 2003/2002.

5- غزالة عقلية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية،دراسة نظرية وتطبيقية للزكاة،جامعة المدية،2005/2004.

6- الطيب بولحية،دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة،حالة صندوق،الجزائر...الرسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.

7- بوجحلة محمد،محاسبة الزكاة،حالة صندوق الزكاة الجزائري،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير،علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال.

المواقع الإلكترونية:

1- الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،صندوق الزكاة الجزائري/http://www.amarwakr.dz.orgتاريخ التحميل20فيفري2007.